



**أثر التحفظ المحاسبي على العلاقة بين وفاء الشركة
بمسئوليتها الإجتماعية وممارساتها للتجنب الضريبي:
دليل من الشركات المقيدة في البورصة المصرية**

د/محمد إبراهيم عبده الفار

مدرس المحاسبة والمراجعة

كلية التجارة - جامعة دمهنور

ملخص البحث

يستهدف البحث دراسة وإختبار أثر وفاء الشركة بمسئوليتها الإجتماعية (CSR) على ممارسات التجنب الضريبي، وكذلك أثر مستوى التحفظ المحاسبي كمتغير مُعدّل Moderating Variables لهذه العلاقة الرئيسية محل الدراسة. بالإضافة إلى أثر مستوى التحفظ المحاسبي على كل من (CSR) وممارسات التجنب الضريبي كلاً على حده. وقد تم استخدام أسلوب الإنحدار الخطي المتعدد في إختبار فروض الدراسة، حيث تكونت عينة الدراسة من (97) شركة من الشركات غير المالية المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية بإجمالي عدد مشاهدات (471) مشاهدة سنوية، وذلك خلال الفترة من عام 2017 وحتى عام 2021.

وفي ظل التحليل الأساسي؛ أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود تأثير معنوي لكل من (CSR) والتحفظ المحاسبي - كلاً على حده - على ممارسات التجنب الضريبي. كما أظهرت النتائج عدم وجود تأثير معنوي للتحفظ المحاسبي على (CSR)، وعدم وجود تأثير معنوي للتحفظ المحاسبي كمتغير مُعدّل للعلاقة الرئيسية محل الدراسة.

وفي ظل تحليل الحساسية؛ وابتداءً ثلاثة مداخل مختلفة تتمثل في إعادة تشغيل النموذج الإحصائي المستخدم في إختبار العلاقة الرئيسية محل الدراسة على مدار فترات زمنية مختلفة، وبالتطبيق على عينة مختلفة، ومن خلال قياس المتغير المستقل و/أو المتغير التابع بمقاييس بديلة مختلفة عن مقاييس التحليل الأساسي؛ فقد أظهرت النتائج وبالإجماع عدم وجود تأثير معنوي لـ (CSR) على ممارسات التجنب الضريبي. وهو ما يشير إلى أن نتائج تحليل الحساسية تدعم بشكل تام وكامل لنتائج التحليل الأساسي.

الكلمات المفتاحية المسؤولية الإجتماعية للشركات، التجنب الضريبي، التخطيط الضريبي، التهرب الضريبي، التحفظ المحاسبي.

The effect of accounting conservatism on the relationship between the corporate social responsibility and practices of tax avoidance: Evidence from listed Firms on the Egyptian Stock Exchange

Abstract

The purpose of this paper is to study and examine research the effect of the corporate social responsibility (CSR) on tax avoidance. In addition, the study investigated the effect of accounting conservatism as moderating variables on the pervious relationship. As well as, the impact of accounting conservatism on the (CSR) and tax avoidance, each separately. The multiple linear regression method was used to test the research hypotheses. The sample used in the current study consists of (97) non-financial firm listed on the Egyptian Stock Exchange with a total (471) annual views for the period from 2017 through 2021.

Under the fundamental analysis, the results of the study showed that there was no significant effect of (CSR) and Accounting conservatism, on one hand, and the tax avoidance, on the other hand. In addition, the results showed that there was no significant effect of accounting conservatism on (CSR). Also, the study found that there was no significant effect of accounting conservatism as a modified variable for the main relationship under study.

Under the sensitivity analysis, by following three different approaches, represented by rerunning the statistical model used to test the main relationship over different periods of time, and by applying it to a different sample, and by measuring the independent variable and/or the dependent variable with alternative measures different from the measures of the fundamental analysis, the result of the sensitivity analysis is complete agreement with the results of the fundamental analysis with respect to the first main hypothesis. This indicates that the results of sensitivity analysis fully support the results of the fundamental analysis.

Key words: Corporate Social Responsibility (CSR), Tax Avoidance, Tax Planning, Tax Evasion, Accounting Conservatism.

1- المقدمة

حظي مفهوم المسؤولية الإجتماعية للشركات¹ (CSR) في الآونة الأخيرة على إهتمام بالغ كنتيجة للتطورات في الظروف الإقتصادية والسياسية والإجتماعية، وتزايد الضغوط الحكومية (Muttakin et al., 2015). فلم يعد الهدف الأساسي للشركة يقتصر على الوفاء بمسئوليتها الإقتصادية والقانونية - الإهتمام بالأداء المالي، وتعظيم حجم الأرباح، وزيادة ثروات المساهمين في الأجل القصير، والإلتزام بالقوانين واللوائح- فقط بل إتسع ليشمل على تحقيق مستوى معقول ومرضي من الأرباح مع الأخذ في الإعتبار لتحقيق مجموعة من الأهداف الإجتماعية والبيئية والإقتصادية طويلة الأجل، فضلاً عن الإلتزام بالجوانب الأخلاقية (Chang et al., 2016; Kim et al., 2012).

ومع تعميق الوعي بالمسؤولية الإجتماعية للشركات؛ فقد قامت العديد من الشركات بدمج أنشطة (CSR) بشكل كامل ضمن إستراتيجيات وخطط عمل الشركة، وقراراتها اليومية لتكون أساساً لتطوير الأعمال ورفع كفاءتها؛ وهو ما يساعد على إكتساب ميزة تنافسية للشركة، ونموها جنباً إلى جنب مع مسئوليتها الإجتماعية؛ شريطة أن تتوافق وتتكامل برامج (CSR) مع سياسات وإستراتيجيات وأهداف الشركة (Garanina and Kim, 2022; Kurniawan and Wibowo, 2009; Ang et al., 2009; Lindgreen and Swaen, 2010).

ولقد زادت معدلات الإفصاح عن (CSR) على مستوى العالم في السنوات الخمسة الماضية؛ حيث قام ما يصل نحو 80% من الشركات في جميع أنحاء العالم بإدراج الإفصاح عن (CSR) ضمن تقاريرها السنوية بحيث يتم مشاركة تلك المعلومات مع المستثمرين والجمهور وكافة الأطراف أصحاب المصلحة (Garanina and Kim, 2022). ويشمل الإفصاح عن (CSR) كافة المعلومات غير المالية ذات الصلة بالأداء البيئي والإجتماعي للشركات. وفي بادئ الأمر كان هذا الإفصاح إختيارياً ولكن مع مرور الوقت إزدادت التشريعات في معظم دول العالم التي تلزم الشركات بالإفصاح عن تلك المسؤولية مع إصدار بعض النماذج التي توضح كيفية الإفصاح عن تلك

¹ يستخدم الباحث لفظ مشروع، ومنشأة، وشركة، ووحدة إقتصادية، وكيان إقتصادي كترادفات لهما نفس المعنى للإشارة إلى شكل من أشكال منظمات الأعمال التجارية أو الخدمية أو الصناعية؛ والذي يهدف بشكل أساسي إلي تحقيق ربح. وسيتم استخدام لفظ منشأة وشركة كترادفات لغرض الإتساق.

المعلومات ومنها المملكة المتحدة، والدنمارك، وأسبانيا، وجنوب إفريقيا² (De Klerk et al., 2015; Gras-Gil et al., 2016).

وبالتالي يمكن القول أن (CSR) تمثل أحد أبعاد ثقافة الشركة³، وجزء لا يتجزأ من ممارسات الأعمال السائدة، وإتجاهاً عالمياً يجذب إهتماماً متزايداً من أصحاب المصلحة؛ فهي تشمل على أي نشاط يتضمن جهود الشركة لإحداث تأثير إيجابي على البيئة والمجتمع، والتي تركز على قضايا حوكمة الشركات مثل النزاهة والشفافية والتوظيف الفعال لمجلس الإدارة (Renselaar, 2016; Jiang et al., 2022; Van and Ly, 2021).

ويعتبر قيام الشركة بدفع نصيبها العادل من الضرائب من بين أحد أنشطة (CSR) (Hoi et al., 2013; Landry et al., 2013)؛ حيث أن عملية تحصيل الضرائب من أفراد المجتمع القائمة على أسس واقعية تراعي الظروف الإجتماعية والإقتصادية للأفراد المكلفين قد تساعد الدول في الوصول إلى أعلى مستوى من التقدم والتنمية، والقضاء على المشاكل الإقتصادية والإجتماعية، وتطوير البنية التحتية، وتحقيق التوازن المستهدف على المستوى المحلي للإقتصاد الكلي، وتغطية الأعباء العامة، وتوفير الرعاية الصحية والخدمات التعليمية، وتمويل الخزنة العامة للدولة، وتمكينها من إمداد المجتمع بالسلع والخدمات (Chouaibi et al., 2021; Abdelfattah and Aboud, 2020; Lanis and Richardson, 2012; Ardillah and Halim, 2022; 2017).

ويُنظر للضرائب على أنها فريضة نقدية إلزامية يتم إستقطاعها من أرباح الشركة على حساب المساهمين والإدارة؛ وبالتالي فهي تمثل أحد النفقات والأعباء الرئيسية للشركة، وأحد التكاليف المتعلقة بتشغيلها؛ مما يولد حوافز مالية تدفع الشركات للعمل على إيجاد طرق وأساليب وإستراتيجيات من شأنها تقليل أو تجنب أو تأجيل دفع الإلتزامات الضريبية؛ وهو ما أدى إلى ظهور

² مازالت البنود التي يتم الإفصاح عنها حالياً من خلال تقرير المسؤولية الإجتماعية للشركات تحت تصرف الإدارة بشكل إختياري، وهو ما يعني عدم وجود إطار تنظيمي يلزم هذه الشركات بكيفية الإفصاح عن المعلومات ذات الصلة بالنواحي الإجتماعية والبيئية (De Klerk et al., 2015; Gras-Gil et al., 2016).

³ يُنظر لثقافة الشركة على أنها نمط من القيم والمعتقدات المشتركة داخل الشركة حول سلوكها الصحيح، ومسار العمل الأمثل بما يتفق مع الأعراف السائدة في مجال الأعمال التجارية، والتي تساعد الأفراد على فهم الأداء التنظيمي للشركة، وتزويدهم بمعايير السلوك التنظيمي، والتي من الممكن أن تكون متعلقة جزئياً بسلوك الشركة فيما يتعلق بالمسؤولية الإجتماعية، وبالتالي من الممكن أن تكون ثقافة الشركة محركاً هاماً وأساسياً لسياسة الشركة (Renselaar, 2016; Hoi et al., 2013).

ما يعرف بمفاهيم التهرب والتجنب والتخطيط الضريبي (Landry et al., 2013; & 2019 عبد الرحمن Renselaar, 2016; Purwantini, 2017).

وهناك من ينظر إلى ممارسات التجنب الضريبي على أنها أمر غير أخلاقي؛ لأنها تتضمن عواقب وخيمة على الحكومات في كل من البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء؛ فهي تؤدي إلى تقليل حجم المتحصلات الضريبية، وبالتالي تقليل الموارد المتاحة للدول لتوفير البنية التحتية، والرعاية الصحية، والتعليم، وتوفير السلع الضرورية، مما يشير إلى أن المجتمع هو المتحمل الأول لتكاليف التجنب الضريبي للشركات (Renselaar, 2016).

وعلى الرغم من تعدد الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين (CSR) وممارسات التجنب الضريبي؛ إلا أن العلاقة بين هذين المتغيرين تبقى غير محسومة؛ فهناك من يرى أنه عندما تكون (CSR) جزءاً من ثقافة الشركة؛ فمن الطبيعي أن تكون السياسة الضريبية متوافقة مع هذه المسؤولية؛ حيث يؤدي زيادة ممارسات (CSR) إلى دفع الشركة لنصيبتها العادل من المدفوعات الضريبية، والحد من ممارسات التجنب الضريبي؛ نظراً لكون الإلتزام الشديد بـ (CSR) قد يؤدي إلى زيادة الإلتزام بالقوانين واللوائح المنظمة لعملية التحاسب الضريبي؛ وهو ما يشير إلى وجود تأثير سلبي لـ (CSR) على ممارسات التجنب الضريبي (Van and Ly, 2021; Chouaibi et al., 2021). وعلى النقيض؛ هناك من يرى أن أنشطة (CSR) ستؤدي إلى زيادة الأعباء والتكاليف المالية التي تتحملها الشركة؛ وهو ما يدفعها إلى زيادة ممارسات التجنب الضريبي بهدف تقليل المدفوعات الضريبية وتوجيهها نحو السلوكيات التي تعود بالنفع على المجتمع والبيئة مثل زيادة أجور الموظفين، وخلق فرص عمل جديدة؛ كما أن القيام بأنشطة (CSR) يعتبر عنصر من عناصر إدارة المخاطر المرتبطة بممارسات التجنب الضريبي والمتمثلة في فقد السمعة؛ وهو ما يوفر حماية للشركات التي تقي بمسئوليتها الإجتماعية عند القيام بممارسات التجنب الضريبي؛ وهو ما يشير إلى وجود تأثير إيجابي لـ (CSR) على ممارسات التجنب الضريبي (Jiang et al., 2022; Renselaar, 2016; Gulzar et al., 2018; Hoi et al., 2013).

وبناءً عليه؛ فإن عدم وجود إنفاق للدراسات السابقة حول تأثير (CSR) على ممارسات التجنب الضريبي قد يرجع إلى إختلاف البيئة التي تم إجراء هذه الدراسات بها. فمنها ما تم تطبيقه في الولايات المتحدة الأمريكية، ومنها ما تم تطبيقه في دول شرق آسيا، ومنها ما تم تطبيقه في دول

الإتحاد الأوروبي، ولكل بيئة من هذه البيئات خصائص إقتصادية وثقافية وإجتماعية وسياسية مختلفة عن البيئة الأخرى. فضلاً عن إختلاف الفترة الزمنية المتعلقة بإجراء الدراسة؛ ومن هنا تظهر الحاجة إلى معرفة تأثير (CSR) على ممارسات التجنب الضريبي في بيئتي الممارسة المحاسبية والأعمال المصرية.

ويعتبر التحفظ المحاسبي هو المبدأ الأساسي في التقدير المحاسبي؛ وبالتالي فقد يكون له تأثير عميق وهام على النظرية المحاسبية وقواعدها وممارساتها (Doktor et al., 2020)؛ ولذلك فمن المتوقع أن تتأثر العلاقة بين (CSR) وممارسات التجنب الضريبي بمستوى التحفظ المحاسبي في التقارير والقوائم المالية المُفصح عنها. ولذلك سيقوم هذا البحث بدراسة وإختبار الأثر المُعدّل لمستوى التحفظ المحاسبي على العلاقة بين (CSR) وممارسات التجنب الضريبي في بيئة الممارسة المهنية المصرية.

2- مشكلة البحث

من خلال تحليل نتائج الدراسات السابقة التي إهتمت بدراسة وإختبار العلاقة بين (CSR) والتجنب الضريبي هناك من يرى أن كل من (CSR) وممارسات التجنب الضريبي بديلان لبعضهما البعض وذلك عند الأخذ في الإعتبار لمجموعة واسعة من أصحاب المصالح عند إتخاذ القرارات المتعلقة بـ (CSR) وممارسات التجنب الضريبي؛ مما يترتب عليه إنخفاض ممارسات التجنب الضريبي مع زيادة أنشطة (CSR) وهو ما يتفق مع المنهج الأخلاقي (Van and Ly, 2021; Lanis and Richardson, 2012). وعلى النقيض هناك من يرى أن كل من (CSR) وممارسات التجنب الضريبي مكملان لبعضهما البعض؛ حيث تقوم الشركات بزيادة أنشطتها المتعلقة بـ (CSR) كرد فعل لمواجهة المخاطر المرتبطة بالأداء المالي، وسمعة الشركة الناتجة عن القيام بممارسات التجنب الضريبي؛ وهو ما يتفق مع منهج إدارة المخاطر والإعتقاد السائد بأن التوسع في أنشطة (CSR) قد يخفف من مخاطر فقد السمعة المرتبطة بالعقوبات السياسية والتنظيمية والإجتماعية لممارسات التجنب الضريبي؛ وهو ما يزيد من قيام الشركة بتلك الممارسات (Gulzar et al., 2018; Jiang et al., 2022).

وبالتالي يتضح أن هناك تناقضاً في الأدلة البحثية حول العلاقة بين أنشطة (CSR) وممارسات التجنب الضريبي؛ ولذا يسعى البحث الحالي إلى إختبار تلك العلاقة في مصر. ومن هنا يثار

التساؤل التالي: هل يوجد تأثير مباشر لـ (CSR) على ممارسات التجنب الضريبي في بيئة الأعمال المصرية؟.

كما أن التحفظ المحاسبي قد يؤثر إيجاباً على أنشطة (CSR) من خلال الحد من السلوكيات الإنتهازية وزيادة الدافع الأخلاقي (Francis et al., 2013)؛ في حين أنه قد يؤثر سلباً على أنشطة (CSR) من خلال الدور التأكيدى للتحفظ والذي يتطلب التدقيق الشديد في المعلومات المُفصح عنها فيما يتعلق بأنشطة (CSR) والتي يصعب التحقق منها وتأكيدهما (Chi et al., 2020). كما أن التحفظ المحاسبي قد يؤثر إيجاباً على ممارسات التجنب الضريبي من خلال قدرته على إتباع طرق تسهّل من عملية التجنب الضريبي (Bornemann, 2018)؛ في حين أنه قد يؤثر سلباً على ممارسات التجنب الضريبي من خلال قدرته على تخفيض حجم الأرباح المحاسبية تلقائياً دون اللجوء لممارسات التجنب الضريبي (عبد الرحيم، 2021). وإزاء هذا التباين يثار التساؤل التالي: هل يختلف تأثير (CSR) على ممارسات التجنب الضريبي باختلاف مستوى التحفظ المحاسبي في بيئة الأعمال المصرية؟

3- هدف البحث

يهدف هذا البحث إلى دراسة وإختبار مدى تأثير وفاء الشركة بمسئوليتها الإجتماعية (CSR) على ممارسات التجنب الضريبي؛ بالإضافة إلى التحقق من مدى إختلاف هذا الأثر بإختلاف مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير والقوائم المالية كمتغير مُعدّل للعلاقة؛ فضلاً عن التحقق من أثر التحفظ المحاسبي على كل من أنشطة (CSR) وممارسات التجنب الضريبي كلاً على حدى؛ وذلك بالتطبيق على عينة من الشركات غير المالية المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية خلال الفترة من عام 2017 وحتى عام 2021.

4- أهمية ودوافع البحث

تنبع أهمية البحث من الناحية الأكاديمية؛ من كونه يعد إمتداداً وإطاراً مرجعياً إضافياً للدراسات السابقة في مجال المسؤولية الإجتماعية للشركات، وممارسات التجنب الضريبي، حيث توجد ندرة نسبية في الدراسات السابقة التي تناولت تأثير (CSR) على ممارسات التجنب الضريبي في بيئة الأعمال المصرية.

كما تنبع أهمية البحث من الناحية المهنية؛ من كون نتائج هذا البحث قد تساهم في التعرف على المنافع التي تعود على الشركة والمجتمع والمساهمين جراء توجيه مزيد من الإهتمام بالإستثمار في أنشطة (CSR)؛ فضلاً عن معرفة التكاليف والمخاطر التي تعود على الشركة والمجتمع في الأجل الطويل جراء القيام بممارسات التجنب الضريبي؛ وهو ما سوف يصب في إتجاه ضرورة قيام الشركات نحو توجيه مزيد من الموارد نحو (CSR) للإستفادة من منافعها، والعمل على الحد من السلوكيات الإنتهازية المتعلقة بالتجنب الضريبي للحد من أثارها السلبية.

كما تنبع أهمية البحث من الناحية العملية؛ من كونه تم الإعتماد على دراسة تطبيقية تتناول قياس ممارسات التجنب الضريبي والتحفظ المحاسبي من خلال الإعتماد على أرقام فعلية تم التوصل إليها من التقارير والقوائم المالية المُفصح عنها، كما تم قياس (CSR) بناءً على تصنيف الشركات المدرجة في المؤشر المصري لمسئولية الشركات؛ وهو ما يعطي أهمية لنتائج هذه البحث.

ورغم كثرة الدوافع؛ إلا أن من أهمها ندرة البحوث التطبيقية في مجال تأثير وفاء الشركة بمسئوليتها الإجتماعية على ممارساتها للتجنب الضريبي. بالإضافة إلى إيجاد دليل عملي على مدى صحة العلاقة محل الدراسة من عدمه بالتطبيق على الشركات غير المالية المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية من خلال إتباع منهجية بحثية متكاملة متطورة تتلافى عيوب الإعتماد على قوائم الإستقصاء بإعتبارها أداة بحث يتم إستخدامها في معظم البحوث المحاسبية المصرية ذات الصلة. وأخيراً مساهمة إتجاه الدراسات السابقة الأجنبية ذات الصلة بإجراء تحليل أساسي وإضافي وكذلك تحليل الحساسية بهدف التغلب على نقص يكاد يكون متكرراً في كثير من الدراسات المصرية ذات الصلة إن وجدت.

5- حدود البحث

يقصر هذا البحث على دراسة وإختبار أثر (CSR) على ممارسات التجنب الضريبي؛ بالإضافة إلى إختبار أثر مستوى التحفظ المحاسبي كمتغير مُعدّل للعلاقة محل الدراسة، وعلى كل من (CSR) وممارسات التجنب الضريبي كلاً على حده؛ وذلك من خلال الإعتماد على عينة من الشركات غير المالية المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية خلال الفترة من عام 2017 وحتى عام 2021. وبالتالي يخرج عن نطاق هذا البحث إختبار تلك العلاقة في الشركات غير المقيدة في بورصة الأوراق المالية المصرية؛ وأيضاً تلك الشركات التي تعد قوائمها المالية وفقاً للعملات

الأجنبية، وكذلك تلك الشركات المالية المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية لما تتمتع به من طبيعة عمل خاصة ومختلفة قياساً على (Landry et al., 2013; De Klerk et al., 2015).

كما يركز هذا البحث على تناول تأثير بعض المتغيرات الرقابية والمتمثلة في حجم الشركة، ومعدل العائد على الأصول، ودرجة الرفع المالي، ومستوى الإحتفاظ بالنقدية، وبالتالي يخرج عن نطاق البحث تأثير بعض المتغيرات الرقابية الهامة مثل جودة عملية المراجعة الخارجية، ووجود لجان للمراجعة، وخصائص مجلس الإدارة، ونوع الصناعة وذلك عند إختبار العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل.

كما يتبنى البحث الحالي مفهوم التجنب لضريبي بإعتباره مفهوماً يشمل كافة الممارسات التي تهدف في المقام الأول إلى تخفيض حجم الدخل الخاضع للضريبة، وبالتالي تخفيض حجم المدفوعات الضريبية بشكل لا يخالف القوانين الضريبية ولا يشوبه إخفاء للمعلومات؛ وبالتالي يخرج عن نطاق هذا البحث كافة الممارسات التي تهدف إلى تخفيض المدفوعات الضريبية من خلال إتباع ممارسات تخالف القوانين والتشريعات الضريبية، والتي تتضمن إمداد الإدارة الضريبية بمعلومات مضللة وهو ما يطلق عليه مفهوم التهرب الضريبي.

وأخيراً؛ فإن قابلية نتائج البحث للتعميم مشروطة بضوابط الدراسة الزمنية والمكانية والموضوعية، وفي ضوء العينة المستخدمة وضوابط إختبارها.

6- خطة البحث

إنطلاقاً من مشكلة البحث، وتحقيقاً لأهدافه، وفي إطار الحدود الموضوعية، سوف يستكمل البحث على النحو التالي:

6-1 تحليل العلاقة بين المسؤولية الإجتماعية للشركات والتجنب الضريبي وإشتقاق الفرض الأول للبحث.

6-2 تحليل أثر مستوى التحفظ المحاسبي على العلاقة بين المسؤولية الإجتماعية للشركات والتجنب الضريبي وإشتقاق الفروض الثاني والثالث والرابع للبحث.

6-3 نموذج ومنهجية البحث.

4-6 نتائج البحث والتوصيات ومجالات البحث المقترحة.

1-6 تحليل العلاقة بين المسؤولية الإجتماعية للشركات والتجنب الضريبي وإشتقاق الفرض الأول للبحث.

يستهدف هذا الجزء من الدراسة تحليل أهم الدراسات السابقة التي تناولت طبيعة ومفهوم ومقاييس المسؤولية الإجتماعية للشركات، وكذلك تحليل أهم الدراسات السابقة التي تناولت طبيعة ومفهوم ومقاييس التجنب الضريبي؛ فضلاً عن تحليل أهم الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين المسؤولية الإجتماعية للشركات والتجنب الضريبي، وذلك على النحو التالي:

1-1-6 المسؤولية الإجتماعية للشركات: المفهوم والمجالات والدوافع والمحددات

تفتقر الأدبيات الحالية إلى وجود تعريف عالمي موحد مقبول لمفهوم (CSR)؛ الأمر الذي أدى إلى وجود مجموعة واسعة من التعريفات المتعلقة بـ (CSR) وهو ما ساعد على إتساع نطاق أنشطة (CSR) وما تبعه من إحداث إرتباك لدى الشركات عندما تبدأ في تحمّل مسؤوليتها تجاه بيئتها ومجتمعها (Renselaar, 2016).

فقد تم تقديم تعريف خاص بـ (CSR) من قِبَل مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة على أنها الإلتزام المستمر من قِبَل الشركات بالتصرف بشكل أخلاقي، والمساهمة في التنمية الإقتصادية، مع تحسين نوعية حياة القوى العاملة وأسرههم والمجتمع المحلي (Dhaliwal et al., 2012; Landry et al., 2013).

كما تم تعريف (CSR) على أنها العقيدة المشتركة داخل الشركة حول المسار الصحيح للإجراءات التي تأخذ في الحسبان الجوانب والتأثيرات البيئية والإجتماعية والإقتصادية وغيرها من التأثيرات الخارجية لأنشطة الشركة (Hoi et al., 2013). في حين أن هناك من ينظر إليها على أنها المساهمة التطوعية للشركة في مسار التنمية المستدامة والتي تتجاوز المتطلبات القانونية، والتي تعتبر بمثابة أداة تساهم في مجتمع أفضل وبيئة أنظف (Yoon et al., 2019; Chouaibi et al., 2021; Lanis and Richardson, 2012).

وقد توصل محمود (2017) إلى أنه يمكن تعريف (CSR) على أنها "إطار عمل لتقييم ممارسات الشركات، وتتضمن عدة أبعاد منها البعد الإقتصادي، والبيئي، والإجتماعي، وحوكمة الشركات،

والتتمية المستدامة، بما يضمن للشركات خلق القيمة في المستقبل، وتحقيق مصالح المساهمين بصفة خاصة، وأصحاب المصالح الأخرى بما فيها المجتمع بصفة عامة، وذلك من خلال إستجابة الشركات للتوقعات الإقتصادية والقانونية والأخلاقية والإجتماعية لأصحاب المصالح؛ بما يضمن لها إدارة المخاطر وبناء سمعة جيدة وتحسين صورتها العامة وتمييزها عن الآخرين".

كما تم تعريفها على أنها دمج بين المسئوليات الإقتصادية والقانونية والإجتماعية والبيئية والسياسية والأخلاقية وذلك عند إتخاذ القرارات المتعلقة بالشركة، وصياغة أهدافها وإستراتيجياتها، وفي ظل وجود تعاون مثمر ووثيق بين أصحاب المصالح، والإستثمار بشكل أكبر في رأس المال البشري (السيد، 2015 & 2020; Huang and Watson, 2012; Kim et al., 2012). وفي نفس الصدد؛ يمكن النظر إلى (CSR) على أنها إلتزام الشركات بصياغة القوانين واللوائح، وإتخاذ القرارات، وإتباع الإستراتيجيات التي تتفق مع أهداف المجتمع وزيادة قيمته؛ وفي ضوء الإلتزام بالنواحي الأخلاقية (Doktor et al., 2020; Gras-Gil et al., 2016).

ومن الجدير بالذكر أن مفهوم (CSR) هو مفهوم أعم وأشمل من مفهوم حوكمة الشركات⁴؛ نظراً لكون الشركة لا تتحمل المسئولية تجاه أصحاب المصالح الداخليين فقط، ولكن أيضاً تشمل أصحاب المصالح الخارجيين والمجتمع بشكل عام، والمساهمة في تحقيق التنمية الإقتصادية للمجتمع والدول التي تعمل بها؛ حيث يُنظر لـ (CSR) على أنها بمثابة عامل مؤثر في تحسين الشفافية والأخلاق والمصادقية والدقة والإفصاح الفعّال في جميع سلوكيات الشركة وممارساتها وتعاملاتها؛ على أن تتماشى قرارات الشركة مع مصالح مختلف أصحاب المصلحة داخل وخارج الشركة بما في ذلك العمال والعملاء والموردين والمجتمع والبيئة (Huseynov and Klamm, 2012; Chang et al., 2016).

⁴ هناك ثلاثة نماذج مختلفة توضح العلاقة بين (CSR) وحوكمة الشركات؛ فالنموذج الأول يرى أن حوكمة الشركات بمثابة أساس لـ (CSR)، وبالتالي تعتبر حوكمة الشركات ضرورية لإستدامة (CSR)، والنموذج الثاني يرى أن (CSR) هي أحد أبعاد حوكمة الشركات؛ أي أن الشركة مسؤولة أمام جميع أصحاب المصلحة داخلياً وخارجياً؛ وهذه المسئولة متضمنة تلقائياً في هيكل حوكمة الشركات، والنموذج الثالث يرى أن حوكمة الشركات و (CSR) هما جزأين رئيسيين من سلسلة متصلة لتحسين أداء الشركة، وبالتالي فهما يعتبران من العناصر الرئيسية لإستراتيجية عمل الشركات التي تسعى إلى ضمان نجاحها وإستدامتها (Chouaibi et al., 2021).

وبناءً على ما سبق؛ يخلص الباحث إلى أنه يمكن تعريف (CSR) على أنها إجراءات مؤسسية تتضمن إتزام الشركات بتعظيم أرباحها جنباً إلى جنب مع العمل بشكل أخلاقي، والمساهمة في تحقيق التنمية الإقتصادية، وتحسين نوعية حياة العمال والمجتمع والبيئة، وخلق قيمة مستقبلية للشركة، والإهتمام بأصحاب المصالح الداخلية والخارجية؛ وهو ما يشير إلى إتساع نطاق تأثيرها لتشمل قاعدة عريضة من أصحاب المصالح بما في ذلك المساهمين والموظفين والمجتمعات والحكومة والعملاء والموردين وإلخ.

وبشأن مجالات وأنشطة المسؤولية الإجتماعية للشركات؛ يمكن القول أن هناك عدة إتجاهات متباينة بشأن تحديد مجالات وأنشطة (CSR)؛ ويمكن إرجاع ذلك إلى كون الأنشطة الإجتماعية تتصف بالطبيعة الديناميكية من زمن لآخر نتيجة لتغير وإختلاف المناخ الإجتماعي وتوقعات المجتمع (محمود، 2017). ويمكن تصنيف أنشطة (CSR) إلى أربعة مجالات وهي: (1) **مجال البيئة:** ويشمل على السياسات البيئية، وإهتمام الشركة بالبيئة، والإدارة البيئية، والحفاظ على الموارد الطبيعية، وأنشطة إعادة التدوير، والإستدامة، والإقتصاد في إستخدام الطاقة، والبحث عن مصادر بديلة وجديدة للطاقة. (2) **مجال الموارد البشرية:** ويشمل على صحة الموظف وسلامته، وتوظيف الأقليات أو النساء، وتدريب الموظفين، ومساعدة ومزايا العاملين، وأجور الموظفين، وملفات تعريف الموظفين، ومعنوياتهم، وتوفير بيئة تتصف بالأمن والإستقرار، وتوفير سياسات عادلة للترقية. (3) **مجال المشاركة المجتمعية:** وتشمل على التبرعات، والأنشطة الخيرية، ودعم التعليم، ودعم الفنون والثقافة، ورعاية المشاريع الرياضية والترفيهية. (4) **مجال الإهتمام بالعملاء والمنتجات والخدمات:** وتشمل على جودة المنتج، وشكاوى العملاء ورضاهم، وتوفير المنتجات بسهولة وبمميزات للمعاقين والمسنين، (Kurniawan and Wibowo, 2009; Dhaliwal et al., 2012، أبو هاشم، 2016).

وفي نفس الشأن؛ أوضحت دراسات (Renselaar, 2016; Landry et al., 2013) أن مجالات (CSR) تشمل أربعة أبعاد وهي: (1) **البعد البيئي:** ويشمل على الحد من الإنبعاثات وتقليلها وإبتكار منتجات جديدة. (2) **البعد الإقتصادي:** ويشمل على تعظيم الأرباح وثروة المساهمين. (3) **البعد الإجتماعي:** ويشمل على زيادة جودة الموظفين، والإهتمام بالمجتمع وبالصحة والسلامة، والتدريب والتطوير، والتنوع، وحقوق الإنسان، والإهتمام بجودة المنتجات. (4)

بعد حوكمة الشركات: ويشمل على وجود هيكل وظيفي، وهيكل لمجلس الإدارة، وتحديد المسؤوليات والسلطات وحقوق المساهمين، وتحديد الرؤية والإستراتيجية، وتحديد سياسة الحوافز والمكافآت.

كما أوضح البعض (Hoi et al., 2013; Gras-Gil et al., 2016; Huang and Watson, 2015; Guo et al., 2020) أنه يمكن تحديد مجالات (CSR) في سبعة مجالات وهي البيئة، والمجتمع، وحوكمة الشركات، والعلاقات مع الموظفين، وحقوق الإنسان، والتنوع، وجودة المنتجات والأمان والصحة العامة. وبالتالي يرى الباحث أن المسؤولية الإجتماعية للشركات تشمل على مجموعة واسعة من الأنشطة التي يمكن أن تؤثر في مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة.

وقد تم إستخدام عدة نظريات لشرح نتائج (CSR)⁵ (Van and Ly, 2021; Lindgreen and Swaen, 2010; Muttakin et al., 2015; Huang and Watson, 2015; Garanina and Kim, 2022; Doktor et al., 2020; Chouaibi et al., 2021; Anagnostopoulou et al., 2021) وهي: (1) نظرية الوكالة: يُنظر لأنشطة (CSR) على أنها لا تنتج أي مكاسب وتزيد من تكاليف الوكالة؛ لأن المديرين قد يشاركون في هذه الأنشطة بشكل إنتهازي لتحسين صورتهم، ولتحقيق الأمن الوظيفي ومنفعتهم الشخصية بدلاً من مصالح المساهمين؛ علاوة على أن الإلتزام بتلك الأنشطة يزيد من تكاليف الشركة دون أي عائد فوري، وهو ما يؤثر سلباً على الأداء المالي للشركة، وتقليل أرباحها، وجعل الشركة في وضع تنافسي ضعيف مع الشركات الأخرى؛ حيث يُنظر لتلك المدفوعات على أنها بمثابة تبرع من المساهمين إلى غير المساهمين. (2) نظرية أصحاب المصلحة: وفقاً لهذه النظرية فإن المديرين لديهم إلتزام أخلاقي بالمواءمة بين مصالح جميع الأطراف وليس المساهمين فقط، وبالتالي فهي تسعى إلى تلبية توقعات قاعدة عريضة من أصحاب المصالح المختلفة وليس توقعات المساهمين فحسب، ومن ثم فإن

⁵هناك أربع نظريات أخرى تفسر (CSR) وهي: (1) النظرية الأخلاقية: فهي تتناول (CSR) من منظور أن تقوم إدارة الشركة بتحقيق التوازن بين مصالح الأطراف المختلفة وفقاً للمبادئ الأخلاقية؛ حيث يجب أن تتقبل مسئوليتها الإجتماعية كإلتزام أخلاقي. (2) النظرية السياسية: فهي تتناول (CSR) من حيث ضرورة مراعاة الشركة للمجتمع التي تعمل فيه، والبحث عن طرق لتعزيز دافعية الشركة نحو تحسين المجتمع. (3) النظرية التكاملية: فهي تشير إلى أن بيئة الأعمال أصبحت بحاجة ملحة إلى مراعاة المطالب الإجتماعية داخل أعمال الشركة، ودمج تلك المطالب ضمن إستراتيجياتها وأهدافها حيث أن نجاحها مشروط بالمجتمع التي تعمل فيه الشركة. (4) النظرية الأدواتية Instrumental Theories: فهي تتناول النواحي الإقتصادية وتنظر للمسئولية الإجتماعية على أنها أداة تساعد على خلق القيمة لأصحاب المصالح وتعظيم ثروتهم (Yoon et al., 2019; Kim et al., 2015).

مسئولية الشركة تتجاوز الإهتمام بالأداء الإقتصادي والمالي. (3) **نظرية الشرعية**: وفقاً لهذه النظرية فإن الشركات التي توفى بـ (CSR) هي في الواقع أكثر ربحية بسبب عوامل خارجية - مكاسب السمعة الجيدة، وتحسين رضا العملاء والمستثمرين، وزيادة القيمة، وبناء علاقات قوية مع بيئتهم الإجتماعية والسياسية-، وكذلك عوامل داخلية - تحسين الأداء المالي للشركة، وتحسين الموارد البشرية، وزيادة إلتزام الموظفين-؛ وهو ما يزيد من فاعلية الأداء السوقي والكفاءة التشغيلية وزيادة الإبتكار، وزيادة كفاءة الإستثمار، وهو ما يؤدي في النهاية إلى تحسين أداء الشركة ككل. (4) **نظرية إدارة المخاطر**: تقوم الشركة بزيادة أنشطة (CSR) للحماية من أي مخاطر تتعلق بالسمعة قد تنشأ عن ممارسات التجنب الضريبي، ووفقاً لهذه النظرية فإن الشركة تركز على تعظيم مصالح المساهمين فقط وليس مصالح جميع أصحاب المصلحة.

وبشأن دوافع القيام بأنشطة (CSR)؛ فيمكن القول أن القيام بأنشطة (CSR) قد يساعد على تحقيق العديد من المنافع ومنها: (1) تخفيف المخاطر المنتظمة وغير المنتظمة نظراً لقدرتها على إمتصاص الصدمات الداخلية والخارجية؛ وهو ما يقلل من مخاطر إنهيار الأسهم، وتكوين علاقات جيدة وقوية مع الأطراف أصحاب المصلحة؛ مما يحد من مشاكل الوكالة وتضارب المصالح (مليجي، 2018 & 2016؛ Chang et al., 2020؛ Shen et al., 2020)، (2) تحسين سمعة الشركة وعلامتها التجارية، وزيادة قدرتها التنافسية، وزيادة قدرتها على إستقطاب أفضل العمال والمحافظة عليهم، والحد من إرتفاع معدل دوران الموظفين الأكفاء وتحسين إنتاجيتهم، والمساهمة في تحسين الأداء المالي للشركة وبالتالي زيادة القيمة السوقية لها، وجذب المزيد من المساهمين المحليين والأجانب، وتحسين وضعها الإئتماني (Doktor et al., 2020؛ Chouaibi et al., 2021؛ Lu et al., 2015؛ Muttakin et al., 2015؛ Ang et al., 2022؛ Cho and Chun, 2015)، (3) الإهتمام بالقضايا البيئية والإنتاج الأخضر مثل الحد من التلوث والإنبعاثات، وهو ما يؤثر إيجاباً على رفاهية أفراد المجتمع (Fukuda and Ouchida, 2020؛ Ang et al., 2022)، (4) زيادة ولاء ورضا العملاء، ومن ثمّ زيادة حجم المبيعات والأرباح (Cho et al., 2012؛ Moser and Marten, 2020)، (5) الحد من السلوكيات الإنتهازية للإدارة، والحد من ممارسات إدارة الأرباح، وبالتالي زيادة جودة الأرباح، وتقليل عمليات إعادة إصدار التقارير والقوائم

المالية (Shaw et al., 2021; Yoon et al., 2019)، (6) الإفصاح عن تقارير (CSR)⁶ يساعد على تزويد المستثمرين بمعلومات أكثر فائدة بخلاف المعلومات المالية؛ وتحسين دقة توقعات المحللين الماليين، وزيادة جودة المعلومات المالية المُفصح عنها، وزيادة مستوى الشفافية، والحد من عدم تماثل المعلومات، ويقلل من عدد الحوادث المتعلقة بالصحة والسلامة المهنية، وتقليل عدد القضايا البيئية، وهو ما ينعكس بالسلب على تكلفة رأس المال (Jiang et al., 2022; Cho et al., 2014)، (7) مراقبة أداء الإدارة وزيادة دقة التقدير للأرباح وللتدفقات النقدية المستقبلية؛ وبالتالي تقييم أسعار الأسهم بشكل أفضل (De Klerk et al., 2015)، (8) رفع قدرة الشركة على التعلم والإبتكار والنمو، وزيادة قدرتها على الإستمرار والبقاء في المستقبل (Gras-Gil, et al., 2016)، (9) تخفيض درجة عدم التأكد المحيطة ببيئة عمل الشركة وخصوصاً إذا قامت الشركة بالإفصاح عن معلومات متعلقة برأس مالها الفكري (Chouaibi et al., 2021)، (10) زيادة الإدراك الإيجابي لمراقب الحسابات بشأن هيكل الرقابة الداخلية للشركة (Huang and Watson, 2015).

وعلى الرغم من منافع أنشطة (CSR) إلا أن هناك من يرى أن تلك الأنشطة تعتبر بمثابة سلاحاً ذو حدين؛ فهي تتضمن على بعض التكاليف التي تعوق الإستفادة القصوى منها؛ نظراً لإرتفاع الأعباء المالية التي تتحملها الشركة في سبيل القيام بتلك الأنشطة؛ وما يتبعه من تخفيض في أرباح الشركة، وإنخفاض معدل العائد على الأصول، وإنخفاض حجم التدفقات النقدية، ومن ثم التأثير السلبي على قيمة الشركة، وبالتالي الإضرار بمصالح المساهمين، وعدم قدرة الشركة على خدمة الدين وتسديد مدفوعات الفائدة، والتأثير السلبي على قيمة السهم (Jiang et al., 2022; Shaw et al., 2021).

وبالتالي **يخلص الباحث** إلى أن قيام الشركة بالوفاء بمسئوليتها الإجتماعية من شأنه الإضرار بمصالح المساهمين في الأجل القصير من خلال تخفيض أرباح الشركة؛ إلا إنه في الأجل الطويل يساعد على التوزيع الكفء للموارد، وتحسين بيئة معلومات الشركة، وزيادة ثقة المستثمرين، وزيادة

⁶ تقارير المسؤولية الإجتماعية للشركات هي تقارير غير مالية توفر معلومات عن أنشطة الرعاية الإجتماعية والبيئية للشركات (Jiang, et al., 2022)؛ وبالتالي فهي تقارير تعكس المعلومات المتعلقة بالمساهمات والأنشطة البيئية والإجتماعية التي تقوم بها الشركات كوسيلة للحد من مشاكل عدم تماثل المعلومات، وتحسين ثقة المستثمرين في الشركات والأسواق المالية؛ وتمتد تلك الأنشطة لتشمل حماية العاملين والعملاء والبيئة والمجتمع (علي، 2020).

المزايا التنافسية للشركة، والحصول على رد فعل إيجابي للسوق، وزيادة عوائد الأسهم، والحد من ممارسات إدارة الأرباح، وهو ما يؤثر إيجاباً على قيمة الشركة وثروة المساهمين وتحسين أداء الشركة المالي وغير المالي بشرط ألا يتم الإفراط في أنشطة (CSR) لأنها في هذه الحالة سيكون لها تأثير سلبي على ربحية الشركة.

وبشأن محددات المسؤولية الإجتماعية للشركات، فهناك مجموعة من المحددات التي تؤثر على أنشطة (CSR)؛ ومنها محددات تتعلق بنمط الملكية؛ فبالنسبة للملكية العائلية فهناك وجهتي نظر متعارضتين بشأن تأثير الملكية العائلية على (CSR)؛ فالأولى ترى أن الشركة العائلية ليس لديها حاجة لتبرير أنشطة (CSR) للأطراف الخارجية أو المستثمرين المرتقبين والذين يمثلون أقلية، ومن ثم تتجنب تكاليف تلك الأنشطة وتكاليف الإفصاح عنها حيث أنهم ينظرون لتلك الأنشطة على أنها مستهلكة للموارد والجهود. والثانية ترى أن الملكية العائلية تزيد من (CSR) نظراً لتركيزها على تحسين صورتها المجتمعية وسمعتها، وتساعد على الحد من المخاطر المرتبطة بالأحداث السلبية للشركة، والحد من تكاليف التقاضي. أما بالنسبة للملكية الأجنبية فهي تساعد على زيادة مستوى الخبرة والمعرفة المتعلقة بالقضايا العالمية، وجذب أفضل ممارسات حوكمة الشركات وتطبيقها بشكل فعال، وتزيد من الإهتمام بتقييم الأداء البيئي للشركة، وتقوم بالضغط على الشركات لزيادة الأنشطة المتعلقة ب (CSR). وفيما يتعلق بالملكية الحكومية فهي تدفع الإدارة نحو زيادة أنشطة (CSR) من أجل إكتساب الشرعية، وتحسين صورتها أمام المجتمع، وإظهار مسئوليتها المرتبطة بالترفيه والصحة والتعليم وتقليل مخاطر التلوث، فضلاً عن كونها محل نظر وإهتمام من قِبل الجهات العامة (Muttakin and Subramaniam, 2015; Abdelfattah and Aboud, 2020; Garanina and Kim, 2022).

وهناك محددات أخرى تتعلق بخصائص مجلس الإدارة؛ ومنها: (1) السلوك الإنتهازي للإدارة: الشركات التي تمارس إدارة الأرباح يزيد لديها (CSR)، حيث أن قيام الإدارة بممارسات إدارة الأرباح سيلحق الضرر بمركزها المالي في الأجل الطويل، وعليه تلجأ الشركة للوفاء بمسئوليتها الإجتماعية للحد من الأضرار الناتجة عن ممارسات إدارة الأرباح؛ (2) تنوع جنس أعضاء مجلس الإدارة:

وجود عنصر نسائي في مجلس الإدارة له تأثيرين متعارضين؛ **فالتأثير الأول** يتعلق بالدول النامية حيث أن التعيين في مثل هذه المناصب يكون نتيجة علاقات قرابة لحماية مصالح العائلة، فضلاً عن إنخفاض مستوى التعليم والقدرات ومستوى خبراتهم ومهاراتهم المهنية مما يترتب عليه عدم إدراكهن لأهمية أنشطة (CSR)؛ أما **التأثير الثاني** يتعلق بالدول المتقدمة حيث أن وجود العنصر النسائي من شأنه يزيد من أنشطة (CSR) نظراً لزيادة خبراتهم ومهاراتهم وسعيهم المستمر نحو تقليل عنصر المخاطرة والإهتمام بمصالح جميع الأطراف؛ (3) **إستقلال أعضاء مجلس الإدارة**: يساعد الإستقلال على زيادة (CSR) نظراً لإنخفاض تضارب المصالح بين الوكيل والأصيل، وهو ما يشجع الإدارة على القيام بتلك الأنشطة، (4) **الإزدواجية بين مناصبي المدير التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة**: وجود إزدواجية قد تؤثر سلباً على (CSR) نظراً لتركز عملية إتخاذ القرار في يد المدير التنفيذي، مما يُضعف من إجراءات الرقابة على أداء مجلس الإدارة، ويُضعف من فاعلية آليات حوكمة الشركات، وهو ما يقلل الرغبة لدى المدير التنفيذي في القيام بتلبية إحتياجات أصحاب المصلحة (Muttakin et al., 2015; Muttakin and Subramaniam, 2015; Gras-Gil et al., 2016).

وهناك محددات تتعلق بالخصائص التشغيلية للشركة؛ ومنها: (1) **حجم الشركة**: الشركات كبيرة الحجم التي تسعى لزيادة مواردها ستبادر بالوفاء بـ (CSR) بهدف إرسال إشارات جيدة إلى السوق بأنها قد وصلت للمستوى الأمثل من الأداء؛ فضلاً عن أن الشركات كبيرة الحجم ترتفع بها التكاليف السياسية في حال عدم الوفاء بـ (CSR) نظراً لمتابعتها من قِبَل قاعدة عريضة من المستثمرين والمحللين الماليين؛ (2) **ربحية الشركة**: الشركات ذات المستويات المرتفعة من الربحية يزداد لديها الدافع للوفاء بـ (CSR) من أجل إعطاء إشارة جيدة للمستثمرين بقدرتها على تحقيق أرباح وتحسين الأداء المالي؛ كما أن وجود تحسّن في أرباح الشركة قد يؤدي إلى تعزيز قدرة الشركة على الإستثمار في المشروعات المتعلقة بـ (CSR)؛ (3) **عمر الشركة**: زيادة عمر الشركة يجعلها أكثر خبرة وفهماً وإدراكاً للوفاء بـ (CSR) وهو ما يشير إلى زيادة مستوى الإفصاح عن أنشطة (CSR)؛ (4) **نوع الصناعة**: الشركات التي تنتمي لصناعات ذات مستوى مرتفع من المخاطر وذات مستوى

مرتفع من المنافسة سيرتفع بها مستوى الإفصاح عن (CSR) بهدف الحصول على ميزة تنافسية، ولإبلاغ الأطراف أصحاب المصلحة بالوسائل التي تتخذها الشركة لتخفيض المخاطر المرتبطة بعملها كنوع من أنواع مسئوليتها تجاه المجتمع والبيئة التي تعمل بها (Muttakin et al., 2015; De Klerk et al., 2015).

وبناءً على ما سبق؛ **يخلص الباحث** إلى أن ممارسات المسئولية الإجتماعية للشركات تعتبر دالة في مجموعة من العوامل الخارجية (مثل توجه أصحاب المصلحة، وحدة المنافسة، والنظام القانوني والسياسي) ومجموعة من العوامل الداخلية (مثل حجم الشركة، ودرجة ربحيتها، ونمط هيكل الملكية، وخصائص مجلس الإدارة، وفاعلية آليات حوكمة الشركات المطبقة).

6-1-2 التجنب الضريبي: المفهوم والآليات والدوافع والمقاييس والمحددات

يمكن تعريف ممارسات التجنب الضريبي على أنها الإدارة التنازلية لحجم الدخل الخاضع للضريبة من خلال أنشطة التخطيط الضريبي والتي تحتوى على أنشطة قانونية تماماً وأنشطة مشكوك فيها (أنشطة تقع في المنطقة الرمادية) وأنشطة غير قانونية (Lanis and Richardson, 2012; Renselaar, 2016; Benkraiem et al., 2022; Yuniarsih, 2018). كما تم تعريفها على أنها أحد إستراتيجيات التخطيط الضريبي والتي تشير إلى جميع الإجراءات والإستراتيجيات التي تتبعها إدارة الشركة لتخفيض حجم الدخل الخاضع للضريبة، ومن ثم تخفيض حجم الضرائب الواجب سدادها؛ على أن تكون تلك الإستراتيجيات متوافقة مع القوانين والتشريعات الضريبية بما لا يتخلله إنتهاكات لتلك القوانين والتشريعات، ولكنها قد تخرج عن روح القانون والهدف من القانون الضريبي، وذلك من خلال الإعتماد على المناطق الرمادية الموجودة داخل قانون الضرائب (Edwards et al., 2016). ولذلك فإن التجنب الضريبي يعتبر بمثابة سلسلة متصلة من إستراتيجيات التخطيط الضريبي، وما يترتب عليه من تخفيض في الأعباء الضريبية للشركة (Doltor et al., 2020; Hoi et al., 2013).

وقد يكون لدى البعض تداخل بين مفاهيم التجنب الضريبي، والتخطيط الضريبي، والتهرب الضريبي؛ إلا أن هناك خطوط فاصلة ومميزة بينهم، **فالتخطيط الضريبي** هو كافة الإجراءات التي تقوم بها الشركة لتنظيم أوضاعها الضريبية في الأجل الطويل من أجل تخفيض الأعباء الضريبية

واجبة السداد أو تجنب دفع الضريبة بالكامل دون أن يتعارض ذلك مع القانون الضريبي، وبما يتفق مع الأحكام القانونية والإدارية المنظمة لعملية التحاسب الضريبي مثل إختيار الشكل القانوني للشركة والذي يترتب عليه إلترامات ضريبية منخفضة. أما التجنب الضريبي فهو يركز على توفيق أوضاع الممول خلال مدى لا يصل إلى المدى الذي يبلغه التخطيط الضريبي؛ وبالتالي فهو يقتصر على بعض المعاملات دون غيرها وذلك بهدف تخفيض حجم الأعباء الضريبية من خلال تجنب القيام بالأحداث المنشأة للضريبة وذلك بإستخدام أساليب قانونية ومشروعة مثل الإستفادة من المزايا الضريبية أو الإستثمار في مجالات معفاة أو منخفضة الضرائب وهو ما يطلق عليه التجنب الضريبي المقبول غير الضار (Non Aggressive Tax Avoidance)؛ بينما إذا إعتد التجنب الضريبي على الإستفادة من الثغرات الموجودة في المنطقة الرمادية بالقانون الضريبي والناجئة عن عدم دقة صياغة القانون الضريبي والتي تخرج عن الهدف منه وهو ما يسمى بالتجنب الضريبي التعسفي (Aggressive Tax Avoidance) مثل إستخدام ممارسات إدارة الأرباح لتخفيض الدخل الخاضع للضريبة أو إستخدام أسعار التحويل. أما التهرب الضريبي فهو عبارة عن توفيق أوضاع الممول بشكل إنتهازي لتخفيض حجم الضرائب بطرق غير مشروعة وغير قانونية من خلال إخفاء الحقائق وإمداد الإدارة الضريبية ببيانات مضللة لا تعبر عن الأداء المالي الحقيقي للشركة، وهو ما يشير إلى كون التهرب الضريبي نشاطاً غير قانوني وغير أخلاقياً ومخالفاً للتشريعات الضريبية وسلوكاً يجرمه ويعاقب عليه القانون (Doktor et al., 2020; Yuniarsih, 2018; Hidayanto et al., 2021; 2019; عبد الرحيم، 2021 & عبد الرحمن، 2019؛ فودة، 2020، محمود، 2017، عبد الرحيم، 2021).

وفي نفس الصدد؛ يمكن القول أن التخطيط الضريبي هي المرحلة التي تسبق التجنب الضريبي والتهرب الضريبي؛ إذ إنه يمكن القول أن التخطيط الضريبي هو بمثابة تجنب ضريبي إذا تم بإستخدام أساليب وإجراءات قانونية مشروعة، في حين يمكن القول أن التخطيط الضريبي هو بمثابة تهرب ضريبي إذا تم بإستخدام أساليب وإجراءات غير قانونية غير مشروعة. كما أن هناك عامل مشترك بين المفاهيم الثلاثة وهو الهدف؛ حيث تهدف تلك المصطلحات إلى تخفيض حجم الإلتزامات الضريبية (فودة، 2020)، كما أن التخطيط الضريبي يقع في المنطقة البيضاء حيث يعتبر سلوكاً قانونياً تشجع عليه بعض القوانين الضريبية، بينما يقع التجنب الضريبي في المنطقة الرمادية حيث تعتبر تلك الممارسات قانونية ولكنها مكروهة ولا تشجع عليه الحكومات؛ بينما يقع التهرب الضريبي في المنطقة السوداء حيث يعتبر جريمة يعاقب عليها القانون (كامل، 2019). كما

يمكن القول أنه لا يوجد فروق جوهرية بين التخطيط الضريبي والتجنب الضريبي؛ فكلاهما يستهدف تخفيض الأعباء الضريبية من خلال توفيق الأوضاع المالية للشركة، وتأجيل سداد الضريبة، أو الإستفادة من الإعفاءات الضريبية وذلك دون مخالفة القوانين الضريبية؛ بينما يتم ذلك من خلال إستغلال الفجوات والثغرات الضريبية. في حين أنه توجد إختلافات جوهرية بينهما وبين التهرب الضريبي حيث أن التهرب الضريبي هو أحد الممارسات غير المشروعة والتي تنطوي على التهرب من سداد الإلتزامات الضريبية نهائياً وليس تخفيضها أو تأجيل سدادها. كما أنه عندما تكتشف السلطات الضريبية وجود ممارسات للتهرب الضريبي فإنه يعاقب المتهرب وفقاً لما هو وارد بنص القانون وتسترد حقوقها الضريبية، ولكنها عندما تكتشف وجود ممارسات للتجنب الضريبي فإنها لا تستطيع معاقبة الممول لأنه لم يخالف القانون والتشريعات (عبد الرحيم، 2021 & موسى، 2020).

وبشأن آليات وصور ممارسات التجنب الضريبي؛ فهناك مجموعة من الآليات التي يمكن الإعتماد عليها لممارسة التجنب الضريبي، ومنها: (1) **الملاذات الضريبية:** تنشأ هذه الآلية نظراً لعدم وجود تطابق في القواعد الضريبية المطبقة في الأنظمة الضريبية الدولية، وتعني نقل الأرباح من المناطق ذات معدلات ضريبية مرتفعة إلى مناطق ذات معدلات ضريبية منخفضة أو غير خاضعة للضريبة (مناطق الملاذ الضريبية) وهو ما يؤدي إلى تخفيض حجم المدفوعات الضريبية؛ وتعتبر البلد ملاذ آمن في حالة عدم تطبيق الحد الأدنى لآليات حوكمة الشركات، أو عدم وجود ضرائب مفروضة أو فرضها بمعدلات منخفضة لغير المقيمين، أو منح مزايا ضريبية لغير المقيمين، أو عدم التبادل الفعال للمعلومات الهامة مع الحكومات الأخرى فيما يتعلق بالمولين وعدم الإفصاح عن ملكية الأصول والمعاملات المالية (Bilicka et al., 2022; Gulzar et al., 2018; Chouaibi et al., 2021; Chen et al., 2010; 2020; Purwantini, 2017). (2) **التسعير التحويلي:** وتعني قيام الشركات بإستخدام أسعار تحويل داخلية غير عادلة وغير صحيحة لتحويل المنتجات والخدمات بين فروعها المختلفة في الدول المختلفة بهدف تحويل الأرباح من الدول ذات معدلات الضريبة المرتفعة إلى دول أخرى ذات معدلات ضريبة منخفضة بما يتيح تخفيض المدفوعات الضريبية للشركة الأم؛ ويزداد إستخدام هذه الآلية في حالة تسعير التحويلات المتعلقة بالأصول غير الملموسة مثل حقوق الملكية الفكرية نظراً لصعوبة مقارنة الأسعار لتلك العناصر وصولاً للسعر المحايد والعادل لها، في حين تزداد درجة تعقد هذه الآلية في الشركات متعددة الجنسيات (محمود، 2017 & Chen et al., 2016; Renselaar, 2016).

2010 فودة، 2020. (3) إستغلال المزايا الضريبية: ويتم ذلك من خلال توجيه الإستثمارات إلى أنشطة ومجالات يمنحها المشرع الضريبي حوافز ضريبية متعلقة بإعفاء العائد المحقق من تلك الأنشطة من الخضوع للضريبة أو تخفيض معدلات الضريبة المفروضة على تلك العوائد؛ مثل اللجوء إلى قيد الأسهم بسوق الأوراق المالية قبل بيعها لتجنب خضوع أرباحها للضريبة؛ أو الإستثمار في الأسهم والسندات المدرجة ببورصة الأوراق المالية والتي تكون أرباحها معفاة من الضريبة (فودة، 2020 & 2022). (4) إستغلال المرونة المحاسبية: ويتم ذلك من خلال إستخدام بدائل القياس والتقييم المحاسبي المنصوص عليها في المعايير المحاسبية؛ مثل إستخدام طرق تسعير البضاعة المنصرفة من المخازن بما يساعد على تحقيق تجنب ضريبي (فودة، 2020). (5) **ترجيل الدخل**: وتعني لجوء الإدارة إلى ترحيل الدخل من الفترات ذات معدلات الضريبة المرتفعة إلى الفترات ذات معدلات الضريبة المنخفضة؛ بمعنى إذا كان إعتراف الشركة بمزيد من الدخل سوف يجعلها تخضع لشرائح أعلى من الضريبة فقد تقوم الإدارة بتأجيل الإعتراف أو ترحيل هذا الدخل لفترات تالية حتى يخضع للضريبة بمعدلات منخفضة خلال السنة الحالية؛ وذلك من خلال زيادة معدلات الإهلاك للأصول الثابتة، وزيادة حجم التكاليف واجبة الخصم (فودة، 2020). (6) **إستراتيجية بدائل التمويل**: كلما زادت نسبة التمويل بالديون في مقابل نسبة التمويل بالملكية كلما زادت قدرة الشركة على تخفيض الدخل الخاضع للضريبة، ومن ثم تخفيض حجم المدفوعات الضريبية نتيجة لإرتفاع مصروفات التمويل (Renselaar, 2016) (يوسف، 2019).

وبشأن دوافع وأهداف التجنب الضريبي؛ فيمكن القول أن هناك عدة دوافع تدفع الشركة للقيام بممارسات التجنب الضريبي ومنها؛ (1) زيادة حجم التدفقات النقدية الناتجة عن تخفيض حجم المدفوعات الضريبية (Bilicka et al., 2022)، (2) زيادة أرباح الشركة بعد خصم الضرائب ومن ثم زيادة قيمة الأسهم، وزيادة عوائد المساهمين، وزيادة مكافآت الإدارة في الأجل القصير (Gulzar et al., 2018)، (3) زيادة قدرة الشركة على الإستفادة من الفرص الإستثمارية المربحة وزيادة قدرتها على خلق فرص عمل جديدة، وهو ما قد يساعد على زيادة المصادر الأخرى للإيرادات الضريبية مثل ضريبة المرتبات، وضرائب أرباح الأسهم (Chouaibi et al., 2021)، (4) خلق قيمة للشركة وتعظيم ثروات الملاك والمساهمين من خلال زيادة المدخرات، وتخفيض حجم الموارد

المالية المحولة من الشركة والمساهمين إلى الدولة (Tand et al., 2022; Chen et al., 2010)، (5) دعم نجاح العمليات التشغيلية للشركة (يوسف، 2019).

وعلى الرغم من الأهداف التي يمكن تحقيقها من خلال القيام بممارسات التجنب الضريبي؛ إلا أن تطبيق تلك الممارسات قد ينطوي على بعض التكاليف ومنها؛ (1) زيادة تكاليف التمويل والإقتراض للشركة وزيادة مخاطر إنهيار الأسهم نتيجة للآثار السلبية لمخاطر إكتشاف تلك الممارسات من قبل المجتمع والسلطات الضريبية (Tand et al., 2022; Benkraiem et al., 2022)، (2) تخفيض حجم الحصيلة الضريبية للدولة مما يحد من قدرتها على النمو والتقدم، وتنفيذ برامج التعليم والصحة والبنية التحتية (Gulzar et al., 2018; Sasan and Jalal, 2014)، (3) فقد الشركة سمعتها وفقدان حصتها السوقية كنتيجة لمقاطعة منتجاتها وزيادة الضغط السياسي والإعلامي، فضلاً عن زيادة الغرامات والعقوبات المالية التي تتعرض لها الشركة وما يصاحبها من تأثير سلبي على القيمة السوقية لأسعار الأسهم ومن ثم على ثروة الملاك والمساهمين (Lanis and Richardson, 2012; Doktor et al., 2020; Hoi et al., 2013; Landry et al., 2013; Renselaar, 2016)، (4) زيادة تكاليف الوكالة، وزيادة درجة عدم تماثل المعلومات، وبالتالي التأثير السلبي على مستوى الإفصاح المحاسبي، وهو ما يشير إلى إمكانية قيام الإدارة بتحقيق مصالحها الشخصية على حساب مصالح المساهمين وبالتالي إنخفاض الثقة في إدارة الشركة، وإنخفاض جودة التقارير المالية (زيتون، 2021 & كامل، 2019)، (5) زيادة التكاليف والأتعاب المرتبطة بخبراء القانون والضرائب القادرين على إستغلال الثغرات القانونية التي يمكن من خلالها القيام بممارسات التجنب الضريبي (يوسف، 2019). (6) يرى الباحث أن إتباع سياسة الملاذات الآمنة كأحد آليات التجنب الضريبي لنقل الأموال إلى دول معينة قد يترتب عليه عدم كفاءة إستثمار تلك الأموال.

وبناءً على ما سبق؛ يمكن القول أن قرار إدارة الشركة للقيام بالتجنب الضريبي دالة متوقعة على المقارنة بين ما تحققه الشركة من وفورات ضريبية متوقعة للمساهمين نتيجة القيام بتلك الممارسات متمثلة في زيادة السيولة المالية، وزيادة الأرباح، وتخفيض الإلتزامات الضريبية، وتخفيض تكلفة رأس المال؛ وبين التكاليف والمخاطر المتوقعة على الشركة متمثلة في زيادة التكاليف القانونية، وفقد السمعة، وزيادة المخاطر السياسية والتنظيمية، والعقوبات المالية والإجتماعية (Lee and Bose, 2021; 2018; مليجي، 2021).

وبناءً على ما سبق؛ يخلص الباحث إلى أنه يمكن تعريف ممارسات التجنب الضريبي على أنها السياسات والطرق التي تتبعها إدارة الشركة والتي تجعلها لا تدفع نسيبها العادل من الضرائب بما يتفق مع حجم الدخل الحقيقي الخاضع للضريبة؛ وذلك بما يتفق مع القوانين واللوائح دون مخالفتها؛ إلا أن تلك الممارسات تعتبر ممارسات غير مسئولة إجتماعية وقد تضر بشكل أساسي بمسيرة الشركة المتعلقة بتتميتها المستدامة؛ لأنها على الرغم من تدعيم الشركة من الناحية الإقتصادية من خلال خفض التكاليف، وتحسين الربحية، وزيادة ثروة المساهمين، وزيادة قيمة الشركة إلا أنها تؤثر بالسلب على دعم البرامج الحكومية الإجتماعية المتمثلة في الصحة، والتعليم، والحد من تلوث البيئة، وزيادة رفاهية أفراد المجتمع، وهو ما يشير إلى أن ممارسات التجنب الضريبي تتضمن تغليب للمصلحة الذاتية على المصلحة الوطنية. ولذلك يرى الباحث ضرورة العمل على إحداث توازن بين منافع وتكاليف تطبيق ممارسات التجنب الضريبي.

ونظراً لكون ممارسات التجنب الضريبي تؤثر بالسلب على الحصيلة الضريبية للدول؛ فقد قامت معظم دول العالم بإصدار قوانين وسياسات وتشريعات تساعد على الحد من ممارسات التجنب الضريبي؛ حيث أن القوانين الخاصة بمكافحة التجنب الضريبي لا تؤثر بالإيجاب على مقدار الحصيلة الضريبية فحسب، ولكنها تساعد على تحقيق العديد من المنافع للشركات ومنها زيادة شفافية المعلومات المُفصح عنها، وتخفيض تكاليف الوكالة، وزيادة كفاءة سوق الأوراق المالية، وبالتالي زيادة أسعار الأسهم، وزيادة قيمة الشركة، والحد من مخاطر إهيار الشركات وفقد سمعتها كنتيجة منطقية لإكتشاف ممارساتها لآليات التجنب الضريبي؛ حيث تستجيب الأسواق بشكل سلبي للأخبار المتعلقة بإكتشاف ممارسة الشركة لآليات التجنب الضريبي (Bilicka et al., 2022). ولذلك قام المشرع المصري بإصدار تشريعات من شأنها تطوير المنظومة الضريبية ومكافحة ممارسات وآليات التجنب والتهرب الضريبي.

وفي هذا الصدد؛ أصدرت مصر دليل لتسعير المعاملات الإقتصادية بين الأطراف المرتبطة وهو ما ساعد نسبياً في الكشف عن محاولات شركات كبرى للقيام بممارسات التجنب الضريبي وذلك وفقاً لأحكام المادة رقم (30) من قانون الضريبة على الدخل رقم (91) لسنة 2005 وكذلك المواد

(39) و(40) المُعدّلة من لائحته التنفيذية⁷. فضلاً عن قيام المشرع الضريبي المصري بإستحداث المادة رقم (91) مكرر بالقانون رقم (53) لسنة 2014 والذي يعتبر تعديلاً لقانون الضريبة على الدخل رقم (91) لسنة 2005 والتي تنص على "عند تحديد الربط الضريبي لا يعتد بالأثر الضريبي لأية معاملة يكون الغرض الرئيسي من إتمامها أو أحد الأغراض الرئيسية هو تجنب الضريبة بالتخلص منها أو تأجيلها، ويستوي في ذلك أن تتم المعاملة على شكل صفقة أو إتفاق أو وعد أو غير ذلك، أو أن يتم على مرحلة واحدة أو على مراحل، وتكون العبرة لدى ربط الضريبة بالجواهر الإقتصادي الحقيقي للمعاملة". ويكون الغرض الرئيسي للمعاملة أو أحد هذه الأغراض تجنباً للضريبة بصفة خاصة في الحالات التالية: (1) إذا كان الربح المتوقع لها قبل خصم الضريبة ضئيلاً بالمقارنة مع قيمة المزايا الضريبية المتوقعة للمعاملة، (2) إذا أدت المعاملة إلى إعفاءات ضريبية ملحوظة لا تعكس المخاطر التي يتعرض لها الممول أو تدفقاته النقدية نتيجة المعاملة، (3) إذا تضمنت المعاملة بعض العناصر التي لها تأثير متناقض أو يؤدي إلى إلغاء بعضها البعض؛ وفي جميع الأحوال يقع على مصلحة الضرائب عبء إثبات أن الغرض الرئيسي أو أحد الأغراض الرئيسية هو تجنب الضريبة، وللممول الحق في تقديم الدليل الدال على إنه لا توجد أسباب ضريبية وراء إختياره أو إتمامه للمعاملة، وتشكّل لجنة بقرار من وزير المالية برئاسة رئيس مصلحة الضرائب أو من ينوبه للنظر في حالات التجنب الضريبي، ولا يجوز إخطار الممول بتوافر إحدى حالات التجنب الضريبي إلا بعد موافقة تلك اللجنة (عبد الرحيم، 2021 & موسى، 2020 & محمود، 2017 & يوسف، 2019).

⁷ تنص المادة رقم (30) من قانون الضريبة على الدخل رقم (91) لسنة 2005 على "إذا قام الأشخاص المرتبطون بوضع شروط في معاملاتهم التجارية أو المالية تختلف عن الشروط التي تتم بين أشخاص مرتبطين من شأنها تخفيض وعاء الضريبة، أو نقل عبئها من شخص خاضع إلى آخر معفي أو غير خاضع يكون لمصلحة الضرائب الحق في تحديد الربح الخاضع للضريبة على أساس السعر المحايد وتحدد اللائحة التنفيذية طرق تحديد السعر المحايد"، وتنص المادة رقم (39) من اللائحة التنفيذية للقانون على أن يتم تحديد السعر المحايد طبقاً لثلاث طرق وهي: طريقة السعر الحر المقارن، وطريقة التكلفة الإجمالية مضافاً إليها هامش ربح، وطريقة سعر إعادة البيع. وقد أوضحت المادة رقم (40) من اللائحة التنفيذية للقانون على أن تكون الأولوية في تحديد السعر المحايد لطريقة السعر الحر المقارن، وفي حالة عدم توافر البيانات اللازمة لتطبيق هذه الطريقة يتم تطبيق إى من الطريقتين السالف ذكرهم، وفي حالة عدم إمكانية تطبيق أي من الطرق الثلاثة السالف ذكرهم فإنه يجوز إتباع أي من الطرق الواردة بنموذج منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية (OECD) أو أي طريقة أخرى ملائمة للممول، وفي جميع الأحوال يجوز الإتفاق مسبقاً بين السلطات الضريبية والممول على الطريقة التي يتبعها الممول في تحديد السعر المحايد عند تعامله مع الأطراف المرتبطة (محمود، 2017 & يوسف، 2019 & موسى، 2020).

وبشأن محددات التجنب الضريبي؛ تعتبر القيود المالية للشركات⁸ أحد أهم محددات التجنب الضريبي؛ حيث توجد علاقة إيجابية بين القيود المالية للشركات وممارسات التجنب الضريبي، حيث أن الشركات المقيدة مالياً يزداد لديها الرغبة في البحث عن توفير مصادر جديدة للتمويل دون التأثير على عملياتها التشغيلية؛ وهو ما يمكن تحقيقه من خلال ممارسات التجنب الضريبي. فضلاً عن أن القيود المالية للشركات تعكس عدم تطور الأسواق المالية بما قد يوفر الدوافع لدي المديرين نحو التوسع في تطبيق ممارسات التجنب الضريبي وإستغلال المجالات الغامضة في القوانين الضريبية لتحقيق وفورات ضريبية لمواجهة إحتياجات الشركة المستقبلية من النقدية (فودة، 2020 & Edwards, et al., 2016).

وفي نفس الشأن؛ تعتبر قابلية التقارير والقوائم المالية للمقارنة⁹ أحد محددات التجنب الضريبي؛ فكلما زادت قابلية التقارير والقوائم المالية للمقارنة كلما دل ذلك على إنخفاض ممارسات التجنب الضريبي؛ حيث أن الإفصاح عن معلومات محاسبية أكثر قابلية للمقارنة من شأنه تمكين المستثمرين من فهم وتقييم أداء الشركة، وتحسين كفاءة عملية الإشراف الداخلي والخارجي على عمليات الشركة، وتقليل الحافز لدى الإدارة لإخفاء الأخبار السيئة، وتزيد من التكلفة الحدية لتنفيذ آليات التجنب الضريبي وهو ما يقلل من رغبة لإدارة للقيام بتلك الممارسات.

كما يعتبر نمط الملكية من أحد أهم محددات التجنب الضريبي؛ فالملكية المؤسسية تزيد من الموارد والإمكانات التي تزيد من قدرة الملاك على إكتشاف السلوكيات الإنتهازية للإدارة، والحد من مشاكل الوكالة؛ وبالتالي تساعد على تحسين عملية الإشراف على الإدارة من قِبَل المساهمين

⁸ القيود المالية للشركات هي مجموعة من العقبات التي تتعرض لها الشركة والتي تحد من قدرتها على الإقتراض وإصدار السندات؛ وتحد من قدرتها على توفير السيولة المالية اللازمة للإستفادة من الفرص الإستثمارية المتاحة لديها؛ وهو ما يؤدي إلى إنخفاض معدلات الإستثمار والنمو ومعدلات الأداء التشغيلي لتلك الشركات؛ وبالتالي يزيد من إمكانية مواجهة تلك الشركات لأزمات ومخاطر مالية وإقتصادية قد تؤدي إلى إنخفاض مستويات الإنفاق المتعلقة بأنشطة البحث والتطوير والإستثمار في نظم تكنولوجيا المعلومات، فضلاً عن توافر الدافع لدى تلك الشركات للقيام بممارسات إدارة الأرباح كمحاولة لإخفاء الوضع المالي الحقيقي للشركة (Alrashidi et al., 2021; Matozza et al., 2020).

⁹ قابلية التقارير والقوائم المالية للمقارنة هو مفهوم يشير إلى درجة الإتساق بين البيانات المالية لشركات مختلفة؛ وهو مقياس هام لجودة المعلومات المحاسبية المفصح عنها، ويتيح لمستخدمي التقارير والقوائم المالية إمكانية تحديد وفهم أوجه التشابه والإختلاف بين الشركات المختلفة بما يساعد على تحسين جودة المعلومات المحاسبية، وتحسين بيئة المعلومات، وتقليل مخاطر المعلومات، وتقليل تكاليف معالجتها، والتخصيص الأمثل للموارد، وإتخاذ قرارات الإستثمار المثلى (Qingyuan and Lumeng, 2018).

والمستثمرين الخارجيين؛ وهو ما يحد من قدرة الإدارة على القيام بالتجنب الضريبي (Qingyuan and Lumeng, 2018)؛ كما أن الملكية الإدارية قد تدفع الإدارة نحو زيادة القيمة السوقية للشركة، وزيادة سعر الأسهم من خلال الإنخراط في سلوكيات إنتهازية متمثلة في ممارسات التجنب الضريبي (Lanis and Richardson, 2012)؛ في حين أن هناك من يرى أن تركيز الملكية في يد الإدارة من شأنه تحسين الأداء الحقيقي للشركة، والسعي نحو زيادة قيمة الشركة، وزيادة ثروة المساهمين من خلال الحد من ممارسات السلوكيات الإنتهازية المتمثلة في ممارسات التجنب الضريبي (Sundari and Aprilina, 2017)، كما أن الملكية العائلية قد تؤثر سلباً وإيجاباً على التجنب الضريبي؛ فهناك من يرى أن الملكية العائلية قد تزيد من ممارسات التجنب الضريبي نظراً لكون آليات الرقابة في تلك الشركات أقل وأضعف من غيرها مقارنةً بالشركات ذات الملكية المؤسساتية والإدارية والحكومية؛ وما يترتب عليه من زيادة درجة عدم تماثل المعلومات بين الأطراف الداخلية والخارجية، وما يصاحبها من إنخفاض درجة شفافية المعلومات المُفصح عنها (Kamel, Lee and Bose, 2021 & 2019)؛ وعلى النقيض هناك من يرى أن الملكية العائلية قد تحد من التجنب الضريبي الإنتهازي نظراً لتخوف المساهمين المسيطرين من الإجراءات التصحيحية التي قد يتبعها المساهمين الأقلية في حال إكتشاف القيام بتلك الممارسات والتي من شأنها تخفيض أسعار أسهم الشركة وقيمتها السوقية، وفقد السمعة، وزيادة المخاطر والعقوبات المحتملة والمرتبطة بتلك الممارسات والتي قد تكون مرتفعة بسبب عدم تنوع المحفظة الإستثمارية للمساهمين المسيطرين وهو ما يشير إلى إرتفاع تكاليف التجنب الضريبي بشكل يفوق بمراحل المنافع المتوقعة منها بالنسبة للمساهمين المسيطرين، حيث إنهم ينظرون لشركاتهم على أنها موروثات للأجيال القادمة وليست ثروة يتم إستهلاكها خلال حياتهم (Landry et al., 2013; Chen et al., 2010; Lee and Bose, 2021).

وفي نفس الشأن؛ هناك عوامل أخرى من شأنها التأثير على التجنب الضريبي ومنها: (1) نوع الشركة: حيث تميل الشركات متعددة الجنسيات للقيام بالتجنب الضريبي بشكل أكبر من الشركات المحلية (Kamel, 2019)، (2) أخلاقيات العمل: فهي تمثل أحد المبادئ الأساسية التي تحكم عملية التجنب الضريبي؛ حيث ينظر لتلك الممارسات على أنها غير أخلاقية وغير عادلة؛ وبالتالي فإن أخلاقيات العمل تؤثر سلباً على ممارسات التجنب الضريبي (Chouaibi et al., 2021; Lanis

(and Richardson, 2012)، (3) **المشتقات المالية**¹⁰: استخدام المشتقات المالية قد يزيد من فرص القيام بممارسات التجنب الضريبي؛ ويعود هذا لإختلاف القواعد الضريبية التي تحكم معاملات المشتقات المالية؛ وبسبب إختلاف توقيت وطابع ومصدر الدخل الخاضع للضريبة من المشتقات المالية؛ بالإضافة إلى إختلاف المعالجات المحاسبية لبعض أنواع المشتقات المالية مما يترتب عليه إختلاف صافي الربح في ظل هذه المعالجات بما يؤدي إلى وجود فرصة لممارسة التجنب الضريبي؛ فضلاً عن كون نظام إعداد التقارير الضريبية للمشتقات المالية مجزأ وغير مكتمل وذلك بسبب الغموض الناتج عن بعض السمات التي تتميز بها المشتقات المالية والتي يمكن من خلالها التلاعب باللوائح الضريبية بإعتبارها ثغرة للقيام بالتجنب الضريبي (خورشيد، 2021)، (4) **حدة المنافسة**: كلما زادت حدة المنافسة كلما زاد الدافع لدى إدارة الشركات لتوفير المزيد من الأموال من خلال القيام بالتجنب الضريبي وإستغلالها في تمويل الفرص الإستثمارية ذات صافي القيمة الحالية الموجبة بما يزيد من قدرة الشركة على مواجهة ظروف المنافسة الشديدة (Qingyuan and Lumeng, 2018)، (5) **فترة القيد بالبورصة**: طول الفترة الزمنية لتداول أسهم الشركة في البورصات العالمية من شأنه زيادة إحتتمالية قيام الشركة بإجراء تعديلات في الأرباح للإمتثال لتوقعات السوق والمحللين الماليين وذلك من خلال القيام بالتجنب الضريبي (Lanis and Richardson, 2012)، (6) **آليات حوكمة الشركات**: وجود إستقلال في مجلس الإدارة، ولجان للمراجعة والمكافآت، وهيكل رقابة داخلي فعّال يشير ضمناً إلى وجود شركات ذات قيمة سوقية عالية، ووجود تأثير موضوعي على عملية إتخاذ القرارات وتنفيذها؛ وهو ما يحد من ممارسات التجنب الضريبي من خلال وجود أنظمة لإدارة المخاطر، والرقابة الداخلية الفعّالة على البيانات المالية المُفصح عنها وعملية إعداد التقارير المالية، وهو ما يحد من السلوكيات الإنتهازية للإدارة وتقيد قدرتها على تحقيق مصالحهم الخاصة على حساب باقي اصحاب المصلحة (Chouaibi et al., 2021; Lanis and Richardson, 2012).

¹⁰ المشتقات المالية هي عقود تشتق قيمتها من الأصول والإلتزامات حسب ما ينص عليه عقد المشتقات، وتهدف إلى إدارة المخاطر المالية التي تواجه الشركة وذلك عن طريق نقل المخاطر المالية الناتجة عن التغيرات السلبية في قيم الأصول أو الإلتزامات من الكيانات الأقل قدرة على تحملها أو الرغبة في إدارتها إلى غيرهم من الكيانات الأكثر قدرة على تحمل هذه المخاطر والأكثر رغبة في إدارتها؛ وتهدف هذه المشتقات إلى تحقيق عدة أهداف ومنها التحوط ضد مخاطر التغير المتوقع في معدلات الفائدة وأسعار الصرف، والعمل كغطاء للتأمين ضد المخاطر، وإستخدامها بهدف المضاربة والإستفادة من تقلبات أسعار السوق لهذه المشتقات (خورشيد، 2021).

وبشأن مردود التجنب الضريبي؛ فالتجنب الضريبي له تأثير هام على مستوى الإحتفاظ بالنقدية؛ فهناك وجهتي نظر حول تأثير التجنب الضريبي على الإحتفاظ بالنقدية؛ **فالأولى** ترى أن التجنب الضريبي يساعد على زيادة درجة عدم التأكد المرتبطة بالعقوبات الضريبية، وزيادة مخاطر الشركة، وتخفيض شفافية المعلومات المُفصح عنها، وهو ما يزيد من تكاليف الوكالة، ويزيد من دوافع الشركات لزيادة مستوى الإحتفاظ بالنقدية لتلبية الإحتياجات المستقبلية الناتجة عن السداد الإلزامي للغرامات الضريبية، ولمواجهة حالات عدم التأكد المستقبلية الطارئة، ولمواجهة صعوبة الحصول على التمويل الخارجي بتكلفة منخفضة؛ أما **الثانية** ترى أن التأثير السلبي للتجنب الضريبي على درجة الشفافية ودقة وموضوعية المعلومات المُفصح عنها قد يدفع المساهمين نحو تخفيض مستوى الإحتفاظ بالنقدية منعاً للسلوك الإنتهازي للإدارة ولحد من قدرة الإدارة على تحقيق مصالحهم الخاصة على حساب مصالح باقي المساهمين (Chang et al., 2016; Benkraiem، 2018، & فودة، 2020; 2022; et al.).

وبشأن قياس التجنب الضريبي؛ فيمكن قياس التجنب الضريبي من خلال عدة طرق ومنها:

أ- **معدل الضريبة الحالي الفعّال (معدل كفاءة الضريبة) (Current ETR):**

ويتم حساب هذا المعدل من خلال ناتج قسمة مصروف ضريبة الدخل الحالي على صافي الربح قبل الضريبة؛ ويعتبر زيادة معدل الضريبة القانوني¹¹ عن معدل الضريبة الفعّال ما هو إلا نتيجة للقيام بممارسات التجنب الضريبي؛ وهو ما يشير إلى وجود علاقة عكسية بين التجنب الضريبي ومعدل العائد الفعّال؛ وبناءً على ذلك يتم ضرب معدل الضريبة الفعّال في رقم (1-) للحصول على مقياس للتجنب الضريبي (Jiang et al., 2022; Huseynov and Klamm، 2012; Renselaar، 2016; Chouaibi et al., 2021; Hidayanto et al., 2021; (أبو سالم، 2020 & محمود، 2017; 2020; Abdelfattah and Aboud، 2020).

¹¹ يبلغ معدل الضريبة القانوني للدولة المصرية وفقاً لقانون رقم (91) لسنة 2005 ما قيمته 20% (وذلك خلال الفترة من عام 2005 وحتى عام 2010)، في حين أنه في الفترة من عام 2010 وحتى عام 2013 إذا زادت الأرباح عن 10 مليون جنيه يصل معدل الضريبة القانوني إلى 25%، بينما في عام 2014 بلغ معدل الضريبة القانوني 25% بالإضافة إلى 5% إذا زاد الدخل عن مليون جنيه، وإبتداءً من عام 2015 حتى عام 2022 بلغ معدل الضريبة القانوني 22.5% (زيتون، 2021).

وقد تقوم دراسات أخرى; Gulzaret al.2018, Lee and Bise, 2021; Tang et al., 2022; فودة، 2020 & زيتون، 2021 & حسين، 2020) بحساب هذه المعدل من خلال الخطوات التالية:

$$1- \text{Current ETR}_{i,t} = (\text{total Tax Expense}_{i,t} \pm \text{Defferred Tax Expense}_{i,t}) / \text{Pre Tax Income}_{i,t}$$

$$2- \text{Tax Avoidance}_{i,t} = \text{STR}_t - \text{Current ETR}_{i,t}$$

حيث أن:

$\text{Current ETR}_{i,t}$: معدل الضريبة الحالي الفعّال للشركة (i) في الفترة (t).

$\text{Total Tax Expense}_{i,t}$: إجمالي مصروف الضريبة للشركة (i) في الفترة (t).

$\text{Defferred Tax Expense}_{i,t}$: مصروف الضريبة المؤجل للشركة (i) في الفترة (t).

$\text{Tax Avoidance}_{i,t}$: درجة ممارسات التجنب الضريبي للشركة (i) في الفترة (t).

STR_t : معدل الضريبة القانوني في الفترة (t).

وكلما إنخفض معدل الضريبة الحالي الفعّال عن معدل الضريبة القانوني المطبق بالدولة كلما دل ذلك على إحتمال تحقيق وفورات ضريبة ناتجة من القيام بممارسات التجنب الضريبي. وسيقوم الباحث بالإعتماد على الطريقة السابقة عند تحديد معدل الضريبة الحالي الفعّال.

ب-معدل الضريبة النقدي الفعّال (Cash ETR)

ويتم حساب هذا المعدل من خلال المعادلة التالية (Jiang et al., 2022; Chen et al., 2010; Doktor et al., 2020; Gulzar et al., 2022; Ardillah and Halim, 2022)

$$\text{Cash ETR} = \text{Cash Tax paid}_{i,t} / \text{Pre Tax Income}_{i,t}$$

حيث أن:

$\text{Pre Tax Income}_{i,t}$: صافي الدخل قبل الضريبة للشركة (i) في الفترة (t).

ويعتمد هذا المعدل على القيمة النقدية للمدفوعات الضريبية؛ والتي تمكن أن تمنع إلى حد ما تأثير إدارة الأرباح وفقاً لأساس الإستحقاق، وكلما إنخفض قيمة هذا المعدل كلما دل على زيادة ممارسات التجنب الضريبي والعكس صحيح.

ج- معدل الضريبة النقدي الفعّال طويل الأجل (Cash Long Term ETR)

ويتم حساب هذا المعدل من خلال قسمة قيمة الضريبة المدفوعة نقداً لعدد من السنوات على الدخل المحاسبي قبل الضريبة لعدد من السنوات؛ ويعتمد هذا المقياس على إستخدام قيمة الضريبة المدفوعة نقداً وليس قيمة مصروف الضريبة؛ وهو ما يساعد على الحد من الآثار المحتملة للمسموحات والإعفاءات الضريبية وذلك بعكس المقاييس الأخرى مثل Current ETR والتي لا تأخذ في الحسبان المسموحات والإعفاءات الضريبية؛ ويعتبر إنخفاض هذا المعدل بمثابة إنعكاس لإرتفاع معدل القيام بممارسات التجنب الضريبي (موسى، 2020)؛ فضلاً عن أنه يساعد على تقليل التقلبات السنوية وتقليل التحيز الناتج عن إستبعاد سنوات الخسارة (عبد الرحمن، 2019).

د- الفروق الضريبية الدفترية الدائمة (Permanent Book Tax Differences) (PBTB):

تشير الفروق الضريبية إلى مقدار الفروق بين صافي الدخل المحاسبي قبل الضريبة وحجم الدخل المقدر الخاضع للضريبة وفقاً لمعدل الضريبة القانوني وذلك عن فترة زمنية معينة؛ وكلما زادت تلك الفروق كلما زادت إحتمالية وجود ممارسات للتجنب الضريبي وتقاس تلك الفروق من خلال المعادلة التالية (Qingyuan and Lumeng, 2018; Tang et al., 2022; Lee and Bose, 2021; Jiang et al., 2022)

$$PBTB_{i,t} = [\text{Pre Tax Book Income}_{i,t} - (\text{Taxable Income}_{i,t} \pm \text{DTE}_{i,t} / \text{STR}_{i,t})] / \text{Assets}_{i,t-1}$$

حيث أن:

$\text{Pre Tax Book Income}_{i,t}$: الدخل المحاسبي قبل الضريبة للشركة (i) في الفترة (t).

$Taxable\ Income_{i,t}$: الدخل الضريبي المقدر للشركة (i) في الفترة (t) ويساوي إجمالي مصروف ضريبة الدخل الحالية منسوباً إلى معدل الضريبة القانوني على الدخل.

$DTE_{i,t} / STR_{i,t}$: مصروف الضريبة المؤجل منسوباً إلى معدل الضريبة القانوني للدولة.

$Assets_{i,t-1}$: إجمالي الأصول في الشركة (i) في الفترة (t-1).

هـ - الفرق بين الضريبة على الدخل المحاسبي قبل الضريبة محسوبة بالمعدل الأسمي والضريبة النقدية المسددة؛ منسوباً هذا الفرق إلى الدخل المحاسبي قبل الضريبة: ويتم قياس هذا المؤشر من خلال المعادلة التالية (زيتون، 2021 & Benkraiem et al., 2022):

$$Tax\ Avoid_{it} = [\sum_{t-2}^t (PTEBX * STR)_{it} - \sum_{t-1}^{t+1} CTP_{it}] / \sum_{t-2}^t PTEBX_{it}$$

حيث أن:

PTEBX: الأرباح المحاسبية قبل الضرائب والعناصر غير العادية و/ أو غير المتكررة.

CTP: الضرائب النقدية المسددة.

ويتم قياس التجنب الضريبي بإستخدام هذا المقياس إعتياداً على ثلاث سنوات مما يساعد في الحد من تأثير البنود التي تعكس السنة الواحدة؛ وكلما زادت قيمة هذا المقياس كلما زادت ممارسات التجنب الضريبي؛ وبالتالي فإذا كانت قيمة هذا المقياس مساوية للصفر فهذا يعني أن الشركة قامت بسداد الضريبة الواجب دفعها؛ وإذا كانت قيمة المقياس موجبة فهذا يعني أن الشركة قد دفعت مبلغاً أقل من الضريبة الواجب دفعها وهو ما يشير إلى وجود تجنب ضريبي؛ وإذا كانت قيمة المقياس سالبة فهذا يعني أن الشركة دفعت مبلغاً أكبر من الضريبة الواجب دفعها.

3-1-6 خلاصة العلاقة بين المسؤولية الإجتماعية للشركات والتجنب الضريبي وإشتقاق الفرض الرئيسي الأول:

هناك عدة نظريات مفسرة لممارسات التجنب الضريبي في ضوء المسؤولية الإجتماعية للشركات وهي (Lu et al., 2015; Gulzar et al., 2018; محمود، 2017):

- **نظرية الثقافة المؤسسية (نظرية القيمة المشتركة) (Corporate Culture):** تعتبر (CSR) جزءاً من ثقافة الشركة ومتضمنة داخل معتقداتها؛ والذي لا يقتصر على الأخذ في الاعتبار للنتائج الإقتصادية لأعمال وقرارات الشركة فقط بل يمتد ليشمل على التأثيرات الإجتماعية والبيئية لأنشطة الشركة، ونظراً لأن الثقافة المؤسسية للشركة تؤثر على قرارات الشركة؛ فمن ثم فقد تؤثر (CSR) على قرارات وممارسات الشركة ومنها ممارسات التجنب الضريبي؛ حيث كلما زادت (CSR) كلما قلت ممارسات التجنب الضريبي بإعتبارها أنشطة غير أخلاقية وغير مسؤولة إجتماعياً لما لها من تأثير سلبي على رفاهية المجتمع، ويعوق من تنميته.
- **نظرية إدارة المخاطر:** تعتبر (CSR) بمثابة إستراتيجية لإدارة المخاطر وتجنب الأضرار التي قد تضر بسمعة الشركة في حالة وجود أي سلوكيات سلبية؛ فضلاً عن كونها قادرة على توفير بعض درجات الحماية ضد مخاطر السوق والعقوبات السياسية والتنظيمية والإجتماعية حيال حدوث أحداث سلبية مرتبطة بالشركة، ولذلك فمن المتوقع أنه كلما زادت (CSR) كأداة لإدارة المخاطر كلما زادت ممارسات التجنب الضريبي؛ حيث يُنظر لـ (CSR) والمدفوعات الضريبية على أنها مكملان لبعضهما البعض.
- **نظرية الموارد العاطلة:** كلما زادت ربحية الشركة كلما قامت الشركة بتخصيص مبالغ أكبر للقيام بـ (CSR) وسداد إلتزاماتها الضريبية؛ بينما في حالة إنخفاض ربحية الشركة وقلة مواردها فمن المتوقع أن تقوم الشركة بإظهار أولوية الإهتمام بـ (CSR) على حساب سداد الإلتزامات الضريبية وذلك نظراً لإنخفاض التكاليف السياسية للشركات منخفضة الربحية بما يتيح لها فرصة القيام بممارسات التجنب الضريبي؛ فضلاً عن كون أنشطة (CSR) أكثر إرتباطاً وإستمراراً فهي عادة لا ترتبط بالأرباح وتتطلب إلتزامات طويلة الأجل.
- **نظرية الشرعية:** تستمد الشركة شرعيتها من خلال توافق عملياتها وخططها وإستراتيجياتها مع قواعد السلوك والقيم المجتمعية السائدة في النظام المجتمعي؛ ونظراً لأن المدفوعات الضريبية

للشركات تعتبر مساهمة هامة من قِبَل الشركة تجاه مجتمعاها؛ فمن المتوقع أن الإلتزام الضريبي من قِبَل الشركات يعتبر بمثابة أحد أدوات (CSR) لبناء شرعيتها في المجتمع.

- وفي نفس الصدد؛ هناك مجموعة من وجهات النظر المفسرة للعلاقة بين (CSR) وممارسات التجنب الضريبي ومنها (علي، 2020):

- **من منظور المساهمين:** يجب على الإدارة إتخاذ القرارات التي من شأنها تعظيم ثروة المساهمين، والبعد عن أى ممارسات من شأنها الإضرار بمصالح المساهمين؛ وبالتالي فلن ينعكس الإهتمام بـ (CSR) بالضرورة على دفع ضرائب أعلى أو أقل حيث تهدف الإدارة في المقام الأول إلى تعظيم ثروة المساهمين؛ وبالتالي سيتم تكييف الإلتزامات الضريبية مع هدف تعظيم الأرباح، وبالتالي تعظيم ثروة المساهمين. حيث قد تقوم الشركة بممارسات التجنب الضريبي والوفاء بمسئوليتها الإجتماعية معاً في نفس الوقت وبشكل مستقل لتعظيم ثروة المساهمين.

- **من منظور أصحاب المصلحة:** هناك شكلين للعلاقة بين (CSR) والتجنب الضريبي، فالأولي ترى أن كلاً منهما بديل للأخر وذلك عند الأخذ في الإعتبار لمجموعة واسعة من أصحاب المصلحة عند إتخاذ القرارات المتعلقة بالمسئولية الإجتماعية والتجنب الضريبي مما يترتب عليه إنخفاض ممارسات التجنب الضريبي مع زيادة أنشطة (CSR) وهو ما يتفق مع المنهج الأخلاقي والإعتقاد السائد بكون الإمتثال الضريبي وسيلة لتقوية العلاقات مع أصحاب المصلحة. **والثانية:** ترى أن كلاً منهما مكمل للأخر؛ حيث تقوم الشركات بزيادة أنشطة (CSR) كرد فعل لمواجهة المخاطر المرتبطة بالأداء المالي، وسمعة الشركة الناتجة عن القيام بممارسات التجنب الضريبي؛ وهو ما يتفق مع منهج إدارة المخاطر والإعتقاد السائد بأن التوسع في أنشطة (CSR) قد يخفف من مخاطر فقد السمعة المرتبطة بالعقوبات السياسية والتنظيمية والإجتماعية للتجنب الضريبي.

وبالتطبيق على عينة من الشركات الأمريكية خلال الفترة من 2002 وحتى 2009؛ فقد إستهدفت دراسة (Hoi et al (2013 معرفة الإرتباط التجريبي بين أنشطة (CSR) وممارسات

التجنب الضريبي؛ وقد توصلت إلى أن الشركات ذات الأنشطة المفترضة في مجال (CSR) لديها احتمال كبير للانخراط في أنشطة التجنب الضريبي الإنتهازية؛ حيث تنظر تلك الشركات لأنشطة (CSR) على أنها إستراتيجية لإدارة المخاطر، وتخفف من خطر التعرض لعقوبات شديدة عند حدوث آثار سلبية، وتوفر حماية تأمينية ضد مخاطر إكتشاف ممارسات التجنب الضريبي.

وبالتطبيق على عينة تتكون من (447) شركة من الشركات الأمريكية ما بين عامي 2012 و2014 بإجمالي عدد مشاهدات (3304)؛ فقد توصلت دراسة (2016) Renselaar إلى أن الشركات التي تمارس أنشطة (CSR) قد تدفع مبلغاً أقل بكثير من قيمة الضرائب الواجب دفعها؛ وبالتالي فإن الشركات التي تقوم بأنشطة (CSR) هي الأكثر ميلاً للقيام بممارسات التجنب الضريبي؛ ويزداد هذا التأثير كلما كان أنشطة (CSR) ذات بعد إقتصادي (الشركة أكثر ولاء تجاه مساهمها وعملائها) أو ذات بعد بيئي (تقليل التلوث والإنبعاثات)؛ وهو ما يشير إلى وجود علاقة إيجابية بين (CSR) وممارسات التجنب الضريبي.

وبالتطبيق على عينة من الشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية عن الفترة من 2010 وحتى 2015 وإجمالي عدد مشاهدات (110) مشاهدة؛ فقد توصلت دراسة محمود (2017) إلى وجود تأثير إيجابي لـ (CSR) على ممارسات التجنب الضريبي؛ فكلما زاد إلتزام الشركة بالوفاء بمسئوليتها الإجتماعية وزاد إهتمامها بأنشطة المجال البيئي والإجتماعي كلما زاد تجنبها لدفع الضرائب، وهو ما يشير إلى أن الشركات المصرية تنظر للمسئولية الإجتماعية ودفع الضرائب كبديل وليس كمكملات لبعضهما البعض؛ ومن ثم لا تعتقد الشركات المصرية أن دفع نصيبها العادل من الضرائب هو جزء من مسئوليتها الإجتماعية.

وبالتطبيق على عينة من الشركات الصينية عن الفترة من 2009 وحتى 2015 وإجمالي عدد مشاهدات (3481) مشاهدة، فقد توصلت دراسة (2018) Gulzar et al إلى وجود إرتباط سلبي بين (CSR) ومعدل الضريبة الحالي الفعّال والنقدي (كمؤشرات عكسية لممارسات التجنب الضريبي)؛ وهو ما يشير إلى أن الشركات التي تقي بمسئوليتها الإجتماعية هي الأكثر ممارسةً لآليات التجنب الضريبي مقارنة بالشركات التي لا تقي بمسئوليتها الإجتماعية؛ حيث أنه يُنظر لأنشطة (CSR) على أنها تأمين ضد الأحداث السلبية المتعلقة بالتجنب الضريبي، وتساعد على

تقليل الأضرار التي تسببها الأحداث السلبية وهو ما يتفق مع نظرية إدارة المخاطر؛ وهو ما يشير إلى أن (CSR) والمدفوعات الضريبية بدائل لبعضهما البعض.

وبالتطبيق أيضاً على عينة من الشركات الصينية؛ أوضحت دراسة (Jiang, et al (2022) أنه على الرغم من أن زيادة مستوى الإفصاح الإلزامي عن (CSR) قد يُغير من سلوك الشركة، ويساعد على خلق عوامل خارجية إيجابية للمجتمع، إلا أن هذا الأمر قد يكون على حساب المدفوعات الضريبية للشركة؛ حيث أن زيادة مستوى الإفصاح الإلزامي عن (CSR) من شأنه أن يُخفض من ربحية الشركة كنتيجة لزيادة الأعباء والتكاليف التي تتحملها الشركة مما يدفع الشركات إلى زيادة ممارسات التجنب الضريبي من أجل توفير المدفوعات الضريبية وتوجيهها نحو السلوكيات التي تعود بالنفع على أصحاب المصلحة مثل المستهلكين والموظفين والمستثمرين وذلك من خلال تقليل أسعار المنتجات، وزيادة أجور الموظفين، وخلق فرص عمل جديدة، وتعزيز قيمة الشركة؛ فضلاً عن أنه في ظل مقاومة إنخفاض الأرباح وزيادة النفقات المتعلقة بـ (CSR) فقد أصبح الاحتفاظ بالتدفقات النقدية أحد العوامل المستهدفة من جراء التجنب الضريبي. وهو ما يشير إلى وجود تأثير إيجابي لـ (CSR) على ممارسات التجنب الضريبي.

وعلي النقيض؛ وبالتطبيق على عينة تتكون من (408) شركة مقيدة بالبورصة الأسترالية خلال عامي 2008 و 2009؛ فقد استهدفت دراسة (Lanis and Richardson (2012) إختبار العلاقة بين (CSR) وممارسات التجنب الضريبي العدوانية؛ وقد أظهرت نتائج الإنحدار أنه كلما ارتفع مستوى الإفصاح عن (CSR) كلما إنخفض مستوى التجنب الضريبي العدواني؛ وهو ما يشير إلى وجود علاقة سلبية بين (CSR) وممارسات التجنب الضريبي. وبالتطبيق على عينة من الشركات الكندية فقد توصلت دراسة (Landry et al (2013) أن الشركات الأكثر وفاءً بمسئوليتها الإجتماعية هي الأقل ممارسةً للتجنب الضريبي؛ وهو ما يشير إلى أن إنخراط الشركات في أنشطة (CSR) يمكن أن يخفي قدرًا كبيراً من التناقض في نهج الشركة تجاه التجنب والتهرب الضريبي؛ وهو ما يؤدي إلى قيام الشركة بدفع نصيبها العادل من الضرائب.

وبالتطبيق على عينة من الشركات المصرية؛ فقد توصلت دراسة عبد الرحيم (2021) إلى وجود علاقة معنوية سلبية بين (CSR) وممارسات التجنب الضريبي؛ حيث أن الدافع وراء القيام بأنشطة (CSR) يعتمد على السلوك الأخلاقي؛ حيث تنتظر تلك الشركات إلى ممارسات التجنب الضريبي

على أنها سلوك يتعارض مع الوفاء بمسئوليتها الإجتماعية؛ مما يحد من إستغلال أنشطة (CSR) للتغطية على ممارسات التجنب الضريبي؛ كما أن تلك الشركات تنظر إلى ممارسات التجنب الضريبي على أنها سلوك غير أخلاقي قد يؤثر سلباً على وجهة النظر الخاصة بالمجتمع تجاهها ولذلك لا تنخرط تلك الشركات في الممارسات الإنتهازية.

وبالتطبيق على عينة من الشركات الفيتامينية؛ فقد إستهدفت دراسة (Van and Ly (2021) إختبار أثر أنشطة (CSR) على قيمة المدفوعات الضريبية للشركة، وقد توصلت إلى أن (CSR) تعمل على تحسين المدفوعات الضريبية، وتقلل من ممارسات التجنب والتهرب الضريبي؛ وذلك نظراً لأن الإلتزام الشديد بأنشطة (CSR) يؤدي إلى زيادة إمتثال والتزام الشركات بالقوانين واللوائح المطبقة والمنظمة لعملية التحاسب الضريبي؛ كما أشارت إلى أنه في ظل التطبيق الضعيف وغير الفعال للقوانين الضريبية يمكن إعتبار تطبيق ممارسات (CSR) بمثابة أحد آليات الحد من التجنب والتهرب الضريبي، وتعزيز عملية التحاسب الضريبي ودفع الضرائب بالمقدار الصحيح.

وبالتطبيق على عينة تتكون من (119) شركة صناعية فرنسية بين عامي 2010 وحتى 2019؛ فقد إستهدفت دراسة (Chouaibi et al (2021) إختبار تأثير أنشطة (CSR) على ممارسات التجنب الضريبي؛ وقد توصلت إلى أن الشركات التي لا تقي بمسئوليتها الإجتماعية هي الأكثر استخداماً لممارسات التجنب الضريبي، وهو ما يدعم فكرة أنه يمكن إعتبار (CSR) أحد جوانب ثقافة الشركة والتي تؤثر على ممارسات التجنب الضريبي.

وعلى خلاف ما سبق؛ وبالتطبيق على عينة من الشركات المقيدة ببورصة الأوراق المصرية عن الفترة من 2013 حتى 2018؛ فقد توصلت دراسة علي (2020) إلى عدم وجود تأثير معنوي لأنشطة (CSR) على ممارسات التجنب الضريبي؛ وهو ما يتفق مع منظور المساهمين.

وبناءً على ما سبق؛ يخلص الباحث إلى أن هناك ثلاث وجهات نظر حول تأثير وفاء الشركات بمسئوليتها الإجتماعية على ممارساتها للتجنب الضريبي؛ فالأولي ترى أن أنشطة (CSR) تعتبر بمثابة أداة لتغطية السلوك الإنتهازى، وإستراتيجية لإدارة مخاطر الشركة، وتحسين سمعتها، والحد من الآثار السلبية والعقوبات المرتبطة بممارسات التجنب الضريبي؛ وهو ما يزيد من الدافع لدى تلك الشركات من ممارسات التجنب الضريبي؛ وهو ما يشير إلى وجود تأثير إيجابي لأنشطة (CSR)

على ممارسات التجنب الضريبي (Hoi et al., 2013; Renselaar, 2016; Gulzar et al., 2018; Jiang et al., 2022). والثانية ترى أن أنشطة (CSR) تمثل أحد جوانب ثقافة الشركة والتي تؤدي إلى زيادة إلتزام الشركة بالقوانين واللوائح المطبقة والمنظمة لعملية التحاسب الضريبي وهو ما يقلل من ممارسات التجنب الضريبي؛ وهو ما يشير إلى وجود تأثير سلبي لأنشطة (CSR) على ممارسات التجنب الضريبي (Chouaibi et al, 2021; Van and Ly, 2021; Lanis and Richardson, 2012). والثالثة ترى أنه لا يوجد أى تأثير معنوي لأنشطة (CSR) على ممارسات التجنب الضريبي (علي، 2020).

وإزاء هذا التباين في نتائج الدراسات السابقة حول تأثير وفاء الشركات بمسئوليتها الإجتماعية على ممارساتها للتجنب الضريبي؛ وبدون تبني الباحث لإتجاه معين للعلاقة؛ يمكن إشتقاق الفرض الرئيسي الأول التالي (H1):

H1: يؤثر وفاء الشركات المقيمة ببورصة الأوراق المالية المصرية بمسئوليتها الإجتماعية معنوياً على ممارساتها للتجنب الضريبي.

6-2 تحليل أثر مستوى التحفظ المحاسبي على العلاقة بين المسؤولية الإجتماعية للشركات والتجنب الضريبي وإشتقاق الفروض الثاني والثالث والرابع للبحث:

تم إدراج مفهوم التحفظ المحاسبي ضمن الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في جميع الأطر المفاهيمية الصادرة عن الجهات المعنية بتنظيم مهنة المحاسبة فيما عدا الإطار المفاهيمي لمعايير التقرير المالي الدولي (IFRS) الصادر بالتعاون بين مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) ومجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) والذي شجع على الانتقال من مبدأ التحفظ المحاسبي نحو مبدأ محاسبة القيمة العادلة بسبب الإعتقاد الخاطئ بأن التحفظ المحاسبي يمكن أن يؤدي إلى تحيز وعدم حيادية المعلومات المحاسبية؛ وهو ما قد يؤثر سلباً على جودة التقارير المالية وما يصاحبه من إتخاذ قرارات إقتصادية وإستثمارية غير فعالة وغير رشيدة؛ وهو ما يؤثر بالسلب على كفاءة سوق المال؛ إلا أن بعض العلماء يروا أن التحفظ قد يحل محل النظام القانوني في ضمان جودة المعلومات المحاسبية، وزيادة شفافيتها، وتحسين فاعلية بيئة الإفصاح المحاسبي، وحماية المساهمين من خلال الحد من السلوك الإنتهازي للإدارة عند إعداد التقديرات، والحد من

إحتمالية التوزيع المفرط للثروة من قِبَل أصحاب المصلحة، وتقليل قدرة وحوافز الإدارة على التلاعب بالنتائج المالية، والحد من درجة عدم تماثل المعلومات، وهو ما يساعد على تخفيض تكاليف الوكالة، وجذب مزيد من التمويل بتكاليف منخفضة، وزيادة قيمة الشركة، وتقليل مخاطر التقاضي المتعلقة بالمراجعين (Shen et al., 2020; Zhong and Li, 2016; Ruch and Taylor, 2015; Francis et al., 2013.& 2016، فؤاد،

وقد تم تعريف التحفظ المحاسبي وفقاً للبيان رقم (2) الصادر عن (FASB) عام 1980 على إنه رد فعل حكيم عند التعامل مع حالات عدم التأكد المحيطة ببيئة العمل لضمان مراعاة أوجه عدم التأكد والمخاطر الكامنة في عملية القياس وبيئة العمل بشكل مناسب، وذلك من خلال تفضيل تقليل القيمة بدلاً من المبالغة في صافي الربح وصافي الأصول بما يساهم في تخفيض قيمة الأصول المُفصح عنها مقارنةً بقيمتها الإقتصادية الحقيقية (Doktor et al., 2020; Zhong and Li, 2016; Ruch and Taylor, 2015). كما إنه قد يُنظر للتحفظ المحاسبي على إنه ميل المحاسبين نحو طلب درجة عالية من التحقق عند الإعراف بالأخبار الجيدة في القوائم المالية مقارنةً بالأخبار السيئة (Basu, 1997). كما إنه يمكن تعريف التحفظ على إنه التدخل المتعمد من قِبَل الإدارة بتعديل مقدار وتوقيت الإعراف بالأرباح عند إعداد التقارير المالية (Lawrence et al., 2013).

وفي نفس الشأن؛ يمكن تعريف التحفظ المحاسبي على إنه الظروف التي تجعل المحاسب يقوم بالإعتراف عن أقل قيمة ممكنة للأصول، وأعلى قيمة ممكنة للخصوم، على أن يتم الإعتراف بالإيرادات المتوقعة لاحقاً وليس عاجلاً، والعكس صحيح بالنسبة للمصروفات المتوقعة وهي سمة مرغوب فيها لقياس الأداء في ظل ظروف عدم التأكد المتأصل في بيئة الأعمال (Kurniawan and Wibowo, 2009)؛ وهو ما يشير إلى أن التحفظ المحاسبي يعتبر محفزاً على تعجيل الإعتراف بالمعلومات ذات الأخبار السيئة (الخصائر)، وتأجيل الإعتراف بالمعلومات ذات الأخبار الجيدة (المكاسب) حتى يتم التحقق منها جيداً (Karami and Hajjazimi, 2013; Hu et al, 2014).

ويخلص الباحث إلى أنه يمكن تعريف التحفظ المحاسبي على إنه أحد أهم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والتي تهدف إلى التحقق من الأخبار الجيدة بدرجة أعلى من الأخبار السيئة

وذلك عند إعداد البيانات المالية بما يعني الاعتراف بالأخبار الجيدة تدريجياً مع مرور الوقت، في حين يتم دمج الأخبار السيئة ضمن التقارير المالية في الوقت المناسب خلال نفس الفترة.

ويمكن تقسيم التحفظ المحاسبي إلى نوعين؛ وهما التحفظ المحاسبي المشروط، والتحفظ المحاسبي غير مشروط؛ **فالتحفظ المحاسبي المشروط** (تحفظ الأرباح) هو التحفظ اللاحق أو التحفظ المرتبط بوقوع أحداث أو أخبار معينة؛ ويعني أن تقوم الشركة بتخفيض القيمة الدفترية لصافي الأصول في ظل وقوع أحداث غير مرغوب فيها وغير سارة مع عدم زيادة القيمة الدفترية لصافي الأصول في ظل وقوع أحداث سارة مرغوب فيها إلا إذا توافر دليل على تحققها؛ وهو ما يدل على القيام بتأجيل الاعتراف بالأحداث السارة وتجيل الاعتراف بالأحداث غير السارة؛ وهو ما يجعل من أرباح الشركة بمثابة إنعكاساً للخسائر المتوقعة بشكل أكبر مقارنةً بالمكاسب المتوقعة في فترة مالية معينة. ومن أمثله المحاسبة عن المخزون بطريقة التكلفة أو السوق أيهما اقل، والاعتراف بخسائر الإضمحلال في قيم الأصول الثابتة، والاعتراف بخسائر تدهور الأصول غير الملموسة (Ruch and Taylor, 2015; Zhong et al., 2016; Lafond and Roychowhurt, 2008; 2020، موسى، & فؤاد، 2016 & عبد الرحيم، 2021، 2008)

أما **التحفظ المحاسبي غير المشروط** (تحفظ قائمة المركز المالي) فهو تحفظ مبكر وسابق ومستقل غير مرتبط بوقوع أحداث أو أخبار معينة؛ ويشير إلى استخدام الإجراءات المحاسبية المتحفظة التي تؤدي إلى التخفيض المنتظم في القيمة الدفترية للأصول بما يترتب عليه من قياس وتسجيل الأصول بقيم دفترية تقل عن قيمتها السوقية على مدار عمرها الإنتاجي؛ وهو ما يؤدي إلى وجود شهرة متوقعة غير مسجلة. ومن أمثله معالجة تكاليف إنشاء الأصول غير الملموسة داخلياً على أنها مصروفات بحث وتطوير بدلاً من رسملتها، وإهلاك الأصول بطرق الإهلاك المُعجل، وإتباع طريقة التكلفة التاريخية في تقييم الأصول الثابتة (Zhong and Li, 2016، فؤاد، 2016، موسى، & 2020، عبد الرحيم، 2021).

وبشأن دوافع ومبررات ومنافع استخدام التحفظ المحاسبي؛ فيمكن القول أن التحفظ قد يساعد على تحقيق عدة منافع للشركة، والمساهمين، والإدارة، والمقرضين، والمراجعين على السواء. **فبالنسبة للشركة؛** فقد يساعد التحفظ على الحد من التكاليف السياسية التي تتحملها الشركة عند قيامها بالمبالغة في الأرباح المُفصح عنها والتي قد تتضمن تخفيض الدعم الحكومي، وزيادة

معدلات الضريبة (موسى، 2020)؛ وكذلك الحد من مخاطر الدعاوى القضائية ضد الشركة والتكاليف المرتبطة بها من تعويضات وأتعاب قانونية، حيث ترتفع مخاطر الدعاوى القضائية ضد الشركة في حال إعداد تقارير مالية أقل تحفظاً مقارنةً بإعداد تقارير مالية أكثر تحفظاً (فؤاد، 2016)؛ فضلاً عن أن التحفظ قد يساعد على إضفاء الشرعية على الممارسات المحاسبية للشركة، حيث يعتبر التحفظ المحاسبي بمثابة آلية فعالة لتحقيق أهداف حوكمة الشركات، والحد من تكاليف الوكالة، والحد من عدم تماثل المعلومات؛ وتحسين مستوى الإفصاح المحاسبي؛ وهو ما يضيف قيمة مستقبلية إضافية للشركة، ويقلل من تكاليف التمويل (Shaw et al., 2021; Ruch and Taylor, 2015; Zhong et al., 2016; Hu et al., 2014).

وبالنسبة للمساهمين وأصحاب المصلحة؛ فقد يساعد التحفظ على الحد من السلوكيات الإنتهازية للإدارة، والحد من قدرتها على تضخيم الأرباح وخداع الأطراف أصحاب المصلحة، والحد من ممارسات إدارة الأرباح، وزيادة جودة الأرباح المُفصح عنها، وهو ما يحد من قدرة الإدارة على تحويل الثروة من المساهمين إلى الإدارة، ويزيد من جودة التقارير والقوائم المالية، وتحسين بيئة المعلومات، وحماية المستثمرين من خلال تسهيل عملية تدفق المعلومات من داخل المنشأة للأطراف الخارجية أصحاب المصلحة في الوقت المناسب؛ كما أن التحفظ قد يساعد على تخفيض حجم الدخل الخاضع للضريبة وكذلك قيمة الضرائب المستحقة، وتقليل الأعباء الضريبية، وبالتالي تعظيم ثروات المساهمين؛ فضلاً عن إنه قد يساعد على تحسين كفاءة عقود مكافآت الإدارة التي تتم بين المساهمين والإدارة وما يتضمنه من الحد من قدرة الإدارة في الحصول على مكافآت وحوافز مبالغ فيها (Zhong and Li, 2016; Shen et al., 2020; Kurniawan and Wibowo, & موسى، 2020 & فؤاد، 2016; Bornemann, 2016; Karami and Hajiazimi, 2013; 2009; 2018).

وبالنسبة للإدارة؛ فإن التحفظ قد يقلل من حوافز المديرين لإستثمار أو الإستمرار في مشاريع ذات صافي قيمة حالية سالبة؛ وهو ما يزيد من كفاءة وفاعلية عملية الإستثمار وعملية إتخاذ القرارات الإستثمارية (Zhong and Li, 2016). أما بالنسبة للمقرضين؛ فقد يساعد التحفظ على زيادة طمأنة المقرضين، ويزيد من معدل إسترداد الدائنين لأموالهم؛ كما أنه يساعد في الحد من مخاطر الإفلاس، ويساعد على تقديم إشارات للمقرضين في الوقت المناسب حول مخاطر تخلف الشركة وعدم قدرتها على السداد؛ وهو ما يساعد في تقليل مخاطر الإقراض، والحد من مخاطر

إنهيار الأسهم، وإنهيار الأسواق المالية (Zhong and Li, 2016; Guo et al., 2020; Garanina and Kim, 2022; Shaw et al., 2021; Lawrence et al., 2013; Bornemann, 2018)؛ فضلاً عن إنه يساعد في تحسين كفاءة عقود المديونية التي تتم بين المساهمين والمقرضين (موسى، 2020). وفيما يتعلق بالمراجعين؛ فقد يساعد التحفظ على زيادة قدرة المراجعين على مراقبة ومتابعة أداء الإدارة (Zhong and Li, 2016)، والحد من مخاطر الدعاوى القضائية ضد المراجعين؛ حيث يعتبر توجيه الشركات نحو إعداد قوائم مالية أكثر تحفظاً أحد أهم وسائل مكاتب المراجعة لتجنب الدعاوى القضائية (فؤاد، 2016).

وعلى الرغم من منافع تطبيق التحفظ المحاسبي إلا أن هناك من يرى أن تطبيقه قد يؤدي إلى بعض المشاكل نظراً لإعتماده على عدم الإفصاح عن القيمة الحقيقية للأصول والأرباح بشكل مناسب (Doktor et al., 2020)؛ كما أنه قد يؤثر سلباً على جودة الأرباح المُفصح عنها نتيجة لإعداد تقارير وقوائم مالية تفقر إلى الملائمة (عبد الرحيم، 2021)؛ بالإضافة إلى أنه قد يقلل القدرة على التنبؤ ويقلل من دقة توقعات المحللين الماليين؛ حيث أن التحفظ المشروط سيزيد من تقلبات الأرباح، ويقلل من إستمرار المكاسب؛ وهو ما يُحدث تقلبات في أسعار الاسهم، كما إن التحفظ غير المشروط قد يزيد من قدرة الإدارة على إدارة الأرباح؛ وهو ما يؤثر بالسلب على جودة التقارير المالية (Ruch and Taylor, 2015; Ardillah and Halim, 2022).

وبناءً على ما سبق؛ يخلص الباحث إلى أن تطبيق التحفظ المحاسبي يعتبر سلاحاً ذو حدين؛ فهو يتضمن تحقيق مجموعة من المنافع التي تساعد على تحقيق التوازن بين مصالح كافة الأطراف ذات الصلة بالشركة مثل الإدارة والمساهمين والمراجعين والدائنين والمجتمع ككل؛ فضلاً عن إعتبار تطبيق التحفظ المحاسبي بمثابة مؤشر إيجابي دال على الحد من تكاليف الوكالة، وإنخفاض درجة عدم تمايل المعلومات وبالتالي على جودة التقارير والقوائم المالية؛ إلا أن تطبيقه أيضاً قد يساعد على تحقيق عدة جوانب سلبية متعلقة بالمحتوى المعلوماتي للقوائم المالية؛ ولذلك فإنه يجب تطبيق التحفظ المحاسبي بشكل معقول دون مبالغة في التطبيق تجنباً للإضرار بالمحتوى المعلوماتي للقوائم والتقارير المالية.

وبشأن محددات التحفظ المحاسبي؛ يعتبر نمط الملكية أحد أهم محددات التحفظ المحاسبي؛ فإنخفاض الملكية الإدارية تزيد من مستوى التحفظ المحاسبي؛ حيث أن إنخفاض الملكية الإدارية

سيزيد من مشاكل الوكالة الناتجة عن انفصال الملكية عن الإدارة، ويزيد من الحوافز لدى المديرين لتحويل الثروة لأنفسهم بدلاً من المساهمين، وهو ما يزيد من الطلب من جانب المساهمين لزيادة مستوى التحفظ للتغلب على مشاكل الوكالة، ولحد من السلوك الإنتهازي (Lafond and Roychowbhurt, 2008)؛ كما أن زيادة الملكية العائلية تزيد من مستوى التحفظ في التقارير المالية بهدف التخفيف من المسؤولية القانونية، وللحفاظ على سمعة الأسرة والشركة، فضلاً عن الحد من حجم النفقات المرتبطة بأنشطة (CSR) والتي يتم تحديدها في بعض الدول بناءً على نسبة معينة من أرباح الشركة (Shaw et al., 2021)؛ كما أن زيادة الملكية المؤسسية تزيد من الطلب على تقارير مالية أكثر تحفظاً نظراً لكون المستثمر المؤسسي أكثر رغبة في تطبيق السياسات المحاسبية والإمتثال للقوانين واللوائح، وأكثر سعياً نحو إصدار تقارير مالية تتسم بالتمثيل العادل والصادق (Zhong ang Li, 2016; Shen et al., 2020)؛ وبالإضافة إلى ما سبق يعتبر تطبيق آليات حوكمة الشركات من المحددات التي تزيد من مستوى التحفظ؛ حيث يُنظر للتحفظ على إنه أحد آليات حوكمة الشركات (Zhong ang Li, 2016).

وبشأن مقاييس التحفظ المحاسبي؛ فهناك العديد من المقاييس التي يمكن الإعتماد عليها لقياسه ومنها ما يلي:

■ مؤشر الإستحقاقات الإختيارية (نموذج Givoly and Hayan):

هو مؤشر يركز على إستخدام الإستحقاقات غير التشغيلية السالبة، حيث أن التحفظ يعتمد على إستخدام الإستحقاقات لتأجيل الإعتراف بالأرباح، وتعجيل الإعتراف بالخسائر؛ ومع تكرار هذه العملية على مدار فترات زمنية طويلة يصبح مستوى الإستحقاقات غير التشغيلية المتراكمة سالباً، وهو ما يشير إلى إرتفاع مستوى التحفظ في القوائم المالية، ويتميز هذا المقياس بسهولة إستخدامه وتطبيقه، وعدم الإعتماد على بيانات سوقية مما يتيح إمكانية تطبيقه من قِبَل الشركات غير المدرجة بالبورصات المالية؛ إلا أنه يتأثر بإدارة الأرباح، ويهمل تأثير الإهلاكات؛ ويتم إستخدام هذا المؤشر من خلال الخطوات التالية & Purwantini, 2017; Yuniarsih, 2018; Guo et al., 2020; (موسى، 2020 & فؤاد، 2016; Ardillah and Halim, 2022).

- الإستحقاقات الإجمالية قبل الإهلاك = صافي الربح + الإهلاك - التدفقات النقدية التشغيلية.

- الإستحقاقات التشغيلية = التغير في العملاء + التغير في المخزون + التغير في المصروفات المقدمة - (التغير في الموردين + التغير في مصروفات الضرائب).

- الإستحقاقات غير التشغيلية = الإستحقاقات الإجمالية قبل الإهلاك - الإستحقاقات التشغيلية.

○ مؤشر نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية لحقوق الملكية (MTB):

يؤدي التحفظ إلى إنخفاض القيمة الدفترية لحقوق الملكية مقارنةً بقيمتها السوقية؛ ولذلك ففي حالة تجاوز القيمة السوقية للقيمة الدفترية فهذا يعني إرتفاع مستوى التحفظ والعكس صحيح؛ وبناءً عليه فإن إرتفاع نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية لحقوق الملكية يشير إلى إرتفاع مستوى التحفظ والعكس صحيح؛ وبالتالي فإن زيادة هذه النسبة عن الواحد الصحيح دليلاً على ممارسة التحفظ المحاسبي؛ ويتميز هذا المقياس بسهولة الفهم والتطبيق (Zhong and Li, 2016; Guo et al., 2020; Lawrence et al., 2013).

○ مؤشر عدم تماثل توقيت الإعراف بالأرباح والخسائر (نموذج معامل إستجابة السوق والأرباح):

هو مقياس للتحفظ المحاسبي المشروط؛ حيث كلما زادت درجة عدم تماثل توقيت الإعراف بالأرباح مع توقيت الإعراف بالخسائر فإنه يشير إلى إرتفاع مستوى التحفظ؛ ويعتمد هذا المقياس على وجود علاقة بين الأرباح المحاسبية كمتغير تابع، وعوائد الأسهم كمتغير مستقل؛ فعوائد الأسهم الموجبة مؤشر على الأخبار الجيدة، وعوائد الأسهم السالبة مؤشر على الأخبار السيئة؛ ويقاس هذا المؤشر من خلال قسمة الأرباح على عوائد الأسهم والتي تعكس كيفية إستجابة الأرباح لوجود أخبار جيدة أو سيئة والمحددة بناءً على عوائد الأسهم؛ ويتميز هذا المؤشر بالبساطة وسهولة الفهم، وتزداد فائدته في ظل إرتفاع كفاءة سوق المال مع إمكانية تحيزه للشركات كبيرة الحجم (Lafond and Roychowhrt, 2008; Anagnostopoulou et al., 2021; Zhong and Li, 2016; عبد الرحيم، 2021 & فؤاد، 2016; Watts, 2003).

○ مقياس الإحتياطيات الخفية Hidden Reserves:

يتم تقدير هذه الإحتياطيات من خلال جمع إحتياطي المخزون، وإحتياطي البحث والتطوير، وإحتياطي الإعلان؛ ويتم تقدير إحتياطي المخزون بإستخدام طريقة LIFO، بينما يتم تقدير إحتياطي البحوث والتطوير من خلال قيمة مصروفات البحث والتطوير بعد خصم الإهلاك، في حين إنه يتم

تقدير إحتياطي الإعلان من خلال قيمة مصروفات الإعلان بعد خصم الإهلاك؛ وكلما زادت قيمة هذه الإحتياطيات كلما زاد مستوى التحفظ المحاسبي (موسى، 2020 & Guo et al., 2020).

وبشأن العلاقة بين وفاء الشركة بمسئوليتها الإجتماعية كمتغير مستقل ومستوى التحفظ المحاسبي كمتغير تابع؛ فقد توصلت معظم الدراسات السابقة إلى وجود تأثير إيجابي لأنشطة (CSR) على مستوى التحفظ؛ حيث توصلت دراسة (Guo et al., 2020) إلى أن مستوى التحفظ المحاسبي يزداد بشكل ملحوظ في الشركات التي تخصص مزيداً من الموارد نحو أنشطة (CSR)؛ فوفقاً لنظرية أصحاب المصلحة فعند زيادة جهود الشركة لتحسين علاقتها مع أصحاب المصلحة من خلال زيادة حجم الإستثمارات الموجهة نحو أنشطة (CSR) سيزداد دوافع الشركة نحو زيادة مستوى التحفظ المحاسبي في إعداد التقارير المالية، حيث أن التقارير المالية ذات الدرجة العالية من التحفظ توفر لأصحاب المصلحة مزيد من الحماية ضد المخاطر وذلك من خلال الإفصاح عن الخسائر المتوقعة في الوقت المناسب.

كما إستهدفت دراسة (Shen et al., 2020) إختبار تأثير (CSR) بإعتبارها معلومات غير مالية على سياسات التحفظ وذلك بالتطبيق على عينة من الشركات الصينية؛ وقد توصلت إلى أن أنشطة (CSR) يمكن أن تزيد من درجة التحفظ؛ حيث أن الشركات التي تهتم بأنشطة (CSR) يزداد لديها الحافز الأخلاقي لتحسين جودة المعلومات المحاسبية، وزيادة شفافتها، والحد من عدم تماثل المعلومات، والحد من ممارسات إدارة الأرباح وذلك من خلال زيادة مستوى التحفظ؛ وهو ما يشير إلى وجود تأثير إيجابي لأنشطة (CSR) على سياسات التحفظ المحاسبي.

وفي نفس الشأن؛ إستهدفت دراسة (Shaw et al., 2021) إختبار العلاقة بين التطبيق الإلزامي لأنشطة (CSR) ومستوى التحفظ بالتطبيق على عينة من الشركات الهندية؛ وقد توصلت إلى وجود علاقة إيجابية بين الإمتثال الإلزامي لأنشطة (CSR) والتحفظ المشروط؛ وهو ما يشير إلى أن وجود إلزام على الشركات الهندية بإنفاق 2% من متوسط أرباحها على أنشطة (CSR) قد يدفع الشركات إلى التخفيف من العبء المالي، وتخفيض تكاليف الإمتثال لأنشطة (CSR) من خلال زيادة مستوى التحفظ المحاسبي بإستخدام الإستحقاقات السالبة بهدف تخفيض حجم الأرباح المٌفصح عنها، ومن ثمّ تقليل نسبة النفقات على أنشطة (CSR)؛ وهو ما يشير إلى أن التحفظ المحاسبي في الفترة الحالية يرتبط سلباً بحجم الإنفاق على أنشطة (CSR) في الفترة التالية.

وبالتطبيق على عينة من الشركات الروسية؛ فقد إستهدفت دراسة aranina and Kim (2022) إختبار العلاقة بين الإفصاح عن (CSR) والتحفظ المحاسبي؛ وقد توصلت إلى أن الشركات ذات الإفصاح الأعلى عن (CSR) تميل إلى إتباع ممارسات أكثر تحفظاً عند إعداد التقارير المالية، حيث إنه يُنظر لممارسات التحفظ على أنها أحد أهم المؤشرات الدالة على إرتفاع جودة التقارير المالية، وحيث أن الإفصاح عن أنشطة (CSR) يهدف إلى بناء سمعة جيدة للشركة، وإكتساب الشرعية، وزيادة ثقة المستثمرين، وتحقيق مصالح جميع الأطراف أصحاب المصلحة، وتقليل المخاطر المرتبطة ببيئة العمل، وهو ما يستلزم زيادة جودة التقارير المالية من خلال إعداد تقارير وقوائم مالية أكثر تحفظاً.

وبشأن العلاقة بين مستوى التحفظ المحاسبي كمتغير مستقل ووفاء الشركات بمسئوليتها الإجتماعية كمتغير تابع؛ فهناك ندرة شديدة في الدراسات السابقة التي تناولت هذه العلاقة؛ فقد توصلت دراسة Francis et al (2013) إلى أن زيادة مستوى التحفظ عند إعداد التقارير المالية قد يساعد في الحد من السلوكيات الإنتهازية للإدارة، وتحسين مستوى الشفافية، وتفعيل آليات الحوكمة، وتقليل درجة عدم تماثل المعلومات، والتوزيع العادل لثروات الشركة، وبالتالي زيادة الدافع الأخلاقي لدى الشركة وإدراجها، ومن ثم زيادة مسؤولية الشركة تجاه مجتمعها بهدف زيادة قيمة الشركة وتحسين سمعتها؛ وهو ما يشير إلى وجود تأثير إيجابي للتحفظ على أنشطة (CSR).

وعلى النقيض؛ فقد توصلت دراسة Cho et al (2020) إلى أن الشركات التي تتبنى التقارير المالية المتحفظة محاسبياً أقل عرضة للإفصاح عن معلومات (CSR)؛ وهو ما يشير إلى وجود تأثير سلبي للتحفظ المحاسبي على أنشطة (CSR)؛ حيث أن التحفظ في القوائم المالية قد يعيق رغبة الشركة في الإفصاح عن بعض المعلومات المتعلقة بـ (CSR) بسبب الدور التأكيدى للتحفظ المحاسبي؛ فضلاً عن أن تلك المعلومات تعتبر معلومات غير مالية، ويصعب التحقق منها وتأكيدها؛ كما أن التحفظ المحاسبي يتطلب التدقيق الشديد في المعلومات المُفصح عنها فيما يتعلق بالمعلومات المتعلقة بـ (CSR).

كما إستهدفت دراسة Anagnostopoulou et al. (2021) إختبار تأثير التحفظ على أنشطة (CSR) بالتطبيق على عينة من الشركات الأمريكية؛ وقد توصلت إلى وجود تأثير سلبي للتحفظ على أنشطة (CSR)؛ وهو ما يشير إلى أن الشركات تعطي أولوية أكبر للإلتزام بالتحفظ المحاسبي

مقارنةً بالوفاء بـ (CSR)؛ ويمكن إرجاع ذلك إلى أن فترة الدراسة كانت خلال الأزمة المالية العالمية مما جعل الشركات تنظر إلى أنشطة (CSR) على أنها أنها لا تُنتج أي مكاسب، ومن شأنها زيادة تكاليف الشركة دون أي عائد فوري، وهو ما يساعد في التأثير السلبي على الأداء المالي للشركة، وتقليل أرباحها، وجعل الشركة في وضع تنافسي ضعيف مع الشركات الأخرى حيث يُنظر لتلك النفقات على أنها بمثابة تبرع من المساهمين إلى غير المساهمين.

وعلى الرغم من النتائج السابقة التي تشير إلى وجود تأثير إيجابي أو سلبي للتحفظ المحاسبي على أنشطة (CSR)؛ إلا إنه بالتطبيق على عينة من البنوك الإندونيسية وفي ظل إستهداف دراسة (Kurniawan and Wibowo, 2009) لإختبار العلاقة بين التحفظ المحاسبي والإفصاح الإلزامي عن (CSR) من خلال تحليل المحتوى للتقارير المالية للبنوك المدرجة في البورصة الإندونيسية؛ فقد توصلت إلى عدم وجود دليل واضح يدعم العلاقة بين التحفظ وتقارير (CSR) في البنوك الإندونيسية، ويمكن إرجاع ذلك إلى أن البنوك الإندونيسية المدرجة تُفصح عن أنشطة (CSR) بشكل إلزامي، وللوفاء باللوائح والقوانين التي وضعتها الحكومة والمنظمة لعملها؛ وهو ما يشير إلى عدم وجود دافع داخلي للإفصاح عن أنشطة (CSR).

وبناءً على ما سبق؛ يخلص الباحث إلى أن هناك ثلاث جهات نظر حول تأثير التحفظ المحاسبي على وفاء الشركات بمسئوليتها الإجتماعية؛ فالأولي ترى أن هناك تأثير إيجابي للتحفظ على الوفاء بـ (CSR) (Francis et al, 2013). والثانية ترى أن هناك تأثير سلبي للتحفظ على الوفاء بـ (CSR) (Anagnostopoulou et al., 2021; Cho et al., 2020). والثالثة ترى عدم وجود أي تأثير معنوي للتحفظ على الوفاء بـ (CSR) (Kurniawan and Wibowo, 2009)؛ وإزاء هذا التباين في نتائج الدراسات السابقة حول تأثير التحفظ المحاسبي على وفاء الشركات بمسئوليتها الإجتماعية؛ وبدون تبني الباحث لإتجاه معين للعلاقة؛ يمكن إستنتاج الفرض الرئيسي الثاني التالي (H2):

H2: يؤثر التحفظ المحاسبي معنوياً على وفاء الشركات المقيدة في بورصة الأوراق المالية المصرية بمسئوليتها الإجتماعية.

وبشأن العلاقة بين التحفظ المحاسبي كمتغير مستقل والتجنب الضريبي كمتغير تابع؛ فقد توصلت دراسة (Sundari and Aprilina 2017) بالتطبيق على بيئة الأعمال الأندونيسية إلى أن إختيار الشركة لسياسات التحفظ المحاسبي قد يساعد على تقليل مبلغ الضريبة الواجب سداده من خلال الإعتراف المبكر بالخسائر وتأجيل الإعتراف بالإيرادات؛ وبالتالي التأثير السلبي على مقدار الأرباح والتي تعتبر الأساس لتحديد الضرائب؛ وهو ما يساعد على تقليل العبء الضريبي والقيام بممارسات التجنب الضريبي ضمناً؛ وهو ما يشير إلى التأثير الإيجابي للتحفظ المحاسبي على ممارسات التجنب الضريبي.

وبالتطبيق على مجموعة من الشركات تنتمي لـ (18) دولة؛ فقد توصلت دراسة Bornemann (2018) إلى زيادة الحافز لدى الشركات للقيام بممارسات التحفظ المشروط عند إعداد التقارير المالية بهدف تخفيض حجم الأرباح المُفصح عنها والخاضعة للضريبة، وهو ما يمكن تحقيقه من خلال ممارسات التجنب الضريبي؛ وهو ما يعني وجود تأثير إيجابي للتحفظ على ممارسات التجنب الضريبي.

وفي نفس الشأن؛ أوضحت دراسة موسى (2020) بالتطبيق على عينة من الشركات المدّرجة ببورصة الأوراق المالية المصرية أن هناك علاقة عكسية معنوية بين إستخدام التحفظ المشروط ومعدل الضريبة النقدي الفعال. وعلى النقيض مما سبق؛ فقد توصلت دراسة عبد الرحيم (2021) بالتطبيق على عينة من الشركات المصرية إلى وجود علاقة معنوية سلبية بين التحفظ والتجنب الضريبي؛ وفي نفس الشأن؛ وبالتطبيق على عينة من الشركات الإندونيسية؛ فقد توصلت دراسة (Hidayanto 2021) إلى وجود تأثير سلبي لممارسات التحفظ على ممارسات التجنب الضريبي؛ حيث أن إتباع التحفظ من شأنه التأثير السلبي على قيمة الأرباح، ومن ثم التأثير السلبي على الأعباء الضريبية للشركة دون الحاجة إلى اللجوء لإتباع ممارسات التجنب الضريبي لتخفيض تلك الأعباء؛ وبالتالي فإن التحفظ المحاسبي والتجنب الضريبي بمثابة أداتان بديلتان لتخفيض الضرائب. وهو ما يؤكد ما توصلت إليه سابقاً دراسة (Sasan and Jalal 2014) بالتطبيق على عينة من الشركات الإيرانية.

وعلى الرغم من النتائج السابقة التي تشير إلى وجود تأثير إيجابي أو سلبي للتحفظ المحاسبي على التجنب الضريبي؛ إلا إنه بالتطبيق على عينة من الشركات الإندونيسية على مدار فترات زمنية

مختلفة؛ فقد توصلت دراسات (Purwantini, 2017; Yuniarsih, 2018; Ardillah and Halim, 2022; Trisusanti and Lasdi, 2018) إلى عدم وجود تأثير للتحفظ المحاسبي على ممارسات التجنب الضريبي؛ ويمكن إرجاع ذلك إلى قوة القوانين واللوائح الحكومية التي تحكم عملية التحاسب الضريبي في إندونيسيا؛ وبالتالي يقل ميل الشركات إلى اللجوء لممارسات التجنب الضريبي بغض النظر عن وجود تحفظ محاسبي من عدمه.

وبناءً على ما سبق؛ **يخلص الباحث** إلى أن هناك ثلاث جهات نظر حول تأثير التحفظ المحاسبي على ممارسات التجنب الضريبي؛ **فالأولي** ترى أن هناك تأثير إيجابي للتحفظ على التجنب الضريبي (Sundari and Aprilina, 2017; Bornemann, 2018). **والثانية** ترى أن هناك تأثير سلبي للتحفظ على التجنب الضريبي (Hidayanto, 2021; Sasan and Jalal, 2014). **والثالثة** ترى عدم وجود تأثير للتحفظ على ممارسات التجنب الضريبي (Purwantini, 2014). **والرابعة** ترى عدم وجود تأثير للتحفظ على ممارسات التجنب الضريبي؛ وبدون تبني الدراسات السابقة حول تأثير التحفظ المحاسبي على ممارسات التجنب الضريبي؛ وبدون تبني الباحث لإتجاه معين للعلاقة؛ **يمكن اشتقاق الفرض الرئيسي الثالث التالي (H3):**

H3: يؤثر التحفظ المحاسبي معنوياً على ممارسات الشركات المقيدة في بورصة الأوراق المالية المصرية للتجنب الضريبي.

ويخلص الباحث مما سبق إلى أن التحفظ المحاسبي قد يؤثر ويتأثر بمدى وفاء الشركات بمسئوليتها الإجتماعية؛ كما أن التحفظ المحاسبي قد يؤثر على ممارسات التجنب الضريبي؛ وإزاء ما سبق يمكن القول أن مستوى التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية قد يلعب دوراً رئيسياً في التأثير على العلاقة بين وفاء الشركات بمسئوليتها الإجتماعية وممارساتها للتجنب الضريبي. وفي ظل وجود إنعدام شبه تام في الكتابات التي تناولت معالجة التحفظ المحاسبي كمتغير مُعدّل للعلاقة محل الدراسة؛ فلذلك سيتم إختبار الأثر المُعدّل لمستوى التحفظ المحاسبي على العلاقة بين وفاء الشركات بمسئوليتها الإجتماعية وممارساتها للتجنب الضريبي في بيئة الممارسة المهنية المصرية؛ **حيث يعتقد الباحث** أن التفاعل بين مستوى التحفظ المحاسبي وممارسات (CSR) من شأنه أن ينتج متغيراً تفاعلياً جديداً يؤثر على العلاقة محل الدراسة مقارنةً بتجاهل ذلك الأثر التفاعلي؛ وعليه **يمكن اشتقاق الفرض الرئيسي الرابع التالي (H4):**

H4: يختلف التأثير المعنوي لوفاء الشركات المقيدة في بورصة الأوراق المالية المصرية بمسئوليتها الإجتماعية على ممارساتها للتجنب الضريبي بإختلاف مستوى التحفظ المحاسبي عند إعداد تقاريرها المالية.

3-6 نموذج ومنهجية البحث

يهدف هذا الجزء من البحث في المقام الأول تناول الشق التطبيقي للبحث. وفي سبيل تحقيق هذا الهدف سوف يقوم الباحث بتناول كلاً من؛ أهداف الدراسة التطبيقية، ومجتمع وعينة الدراسة، ونموذج البحث، وتوصيف وقياس متغيرات الدراسة، وأدوات وإجراءات الدراسة التطبيقية، والأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات، والإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة. وذلك على النحو التالي:

1-3-6 أهداف الدراسة التطبيقية

تستهدف الدراسة التطبيقية إختبار فروض البحث، للوقوف على ما إذا كان هناك تأثير لوفاء الشركات بمسئوليتها الإجتماعية على ممارساتها للتجنب الضريبي أم لا؛ قياساً على (Hoi et al., 2013; Jiang et al., 2022; Van and Ly, 2021). كما تستهدف الدراسة التطبيقية أيضاً تحديد ما إذا كان هناك تأثير لممارسات التحفظ المحاسبي من عدمه على كل من (CSR)، وممارسات التجنب الضريبي كلاً على حده قياساً على (Cho et al., 2020; Anagnostopoulou et al., 2021; Hidayanto, 2021). كما تستهدف الدراسة التطبيقية أيضاً إختبار أثر ممارسات التحفظ المحاسبي كمتغير مُعدّل للعلاقة بين وفاء الشركات بمسئوليتها الإجتماعية وممارساتها للتجنب الضريبي؛ وذلك بالتطبيق على بيئة الممارسة المهنية المصرية.

6-3-2 مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من كافة الشركات المساهمة المالية المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية¹²، وذلك خلال الفترة من عام 2017 وحتى عام 2021، وقد تم إختيار عينة تحكمية للدراسة، والحصول على المشاهدات الخاصة بمفردات هذه العينة خلال سنوات الدراسة، وذلك في ضوء توافر مجموعة من الشروط والإعتبرات والمتمثلة في (فودة، 2020؛ موسى، 2020 النجار، 2020):

- أن تكون الشركة مقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية.
 - أن تتوافر القوائم المالية السنوية للشركة المختارة خلال نطاق فترة الدراسة؛ وذلك لأغراض حساب متغيرات الدارسة، ولأغراض إجراء الإختبارات البحثية.
 - أن تكون القوائم المالية للشركات بالعملة المصرية.
 - أن تنتهي السنة المالية للشركات في 12/31 من كل عام.
- وبناءً على ما سبق؛ بلغت العينة النهائية للدراسة عدد (97) منشأة من المنشآت المقيدة في بورصة الأوراق المالية المصرية، تعمل في (14) قطاع¹³، بإجمالي عدد مشاهدات (471) مشاهدة سنوية.

¹² تم إستبعاد الشركات المالية المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية والمتمثلة في شركات قطاع البنوك وقطاع الخدمات المالية غير المصرفية وذلك من مجتمع الدراسة لما لهذه الشركات من طبيعة خاصة للعمليات التي تزاولها والتي تتطلب وجود معالجات محاسبية خاصة؛ بالإضافة لإختلاف بيئة إعداد التقارير المالية ومكوناتها والمتطلبات القانونية والتنظيمية عن باقي القطاعات النوعية الأخرى نظراً لإلتزامها بالتعليمات الصادرة من البنك المركزي المصري وليست وفقاً لمتطلبات معايير المحاسبة المصرية؛ وذلك قياساً على (Landry et al., 2013; De Klerk et al., 2015) & حسين، 2020.

¹³ نظراً لأن عام 2021 هو آخر النطاق الزمني لفترة الدراسة الحالية؛ فقد إعتد الباحث على الوضع المستخدم لتسكين الشركات بقطاعات السوق المصري المعمول به حتى نهاية عام 2021؛ وذلك بعد قيام إدارة البورصة المصرية بعملية إعادة هيكلة شاملة لقطاعات السوق مع بداية عام 2020؛ وذلك من خلال إعادة تسكين الشركات في القطاعات المختلفة بناءً على نشاطها الرئيسي المولد للإيراد أو صافي الإيراد بحسب الأحوال؛ وذلك بهدف رفع كفاءة وزيادة عمق وتنافسية سوق المال المصري. وقد نتج عن هذا زيادة عدد القطاعات إلى 18 بدلاً من 17 قطاع مع تغيير تصنيف مجموعة من الشركات لتنتقل من قطاع لآخر بعد دراسة المصدر الرئيسي لنشاطها (حسين، 2020 & أبو سالم، 2020).

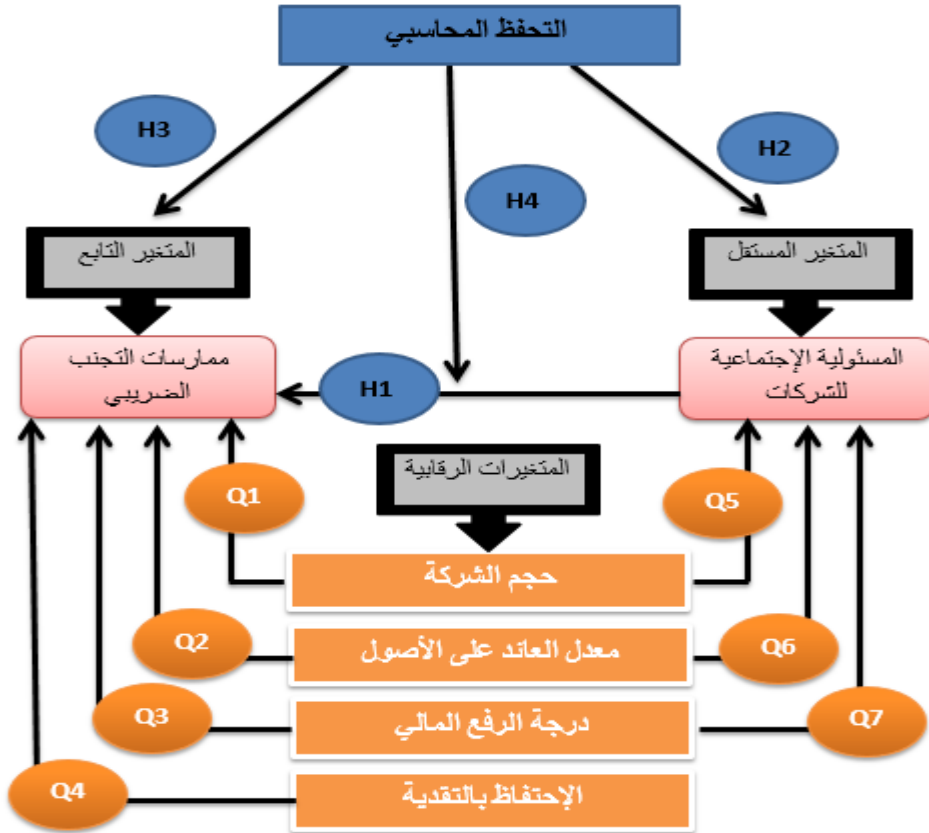
ويوضح جدول 1: عينة الدراسة، وعدد المشاهدات وفقاً للقطاعات التي تعمل بها¹⁴

السنوات وعدد الشركات					عدد المشاهدات	القطاع	م
2021	2020	2019	2018	2017			
عدد الشركات	عدد الشركات	عدد الشركات	عدد الشركات	عدد الشركات			
10	10	13	13	13	59	قطاع التشييد ومواد البناء	1
10	10	10	10	10	50	قطاع الموارد الأساسية	2
3	3	3	3	3	15	قطاع الورق ومواد التعبئة والتغليف	3
4	4	5	5	4	22	قطاع خدمات ومنتجات صناعية وسيارات	4
1	1	1	1	1	5	قطاع خدمات النقل والشحن	5
7	8	8	8	8	39	قطاع السياحة والترفيه	6
1	1	1	1	1	5	قطاع المرافق	7
5	5	5	5	5	25	قطاع الاتصالات والإعلام وتكنولوجيا المعلومات	8
1	2	2	2	2	9	قطاع تجارة وموزعون	9
4	4	4	4	4	20	قطاع منسوجات و سلع معمرة	10
11	11	11	10	10	53	قطاع الرعاية الصحية والأدوية	11
5	6	6	6	6	29	قطاع مقاولات وإنشاءات هندسية	12
14	14	14	14	14	70	قطاع أغذية ومشروبات وتبغ	13
14	14	14	14	14	70	قطاع العقارات	14
91	93	97	96	95	471	الإجمالي	

¹⁴ تم إستبعاد كافة الشركات التي تعمل في قطاع الطاقة والخدمات المساندة (عدد 2 شركة)، وكذلك قطاع الخدمات التعليمية (عدد 3 شركة)، وذلك لعدم إستيفاء هذه المنشآت لإعتبارات وشروط إختيار عينة الدراسة؛ حيث أن كل الشركات في هذين القطاعين إما تعد قوائمها المالية بالعملة الأجنبية؛ وإما السنة المالية الخاصة بها لا تنتهي في 31/12 من كل عام.

3-3-6 نموذج البحث

يظهر الشكل رقم (1) التالي نموذج البحث في ظل التحليل الأساسي:



شكل 1: نموذج البحث في ظل التحليل الأساسي

6-3-4 توصيف وقياس متغيرات الدراسة

جدول 2: توصيف وقياس متغيرات الدراسة

القياس	التوصيف	التأثير المتوقع	نوع المتغير	المتغير ورمزه
1- لأغراض التحليل الأساسي سيتم الإعتماد على تصنيف الشركات المدرجة في المؤشر المصري لمسئولية الشركات ¹⁵ من خلال الإعتماد على مقياس ليكرت السباعي؛ فالشركات الخمس الأولى في التصنيف تأخذ رقم (6)، والشركات الخمس التي تليها تأخذ رقم (5)، والشركات الخمس التي تليها تأخذ رقم (4)، والشركات الخمس التي تليها تأخذ رقم (3)، والشركات الخمس التي تليها تأخذ رقم (2)، والشركات الخمس التي تليها تأخذ رقم (1)، والشركات التي تخرج من التصنيف تأخذ رقم (صفر)؛ وكلما زادت الدرجة التي تحصل عليها الشركة كلما دل ذلك على إرتفاع درجة الشركة المتعلقة بالوفاء بمسئوليتها الإجتماعية	هي إطار عمل لتقييم ممارسات الشركات، وتتضمن عدة أبعاد منها البعد الإقتصادي، والبيئي، والإجتماعي، وحوكمة الشركات، والتنمية المستدامة، بما يضمن للشركات خلق القيمة في المستقبل، وتحقيق مصالح المساهمين بصفة خاصة، وأصحاب المصالح الأخرى بما فيها المجتمع بصفة عامة، وذلك من خلال إستجابة الشركات للتوقعات الإقتصادية والقانونية والأخلاقية والإجتماعية لأصحاب المصالح؛ بما يضمن لها إدارة المخاطر وبناء سمعة جيدة وتحسين صورتها العامة وتمييزها عن الآخرين (محمود، 2017).	H1 (+/-) H4 (+/-)	-مستقل في النموذج الأول والرابع. -تابع في النموذج الثاني.	المسئولية الإجتماعية للشركات (CSR)

¹⁵ في مارس 2010 قامت البورصة المصرية بالتعاون مع كل من مركز المديرين المصري، ومؤسسة ستاندرد أند بورز ببناء مؤشر S&P/EGX ESG، والذي يعد الثاني على مستوى الأسواق الناشئة بعد دولة الهند؛ ويأتي تدشين البورصة المصرية لهذا المؤشر في إطار إهتمامها بالإتجاهات العالمية الحديثة في مجال التنمية المستدامة؛ وإيماناً منها بدور المسئولية الإجتماعية للشركات في تلبية إحتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية إحتياجاتها الخاصة؛ ويتضمن هذا المؤشر على (30) شركة كل عام.

القياس	التوصيف	التأثير المتوقع	نوع المتغير	المتغير ورمزه
<p>(عبد الرحيم، 2021). 2- لأغراض تحليل الحساسية تم أيضاً الإعتماد على المؤشر المصري لمسئولية الشركات؛ ولكن سيتم إعطاء وزن نسبي لكل شركة مدرجة ضمن المؤشر وفقاً للخطوات التالية (حسين، 2020):</p> <ul style="list-style-type: none"> ○ تحديد درجة ترتيب الشركة ذات التصنيف في مؤشر S&P/EGX ESG خلال كل سنة من سنوات الدراسة. ○ عكس درجة ترتيب الشركة في المؤشر لتصحيح دلالة الدرجة. ○ إيجاد اللوغاريتيم الطبيعي لمعكوس درجة ترتيب الشركة في المؤشر المصري، لأغراض التخلص من القيم الشاذة وتشتت البيانات. <p>وبالتالي كلما زادت قيمة اللوغاريتيم الطبيعي لمعكوس درجة ترتيب الشركة في المؤشر كلما دل ذلك على إرتفاع وفائها بمسئوليتها الإجتماعية، والعكس صحيح، على أن تحصل الشركة التي تقع خارج هذا المؤشر على قيمة (صفر).</p>				
1- لأغراض التحليل الأساسي؛ بدلالة الفروق الضريبية الدفترية الدائمة (PBSD) Jiang et al., (2022; Tang et al., (al.,	تشير إلى جميع الإجراءات والإستراتيجيات التي تتبعها إدارة الشركة لتخفيض الدخل الخاضع للضريبة، ومن ثم تخفيض الضرائب الواجب سدادها؛ على أن تكون	-----	تابع في النموذج الأول	ممارسات التجنب الضريبي

القياس	التوصيف	التأثير المتوقع	نوع المتغير	المتغير ورمزه
2022; Abdelfattah and (Aboud, 2020). 2- لأغراض تحليل الحساسية بدلالة معدل الضريبة الحالي الفعال (Current ERT) كمؤشر عكسي لممارسات التجنب الضريبي؛ مع الأخذ في الاعتبار لإعطاء القيمة (صفر) لمعدل الضريبة الحالي الفعال بالنسبة للشركات ذات صافي الربح قبل الضريبة السالب (حسين، Tang et & 2020 al., 2022; Lee and Bose, 2021).	تلك الإستراتيجيات متوافقة مع القوانين والتشريعات الضريبية بما لا يتخلله إنتهاكات لتلك القوانين والتشريعات، ولكنها قد تخرج عن روح القانون والهدف من القانون الضريبي، وذلك من خلال الإعتماد على المناطق الرمادية الموجودة داخل قوانين الضرائب (Edwards et al., 2016).		والثالث والرابع	(TA)
بدلالة مؤشر نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية لحقوق الملكية (MTB)؛ ويتم قياس القيمة السوقية لحقوق الملكية من خلال حاصل ضرب عدد الأسهم في سعر إقفال السهم.	تشير إلى الظروف التي تجعل المحاسب يقوم بالإعتراف عن أقل قيمة ممكنة للأصول، وأعلى قيمة ممكنة للخصوم، على أن يتم الإعتراف بالإيرادات المتوقعة لاحقاً وليس عاجلاً، والعكس صحيح بالنسبة للمصروفات المتوقعة وهي سمة مرغوب فيها لقياس الأداء في ظل ظروف عدم التأكد المتأصل في بيئة الأعمال (Kurniawan and Wibowo 2009).	H2 (+/-) H3 (+/-) H4 (+/-)	- مستقل في النموذج الثاني والثالث. - مُعدّل في النموذج الرابع.	التحفظ المحاسبي (CA)
بدلالة اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول في نهاية الفترة (Hoi et al., 2013; Chouaibi et al., 2021; Qingyuan and Lumeng, 2018).	يشير إلى إمكانيات وطاقة الشركة المادية والبشرية والتكنولوجية التي تعبر عن قدرتها على توليد إيرادات للمنشأة وخلق ميزة تنافسية (أبو العلا، 2021)		رقابي	حجم الشركة (FirmSize)
بدلالة نسبة صافي الربح إلى إجمالي	هي إحدى النسب المستخدمة في تقييم		رقابي	معدل العائد

القياس	التوصيف	التأثير المتوقع	نوع المتغير	المتغير ورمزه
	الأداء المالي للشركة وخصوصاً فيما يتعلق بقدرتها على توليد أرباح في المستقبل القريب (Lee and Bose, 2021).			على الأصول (ROA)
بدلالة نسبة إجمالي الإلتزامات إلى إجمالي القيمة الدفترية لأصول الشركة في نهاية الفترة (Gulzar et al., 2018; Lanis and Richardson, 2012; Chouaibi et al., 2021).	تشير إلى أي مدى تعتمد الشركة على الإقتراض الخارجي في تمويل عملياتها التشغيلية (Lee and Bose, 2021).		رقابي	درجة الرفع المالي (Lev)
بدلالة نسبة النقدية وما في حكمها في نهاية الفترة إلى القيمة الدفترية لإجمالي الأصول في نهاية الفترة (زيتون، 2021)	يعتبر مستوى الإحتفاظ بالنقدية مؤشراً على كثافة رأس المال في الشركة؛ حيث يمكن للشركات التي تمتلك رصيماً مرتفعاً من النقدية المفاضلة بين خيار شراء أو إستئجار الأصول (زيتون، 2021)		رقابي	مستوى الإحتفاظ بالنقدية (Cash Holding)

6-3-5 أدوات وإجراءات الدراسة، والنماذج الإحصائية المستخدمة في إختبار فروض البحث

تتناول هذه الجزئية من البحث التعرّض لأدوات وإجراءات الدراسة التطبيقية التي إتبعها الباحث، وكذلك نماذج الإنحدار المستخدمة في إختبار فروض البحث؛ وذلك على النحو التالي:

6-3-5-1 أدوات وإجراءات الدراسة

تتمثل أدوات الدراسة في البيانات الواردة بالتقارير المالية السنوية لشركات العينة بداية من عام 2017 وحتى عام 2021، وقد تم الحصول عليها من خلال المواقع الإلكترونية للشركات، وموقع البورصة المصرية، ومن خلال الشركات المتخصصة في نشر المعلومات المالية وغير المالية للشركات المقيدة في بورصة الأوراق المالية المصرية (مثل موقع مباشر، وشركة مصر لنشر المعلومات). كما تم اللجوء إلى الموقع الرسمي للمركز المصري لمسئولية الشركات (www.ecrc.org.eg) وذلك للحصول على بيان بالشركات المدرجة في المؤشر المصري

لمسئولية الشركات وذلك لأغراض تحديد درجة وترتيب الشركة ضمن المؤشر؛ وبالتالي قياس مؤشر المسئولية الإجتماعية للشركات.

وفيما يتعلق بإجراءات الدراسة؛ فقد قام الباحث بتجهيز البيانات المطلوبة لقياس متغيرات الدراسة؛ وذلك من خلال تحليل المحتوى للقوائم والتقارير المالية السنوية السابق الإشارة إليها Content Analysis؛ وذلك نظراً لإفتقار البورصة المصرية لوجود قواعد بيانات رسمية للشركات المقيدة.

6-3-5-2 النماذج الإحصائية المستخدمة في إختبار فروض البحث

تم الإعتماد على نماذج الإنحدار المتعدد لإختبار فروض البحث، وفيما يلي توضيح لهذه النماذج:

6-3-5-1 نموذج إختبار الفرض الأول للبحث (H1):

لإختبار أثر وفاء الشركة بمسئوليتها الإجتماعية على ممارساتها للتجنب الضريبي؛ فقد استخدم الباحث النموذج التالي لإختبار هذا الأثر:

$$TA_{(it)} = \beta_0 + \beta_1 CSR_{(it)} + \beta_2 Firm\ Size_{(it)} + \beta_3 ROA_{(it)} + \beta_4 Lev_{(it)} + \beta_5 Cash\ Holding_{(it)} + \varepsilon_{(it)} \quad (1)$$

حيث أن:

β_0 : الجزء الثابت في معادلة الإنحدار.

$TA_{(it)}$: مستوى التجنب الضريبي للشركة (i) عن السنة (t).

β_1 : معلمة الإنحدار التي تحدد إتجاه العلاقة، وتقيس ما يفسره المسئولية الإجتماعية للشركات من التغيرات التي تحدث في مستوى التجنب الضريبي.

$CSR_{(it)}$: مستوى الوفاء بالمسئولية الإجتماعية للشركة (i) عن السنة (t).

Firm Size_(it): حجم الشركة (i) عن السنة (t).

ROA_(it): معدل العائد على الأصول للشركة (i) عن السنة (t).

Lev_(it): درجة الرفع المالي للشركة (i) عن السنة (t).

Cash Holding_(it): مستوى الإحتفاظ بالنقدية للشركة (i) عن السنة (t).

ε: حد الخطأ العشوائي.

6-3-5-2 نموذج إختبار الفرض الثاني للبحث (H2)

لإختبار أثر مستوى التحفظ المحاسبي على وفاء الشركات بمسئوليتها الإجتماعية؛ فقد إستخدم الباحث النموذج التالي لإختبار هذا الأثر:

$$CSR_{(it)} = \beta_0 + \beta_1 AC_{(it)} + \beta_2 Firm\ Size_{(it)} + \beta_3 ROA_{(it)} + \beta_4 Lev_{(it)} + \varepsilon_{(it)} \quad (2)$$

حيث أن:

β_1 : معلمة الإنحدار التي تحدد إتجاه العلاقة، وتقيس ما يفسره مستوى التحفظ المحاسبي من التغيرات التي تحدث في مستوى الوفاء بالمسئولية الإجتماعية للشركات.

AC_(it): مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم والتقارير المالية للشركة (i) عن السنة (t).

6-3-5-3 نموذج إختبار الفرض الثالث للبحث (H3)

لإختبار أثر مستوى التحفظ المحاسبي على مستوى التجنب الضريبي؛ فقد إستخدم الباحث النموذج التالي لإختبار هذا الأثر:

$$TA_{(it)} = \beta_0 + \beta_1 AC_{(it)} + \beta_2 Firm\ Size_{(it)} + \beta_3 ROA_{(it)} + \beta_4 Lev_{(it)} + \beta_5 Cash\ Holding_{(it)} + \varepsilon_{(it)} \quad (3)$$

حيث أن:

β_1 : معلمة الإنحدار التي تحدد إتجاه العلاقة، وتقيس ما يفسره مستوى التحفظ المحاسبي من التغيرات التي تحدث في مستوى التجنب الضريبي.

6-3-5 - 4-2 نموذج إختبار الفرض الرابع للبحث (H4)

لإختبار أثر مستوى التحفظ المحاسبي على العلاقة بين وفاء الشركات بمسئوليتها الإجتماعية وممارساتها للتجنب الضريبي؛ فقد تم تعديل النموذج رقم (1)؛ وذلك على النحو التالي:

$$TA_{(it)} = \beta_0 + \beta_1 CSR_{(it)} + \beta_2 AC_{(it)} + \beta_3 CSR_{(it)} * AC_{(it)} + \beta_4 Firm\ Size_{(it)} + \beta_5 ROA_{(it)} + \beta_6 Lev_{(it)} + \beta_7 Cash\ Holding_{(it)} + \varepsilon_{(it)} \quad (4)$$

حيث أن:

$CSR_{(it)} * AC_{(it)}$: الأثر التفاعلي لمستوى التحفظ المحاسبي والمسئولية الإجتماعية للشركات.

ومن الجدير بالذكر؛ إنه تم إستخدام مجموعة من المتغيرات الرقابية - حجم الشركة، ومعدل العائد على الأصول، ودرجة الرفع المالي، ومستوى الإحتفاظ بالنقدية - في النماذج الإحصائية الأربعة السابق ذكرها؛ وهي متغيرات لا تدخل ضمن نطاق الدراسة الحالية، وتم إضافتها لإضفاء مزيد من الضبط والرقابة على العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع؛ وتتمثل مبررات إضافة هذه المتغيرات في نموذج الدراسة الأول والثالث والرابع في إمكانية تأثيرها على ممارسات التجنب الضريبي كمتغير تابع؛ وذلك توافقاً مع الدراسات السابقة (زيتون، & 2021، Lee and Bose, 2022; Gulzar et al., 2018; Jiang et al., 2022; Chouaibi et al., 2021). فالبنسبة لحجم الشركة؛ فهناك نظريتان متناقضتان مفسرتان للعلاقة بين حجم الشركة وممارسات التجنب الضريبي؛ فالأولي: ترى أنه وفقاً لنظرية التكلفة السياسية فإن الشركات كبيرة الحجم تتخفض بها ممارسات التجنب الضريبي نظراً لمتابعتها ومراقبتها الصارمة من قِبَل الجهات الحكومية مما يحد من قدرتها على ممارسة التجنب الضريبي (Tang et al., 2022)؛ والثانية: ترى أنه وفقاً لنظرية القوة السياسية فإن الشركات كبيرة الحجم تزداد بها ممارسات التجنب الضريبي نظراً لما تمتلكه من قدرات وإمكانيات كبيرة يمكن تسخيرها وتوجيهها نحو مجال التخطيط والتجنب الضريبي، وتنظيم

أنشطتها بالشكل الذي يساعد على تحقيق وفورات ضريبية؛ كما أن الشركات كبيرة الحجم تواجه مزيداً من التكاليف السياسية المرتبطة بالمسئولية الإجتماعية للشركات والتي يمكن تعويضها من خلال تقليل المدفوعات الضريبية (Gulzar et al., 2018). وبالتالي يمكن طرح السؤال التالي:

Q1: هل يؤثر حجم الشركة على ممارسات التجنب الضريبي في سياق العلاقة بين وفاء الشركات بمسئوليتها الإجتماعية وممارساتها للتجنب الضريبي؟

أما بالنسبة لمعدل العائد على الأصول؛ فهناك من يرى أن الشركات ذات معدلات الربحية المرتفعة تتمتع بإنخفاض تكاليف إدارة أعبائها الضريبية لما يتوافر لديها من موارد يمكن إستثمارها في أنشطة التجنب الضريبي والتي تساهم في تخفيض المدفوعات الضريبية؛ كما أن الشركات ذات الربحية المرتفعة يزداد لديها الرغبة للقيام بممارسات التجنب الضريبي لتقليل حجم المدفوعات الضريبية المرتبطة إيجابياً بحجم الأرباح المحققة & (Renselaar, 2016; Tang et al., 2020; Lee and Bose, 2021; 2022)؛ في حين أن هناك من يرى أن الشركات ذات معدلات الربحية المرتفعة تميل إلى المشاركة في أنشطة (CSR) ودفع مزيداً من الضرائب من خلال الحد من ممارسات التجنب الضريبي بإعتبار أن دفع نصيبها العادل من الضرائب جزءاً لا يتجزأ من مسئوليتها الإجتماعية (Gulzar et al., 2018). وبالتالي يمكن طرح السؤال التالي:

Q2: هل يؤثر معدل العائد على الأصول على ممارسات التجنب الضريبي في سياق العلاقة بين وفاء الشركات بمسئوليتها الإجتماعية وممارساتها للتجنب الضريبي؟

أما بالنسبة لدرجة الرفع المالي؛ فهناك علاقة طردية بين مستوى مديونية الشركة وممارسات التجنب الضريبي؛ فالشركات عالية الإستدانة يزداد لديها الدافع للقيام بالتجنب الضريبي كوسيلة للحفاظ على النقود لتخفيف عبء الفوائد على الديون وزيادة القدرة على سدادها وللمحد من المخاطر المالية (Renselaar, 2016; Tang et al., 2022). وبالتالي يمكن طرح السؤال التالي:

Q3: هل تؤثر درجة الرفع المالي على ممارسات التجنب الضريبي في سياق العلاقة بين وفاء الشركات بمسئوليتها الإجتماعية وممارساتها للتجنب الضريبي؟

أما بالنسبة لمستوى الإحتفاظ بالنقدية؛ فيعتقد الباحث أنه كلما إنخفض مستوى النقدية المحتفظ بها لدى الشركة كلما زاد الدافع لديها للقيام بممارسات التجنب الضريبي لتوفير المبالغ النقدية المدفوعة

للضرائب وتوجيهها نحو الإستثمار والحد من المشاكل المتعلقة بنقص السيولة النقدية. وبالتالي يمكن طرح السؤال التالي:

Q4: هل يؤثر الإحتفاظ بالنقدية على ممارسات التجنب الضريبي في سياق العلاقة بين وفاء الشركات بمسئوليتها الإجتماعية وممارساتها للتجنب الضريبي؟

وتتمثل مبررات إضافة المتغيرات الرقابية السابق ذكرها في النموذج الإحصائي الأول في إمكانية تأثيرها على أنشطة (CSR) كمتغير تابع؛ وذلك توافقاً مع الدراسات السابقة (Muttakin et al., 2020; Abdelfattah and Aboud, 2020). فالنسبة لحجم الشركة؛ فالشركات كبيرة الحجم ترتفع بها التكاليف السياسية في حال عدم القيام بأنشطة (CSR) نظراً لمتابعتها من قِبَل قاعدة عريضة من المستثمرين والمحللين الماليين؛ مما يزيد لديها الدافع للقيام بتلك الأنشطة لإعطاء إنطباع جيد عن الشركة في بيئة الأعمال (Muttakin et al., 2015). وبالتالي يمكن طرح السؤال التالي:

Q5: هل يؤثر حجم الشركة على أنشطة المسؤولية الإجتماعية للشركات في سياق العلاقة بين التحفظ المحاسبي ووفاء الشركات بمسئوليتها الإجتماعية؟

أما بالنسبة لمعدل العائد على الأصول؛ فالشركات ذات المستويات المرتفعة من الربحية يزداد لديها القدرة على الإستثمار في المشروعات المتعلقة بالمسؤولية الإجتماعية وهو ما يؤثر إيجاباً على أنشطة (CSR) (Muttakin et al., 2015). وبالتالي يمكن طرح السؤال التالي:

Q6: هل يؤثر معدل العائد على الأصول على أنشطة المسؤولية الإجتماعية للشركات في سياق العلاقة بين التحفظ المحاسبي ووفاء الشركات بمسئوليتها الإجتماعية؟

أما بالنسبة لدرجة الرفع المالي؛ فيرى الباحث أن درجة الرفع المالي قد تؤثر إيجابياً أو سلبياً على أنشطة (CSR)؛ فالشركات ذات المستوى المرتفع من الإستدانة قد تلجأ إلى تخفيض التكاليف المرتبطة بالإستثمار في أنشطة (CSR) وتوجيه تلك الأموال نحو سداد المديونيات، وهو ما يشير إلى وجود تأثير سلبي لدرجة الرفع المالي على أنشطة (CSR)، في حين أن الشركات مرتفعة الإستدانة قد تميل إلى توجيه مزيد من الأموال نحو الإستثمار في أنشطة (CSR) بهدف إعطاء

إشارة جيدة للسوق عن الشركة وهو ما يساعدها في الحصول على التمويل المناسب بتكلفة منخفضة. وبالتالي يمكن طرح السؤال التالي:

Q7: هل تؤثر درجة الرفع المالي على أنشطة المسؤولية الإجتماعية للشركات في سياق العلاقة بين التحفظ المحاسبي ووفاء الشركات بمسئوليتها الإجتماعية؟

6-3-6 أدوات التحليل الإحصائي

بعد الإنتهاء من حساب قيم كافة متغيرات الدراسة؛ فقد تم وضعها في شكل جداول إلكترونية بإستخدام برنامج (**Microsoft Excel**)؛ وذلك كبدائية لإجراء التحليل الإحصائي لها. ولهذا الغرض تم الإستعانة بالنماذج الرياضية والإحصائية التي يوفرها برنامج (**Microsoft Excel**) لأغراض حساب قيم المتغيرات؛ فضلاً عن إستخدام البرامج الإحصائية الجاهزة مثل البرنامج الإحصائي **SPSS** الإصدار رقم (26) وذلك لإختبار فروض الدراسة.

وقد تم إستخدام بعض أساليب الإحصاء الوصفي لتوصيف متغيرات الدراسة خلال فترة الدراسة كالمتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، وأعلي قيمة، وأدني قيمة. حيث توفر تلك الإحصائيات وصفاً شاملاً لبيانات الدراسة؛ وهو ما يساعد الباحث فيما بعد في تقييم وتفسير نتائج إختبار الفروض محل الدراسة. ويوضح جدول (3) نتائج الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة كما يلي:

جدول 3: نتائج الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة وفقاً للتحليل الأساسي

Std. Deviation	Minimum	Maximum	Mean	N	code	variables
1.542	0	6	0.70	471	CSR	المسئولية الإجتماعية للشركات
0.0925684	-0.826	0.4572	0.00089	471	TA	التجنب الضريبي
6.052636	-6.7081	101.165	2.0758	471	AC	التحفظ المحاسبي
1.75346	17.0791	25.11890	20.69896	471	Firm Size	حجم الشركة
0.1268647	-1.679149	0.52221	0.36295	471	ROA	معدل العائد على الأصول
0.24986686	0.0008065	2.248129	0.435466	471	Lev	درجة الرفع المالي
0.09907	0.00000	0.61404	0.069596	471	Cash Holding	مستوى الإحتفاظ بالنقدية

ويوضح جدول الإحصاءات الوصفية ما يلي:

- متوسط جميع متغيرات الدراسة يقع بين الحدين الأعلى والأدنى وهو ما يشير إلى وجود تجانس في البيانات المستخدمة لإجراء التحليل الإحصائي.
- تبلغ أقل قيمة لمستوى وفاء الشركات بمسئوليتها الإجتماعية "CSR" (0) والتي تعني عدم وجود الشركة ضمن المؤشر المصري لمسئولية الشركات؛ بينما بلغت أعلى قيمة لمستوى المسئولية الإجتماعية للشركات (6) والتي تعني حصول الشركة على أعلى وزن نسبي فيما يتعلق بالوفاء بمسئوليتها الإجتماعية؛ كما بلغ متوسط مستوى "CSR" (0.7) والذي يشير إلى إنخفاض عدد الشركات التي تقوم بالوفاء بمسئوليتها الإجتماعية؛ وذلك بإنحراف معياري قدره (1.542)؛ ويدل صغر الإنحراف المعياري على تركيز شركات العينة حول المتوسط الحسابي.
- يبلغ متوسط الفروق الدفترية الضريبية "TA" (0.000896) والذي يشير إلى إنخفاض رغبة الشركات عينة الدراسة للقيام بممارسات التجنب الضريبي؛ وذلك بإنحراف معياري قدره (0.0925684)، ويدل صغر الإنحراف المعياري على تركيز شركات العينة حول المتوسط الحسابي.
- يبلغ متوسط التحفظ المحاسبي "AC" (2.0758) والذي يشير إلى إنخفاض قيام الشركات بممارسة سياسة التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير والقوائم المالية؛ وذلك بإنحراف معياري قدره (6.0526)، ويدل كبر الإنحراف المعياري على تباين وتشتت في قيم هذا المتغير في القوائم المالية للشركات عينة الدراسة؛ وهو ما يعد أمراً طبيعياً نظراً لكبر حجم العينة والتي تبلغ (97) شركة بإجمالي عدد مشاهدات (471) مشاهدة في قطاعات عمل مختلفة عن سنوات مختلفة من الإزدهار والركود وتحريير أسعار الصرف وإنتشار الأوبئة.
- يتراوح حجم الشركة "Firm Size" بين (17.0791، 25.11890)، كما بلغ المتوسط الحسابي (20.69896) وإنحراف معياري (1.75346)، بينما يتراوح معدل العائد على الأصول "ROA" بين (0.52221، -1.679149)، كما بلغ المتوسط الحسابي (0.36295) وإنحراف معياري (0.1268647)، بينما تتراوح درجة الرفع المالي "Lev" بين (2.248129، 0.0008065)،

كما بلغ المتوسط الحسابي (0.435466) وبانحراف معياري (0.24986686)، ويدل صغر الانحراف المعياري للمتغيرات الثلاثة السابقة على تركيز شركات العينة حول المتوسط الحسابي.

• يبلغ متوسط مستوى الإحتفاظ بالنقدية "Cash Holding" (0.069596) والذي يشير إلى عدم ميل الشركات عينة الدراسة نحو زيادة مستوى مستوى النقدية المحتفظ بها؛ وذلك بانحراف معياري قدره (6.0526)، ويدل كبر الانحراف المعياري على تشتت شركات العينة.

كما قام الباحث بإجراء إختبار الإرتباط (بيرسون) بين كافة متغيرات الدراسة؛ المستقلة والتابعة والمُعذلة والرقابية، حيث تساهم نتائج هذا الإختبار في تحديد مدى وجود علاقة إرتباط بين متغيرات الدراسة وبعضها البعض، وهو ما يساعد في الإستدلال على وجود أو عدم وجود علاقة تأثيرية بين هذه المتغيرات؛ وذلك قبل إجراء تحليل الإندثار. كما توفر نتائج إختبار الإرتباط مؤشراً على احتمالية وجود مشكلة الإرتباط المتعدد بين المتغيرات وبعضها البعض، ويوضح الجدول رقم (4) مصفوفة الإرتباط لبيرسون بين متغيرات الدراسة. وفي ضوء مصفوفة الإرتباطات يتضح ما يلي:

- وفاء الشركات بمسئوليتها الإجتماعية يرتبط إرتباطاً معنوياً وإيجابياً (وفقاً لإرتباط Pearson) مع ممارسات التجنب الضريبي، وحجم الشركة، ومعدل العائد على الأصول، والأثر التفاعلي للمسئولية الإجتماعية للشركات ومستوى التحفظ المحاسبي.
- ممارسات التجنب الضريبي ترتبط إرتباطاً معنوياً وإيجابياً مع كل من حجم الشركة، ومعدل العائد على الأصول، والأثر التفاعلي للمسئولية الإجتماعية للشركات ومستوى التحفظ المحاسبي. ومن ناحية أخرى؛ يرتبط إرتباطاً معنوياً وعكسياً مع درجة الرفع المالي.
- الأثر التفاعلي للمسئولية الإجتماعية للشركات ومستوى التحفظ المحاسبي يرتبط إرتباطاً معنوياً وإيجابياً مع كل من مستوى التحفظ المحاسبي، وحجم الشركة، ومعدل العائد على الأصول.
- درجة الإرتباط بين المتغيرات المستقلة وبعضها البعض أقل من 0.7 والتي تمثل الحد الأقصى الذي يترتب عليه تجاوز مشكلة الإرتباط الخطي الذاتي (Multicollinearity)؛

وهذا يعني وجود إرتباط ضعيف بين المتغيرات المستقلة وبالتالي لا توجد مشكلة الإرتباط الخطي الذاتي. ومن ثم يمكن إجراء أسلوب الإنحدار المتعدد بدون أى مشاكل (عبد الرحيم، 2021).

جدول 4: مصفوفة الإرتباط لبيرسون

N=471		CSR	TA	AC	Firm Size	ROA	Lev	Cash Holding	AC*CSR
CSR	Corre sig	1							
TA	Corre sig	0.150** 0.001	1						
AC	Corre sig	0.020 0.663	-0.001 0.983	1					
Firm Size	Corre sig	0.420** 0.000	0.126** 0.006	-0.081 0.078	1				
ROA	Corre sig	0.156** 0.001	0.761** 0.000	0.021 0.645	0.165** 0.000	1			
Lev	Corre sig	-0.034 0.466	-0.353** 0.000	0.038 0.411	0.317** 0.000	-0.399** 0.000	1		
Cash Holding	Corre sig	0.061 0.185	0.043 0.350	-0.050 0.274	-0.043 0.352	0.169** 0.000	-0.142 0.002	1	
AC*CSR	Corre sig	0.634** 0.000	0.122** 0.008	0.116* 0.012	0.250** 0.000	0.153** 0.001	-0.032 0.494	0.059 0.200	1

■ (AC*CSR) تعني الأثر التفاعلي للمسئولية الإجتماعية للشركات ومستوى التحفظ المحاسبي.
 ■ عدد المشاهدات للسنوات الخمس مجتمعة 471 مشاهدة.
 ■ الأرقام المميزة بنجمة تشير إلى أن الإرتباط معنوي عند مستوى أقل من 1%، والأرقام المميزة بنجمتين تشير إلى أن الإرتباط معنوي عند مستوى 5%.

6-3-7 نتائج إختبار فروض البحث (التحليل الأساسي)

فيما يلي نتائج إختبار فروض البحث:

6-3-7-1 نتيجة إختبار الفرض الرئيسي الأول (H1)

إستهدف هذا الفرض إختبار ما إذا كان وفاء الشركات بمسئوليتها الإجتماعية كمتغير مستقل يؤثر معنوياً على ممارساتها للتجنب الضريبي كمتغير تابع وذلك بالنسبة للشركات المقيدة في

بورصة الأوراق المالية المصرية، وقد تم ذلك من خلال الإعتماد على نموذج الانحدار الخطي المتعدد، وفقاً للمعادلة (1) التالية:

$$TA_{(it)} = \beta_0 + \beta_1 CSR_{(it)} + \beta_2 Firm\ Size_{(it)} + \beta_3 ROA_{(it)} + \beta_4 Lev_{(it)} + \beta_5 Cash\ Holding_{(it)} + \varepsilon_{(it)} \quad (1)$$

ولإختبار هذا الفرض إحصائياً تم إعادة صياغته كفرض عدم كالتالي:

H0: لا يؤثر وفاء الشركات المقيدة في بورصة الأوراق المالية المصرية بمسئوليتها الإجتماعية معنوياً على ممارساتها للتجنب الضريبي.

ويوضح الجدول رقم (5) نتائج نموذج الانحدار رقم (1):

جدول 5: نتائج تحليل الانحدار المتعدد لإختبار الفرض (H1)

Model (1)	β	Std. Err	T	Sig	Collinearity Statistics		Hypothesis
					Tolerance	VIF	
Cons	-0.13	0.038	-0.399	0.735			H1: Reject
CSR	0.002	0.002	1.032	0.303	0.789	1.267	
Firm Size	0.000	0.002	0.213	0.832	0.646	1.547	
ROA	0.541	0.025	21.416	0.000	0.734	1.363	
Lev	-0.027	0.013	-1.998	0.046	0.669	1.495	
CASH Holding	-0.088	0.028	-3.118	0.002	0.959	1.043	
R	0.769						
R ²	0.591						
F	134.633			0.000			

ويتضح من هذا الجدول عدم وجود المشكلة الإحصائية المعروفة بالإرتباط الخطي المتعدد الذاتي بين المتغيرات المستقلة (Multicollinearity) وذلك عند إجراء تحليل الانحدار وهو ما يتفق مع النتائج المتحصل عليها عند إجراء إختبار (Pearson)؛ حيث بلغت قيمة معامل التضخم (VIF) للمتغيرات المستقلة أقل من (10)، كما بلغت قيمة مؤشر التباين المسموح به (Tolerance)

لهذه المتغيرات أكثر من (0.05)، وهو ما يشير إلى عدم وجود ارتباط خطي متعدد بين المتغيرات المستقلة وذلك قياساً على (عبد الرحيم، 2021).

كما يتضح من الجدول السابق؛ أنه عند تطبيق نموذج الإنحدار الخطي المتعدد بلغت إحصائية الإختبار F (134.633) وكان النموذج معنوياً (Sig = 0.000) وذلك عند مستوى معنوية 5%، وهو ما يشير إلى صلاحية النموذج لإختبار العلاقة محل الدراسة. كما بلغت قيمة معامل التحديد ($R^2 = 0.591$) وهو ما يشير إلى القدرة التفسيرية للنموذج؛ حيث أن 59.1% من إجمالي التغيرات التي تحدث في ممارسات التجنب الضريبي (المتغير التابع) يمكن تفسيرها من خلال المسؤولية الإجتماعية للشركات (المتغير المستقل) والمتغيرات الرقابية المتمثلة في حجم الشركة، ومعدل العائد على الأصول، ودرجة الرفع المالي، ومستوى الإحتفاظ بالنقدية؛ وباقي التغيرات وقدرها 40.9% ترجع إلى الخطأ العشوائي في التقدير؛ أو لعوامل أخرى من الممكن أن يكون لها تأثير على ممارسات التجنب الضريبي بخلاف العوامل السابق ذكرها والتي لم يتم تضمينها داخل النموذج.

كما يتضح عدم وجود تأثير معنوي للمسؤولية الإجتماعية للشركات على ممارسات التجنب الضريبي وذلك عند مستوى معنوية (5%) حيث بلغت القيمة الإحتمالية (Sig=0.303)؛ وعلية فقد تم قبول فرض العدم ورفض الفرض البديل القائل بأن "يؤثر وفاء الشركات المقيدة في بورصة الأوراق المالية المصرية بمسئوليتها الإجتماعية معنوياً على ممارساتها للتجنب الضريبي"، وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة علي (2020) والتي تم تطبيقها أيضاً على بيئة الأعمال المصرية خلال الفترة ما بين 2013 وحتى 2018، وتختلف مع نتائج دراسات (Jiang et al., 2022; Gulzar et al., 2018; Lanis and Richardson, 2012; Chouaibi et al., 2021; Van and Ly, 2021).

ويرى الباحث أن عدم وجود تأثير معنوي لوفاء الشركات بمسئوليتها الإجتماعية على ممارساتها للتجنب الضريبي قد يرجع إلى كون دافع القيام بأنشطة المسؤولية الإجتماعية للشركات لا يتفق دائماً مع المنهج الأخلاقي للشركات والإعتقاد السائد بكون الإمتثال الضريبي وسيلة لنقوية العلاقات مع اصحاب المصلحة؛ ولا يتفق أيضاً دائماً مع منهج إدارة المخاطر والإعتقاد السائد بأن التوسع في أنشطة (CSR) قد يخفف من مخاطر فقد السمعة المرتبطة بالعقوبات المتعلقة بالتجنب الضريبي؛ وهو ما يتفق مع منظور المساهمين والذي يشير إلى أن الإدارة تسعى إلى إتخاذ القرارات التي تهدف

إلى تعظيم ثروة المساهمين والبعد عن أي ممارسات من شأنها الإضرار بمصالح المساهمين؛ وبالتالي فلن ينعكس الإهتمام بأنشطة (CSR) بالضرورة على دفع ضرائب أعلى أو أقل؛ حيث ستقوم الإدارة بتكثيف إلتزاماتها الضريبية مع هدف تعظيم ثروة المساهمين؛ وهو ما يعني إمكانية القيام بممارسات التجنب الضريبي وأنشطة (CSR) معاً في نفس الوقت وبشكل مستقل لتحقيق الهدف الأساسي المتمثل في تعظيم ثروة المساهمين. وبناءً عليه؛ يمكن القول برفض الفرض الأول (H1).

كما يتضح من الجدول السابق؛ وجود تأثير معنوي إيجابي ($\text{Sig}=0.000$) لمعدل العائد على الأصول على ممارسات التجنب الضريبي؛ حيث بلغت قيمة معامل إحداد معدل العائد على الأصول ($\beta_3=0.541$)؛ مما يعني أن الشركات ذات المعدلات المرتفعة من الربحية يزيد لديها الرغبة للقيام بممارسات التجنب الضريبي لتقليل حجم المدفوعات الضريبية المرتبطة إيجاباً بحجم الأرباح المحققة؛ وهو ما يتفق مع نتائج دراسات (Renselaar, 2016; Tang et al., 2022; Lee and Bose, 2021، ويختلف مع نتائج دراسة Gulzar et al (2018). كما يتبين وجود تأثير معنوي سلبي ($\text{Sig}=0.000$) لدرجة الرفع المالي على ممارسات التجنب الضريبي؛ حيث بلغت قيمة معامل إحداد درجة الرفع المالي ($\beta_4=-0.027$)؛ مما يعني أن الشركات عالية الإستدانة يقل لديها دافع القيام بممارسات التجنب الضريبي؛ وهو ما يتفق مع دراسة عبد الرحيم (2021)؛ ويختلف مع نتائج دراسات (Renselaar, 2016; Tang et al., 2022)، ويرى الباحث أنه يمكن إرجاع هذه النتيجة إلى أن الشركات عالية الإستدانة ترغب في زيادة دقة وموضوعية وجودة المعلومات المحاسبية المفصح عنها من أجل توفير التمويل المناسب بتكلفة منخفضة.

كما يتضح وجود تأثير معنوي سلبي ($\text{Sig}=0.000$) لمستوى الإحتفاظ بالنقدية على ممارسات التجنب الضريبي؛ حيث بلغت قيمة معامل إحداد درجة الرفع المالي ($\beta_5=-0.088$)؛ مما يعني أن الشركات ذات المستوى المنخفض من النقدية يزداد لديها دافع القيام بممارسات التجنب الضريبي؛ وهو ما يتفق مع رؤية الباحث المتعلقة بأنه كلما إنخفض مستوى النقدية المحتفظ بها لدى الشركة كلما زاد الدافع لديها للقيام بممارسات التجنب الضريبي لتوفير المبالغ النقدية المدفوعة للضرائب وتوجيهها نحو الإستثمار والحد من المشاكل المتعلقة بنقص السيولة النقدية. بينما نجد عدم وجود تأثير معنوي ($\text{Sig}=0.832$) لحجم الشركة على ممارسات التجنب الضريبي؛ وهو ما يختلف

مع نتائج دراسات (Tang et al., 2022; Gulzar et al., 2018)؛ ويرى الباحث أنه يمكن إرجاع هذه النتيجة إلى أن سياسة الشركة تجاه القيام بممارسات التجنب الضريبي من عدمه يتوقف على عوامل متعلقة بالجوانب الأخلاقية والسلوكية، والتكاليف السياسية المرتبطة بتلك الممارسات، وجودة آليات حوكمة الشركة المطبقة وذلك بغض النظر عن حجم الشركة.

6-3-7-2- نتيجة إختبار الفرض الرئيسي الثاني (H2)

إستهدف هذا الفرض إختبار ما إذا كان مستوى التحفظ المحاسبي كمتغير مستقل يؤثر معنوياً على وفاء الشركات بمسئوليتها الإجتماعية كمتغير تابع وذلك بالنسبة للشركات المقيدة في بورصة الأوراق المالية المصرية، وقد تم ذلك من خلال الإعتماد على نموذج الإنحدار الخطي المتعدد، وفقاً للمعادلة (2) التالية:

$$CSR_{(it)} = \beta_0 + \beta_1 AC_{(it)} + \beta_2 Firm\ Size_{(it)} + \beta_3 ROA_{(it)} + \beta_4 Lev_{(it)} + \varepsilon_{(it)} \quad (2)$$

ولإختبار هذا الفرض إحصائياً تم إعادة صياغته كفرض عدم كالتالي:

H0: لا يؤثر التحفظ المحاسبي معنوياً على وفاء الشركات المقيدة في بورصة الأوراق المالية المصرية بمسئوليتها الإجتماعية.

ويوضح الجدول رقم (6) نتائج نموذج الإنحدار رقم (2):

جدول 6: نتائج تحليل الإنحدار المتعدد لإختبار الفرض (H2)

Model (1)	β	Std. Err	T	Sig	Collinearity Statistics		Hypothesis
					Tolerance	VIF	
Cons	-7.678	0.795	-9.657	0.000			H2: Reject
AC	0.017	0.011	1.613	0.107	0.983	1.017	
Firm Size	0.428	0.041	10.493	0.000	0.787	1.270	
ROA	-0.022	0.580	-0.039	0.969	0.742	1.348	
Lev	-1.180	0.307	-3.845	0.000	0.684	1.463	
R	0.460						
R ²	0.212						
F	31.303			0.000			

ويتضح من هذا الجدول عدم وجود المشكلة الإحصائية المعروفة بالإرتباط الخطي المتعدد الذاتي بين المتغيرات المستقلة (Multicollinearity) وذلك عند إجراء تحليل الإنحدار وهو ما يتفق مع النتائج المتحصل عليها عند إجراء إختبار (Pearson)؛ حيث بلغت قيمة معامل التضخم (VIF) للمتغيرات المستقلة أقل من (10)، كما بلغت قيمة مؤشر التباين المسموح به (Tolerance) لهذه المتغيرات أكثر من (0.05)، وهو ما يشير إلى عدم وجود إرتباط خطي متعدد بين المتغيرات المستقلة وذلك قياساً على (عبد الرحيم، 2021).

كما يتضح من الجدول السابق؛ أنه عند تطبيق نموذج الإنحدار الخطي المتعدد بلغت إحصائية الإختبار $F (31.303)$ وكان النموذج معنوياً ($\text{Sig} = 0.000$) وذلك عند مستوى معنوية 5%، وهو ما يشير إلى صلاحية النموذج لإختبار العلاقة محل الدراسة. كما بلغت قيمة معامل التحديد ($R^2 = 0.212$) وهو ما يشير إلى القدرة التفسيرية المقبولة للنموذج؛ حيث أن 21.2% فقط من إجمالي التغيرات التي تحدث في أنشطة المسؤولية الإجتماعية للشركات (المتغير التابع) يمكن تفسيرها من خلال مستوى التحفظ المحاسبي (المتغير المستقل) والمتغيرات الرقابية المتمثلة في حجم الشركة، ومعدل العائد على الأصول، ودرجة الرفع المالي؛ وباقي التغيرات وقدرها 79.8% ترجع إلى الخطأ العشوائي في التقدير؛ أو لعوامل أخرى من الممكن أن يكون لها تأثير على أنشطة المسؤولية الإجتماعية للشركات بخلاف العوامل السابق ذكرها والتي لم يتم تضمينها داخل النموذج.

كما يتضح عدم وجود تأثير معنوي لمستوى التحفظ المحاسبي على وفاء الشركات بمسئوليتها الإجتماعية وذلك عند مستوى معنوية (5%) حيث بلغت القيمة الإحتمالية ($\text{Sig}=0.107$)؛ وعلية فقد تم قبول فرض عدم ورفض الفرض البديل القائل بأن "يؤثر التحفظ المحاسبي معنوياً على وفاء الشركات المقيدة في بورصة الأوراق المالية المصرية بمسئوليتها الإجتماعية"، وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة (Kurniawan and Wibowo (2009)، وتختلف مع نتائج دراسات (Francis wt (2020)؛ Cho et al., 2021؛ Anagnostopoulou et al., 2013؛ وبناءً عليه؛ يمكن القول برفض الفرض الثاني (H2). ويمكن إرجاع ذلك إلى عدم وجود إلتزام من قِبل المنشآت العاملة في سوق العمل المصري بمتطلبات الإفصاح عن المسؤولية الإجتماعية للشركات؛ فضلاً عن ضعف آليات الرقابة الفعالة من قِبل التنظيمات المهنية بشأن مدى إلتزام الشركات بالوفاء بمسئوليتها الإجتماعية.

كما يتضح من الجدول السابق؛ وجود تأثير معنوي إيجابي ($\text{Sig}=0.000$) لحجم الشركة على أنشطة (CSR)؛ حيث بلغت قيمة معامل إنحدار حجم الشركة ($\beta_2=0.428$)؛ مما يعني أن الشركات كبيرة الحجم يزداد لديها الدافع للقيام بأنشطة (CSR)؛ وهو ما يتفق مع دراسة Muttakin et al (2015)؛ ويرى الباحث أنه يمكن إرجاع هذه النتيجة إلى أن الشركات كبيرة الحجم يتم متابعتها من قبل قاعدة عريضة من أصحاب المصلحة وهو ما يزيد من التكاليف السياسية التي تتحملها الشركة في حال عدم الوفاء بمسئوليتها الإجتماعية؛ وهو ما يزيد الدافع لدى تلك الشركات للقيام بأنشطة (CSR) من أجل إعطاء إنطباع جيد عن الشركة لأصحاب المصلحة. كما يتضح وجود تأثير معنوي سلبي ($\text{Sig}=0.000$) لدرجة الرفع المالي على أنشطة (CSR)؛ حيث بلغت قيمة معامل إنحدار درجة الرفع المالي ($\beta_4=-1.180$)؛ مما يعني أن الشركات عالية الإستدانة يقل لديها دافع القيام بأنشطة المسؤولية الإجتماعية للشركات؛ وهو ما يتفق مع رؤية الباحث المتعلقة بأن الشركات عالية الإستدانة قد تلجأ إلى الحد من النفقات المرتبطة بأنشطة (CSR) والعمل على توفيرها وتوجيهها نحو سداد إلتزاماتها؛ وهو ما يعني وجود تأثير سلبي لدرجة الرفع المالي على أنشطة (CSR). بينما نجد عدم وجود تأثير معنوي ($\text{Sig}=0.969$) لمعدل العائد على الأصول على أنشطة (CSR)؛ وهو ما يختلف مع نتائج دراسة (Muttakin et al (2015).

6-3-7-3 نتيجة إختبار الفرض الرئيسي الثالث (H3)

إستهدف هذا الفرض إختبار ما إذا كان مستوى التحفظ المحاسبي كمتغير مستقل يؤثر معنوياً على ممارسات التجنب الضريبي كمتغير تابع وذلك بالنسبة للشركات المقيدة في بورصة الأوراق المالية المصرية، وقد تم ذلك من خلال الإعتماد على نموذج الإنحدار الخطي المتعدد، وفقاً للمعادلة (3) التالية:

$$TA_{(it)} = \beta_0 + \beta_1 AC_{(it)} + \beta_2 \text{Firm Size}_{(it)} + \beta_3 ROA_{(it)} + \beta_4 Lev_{(it)} + \beta_5 \text{Cash Holding}_{(it)} + \varepsilon_{(it)} \quad (3)$$

ولإختبار هذا الفرض إحصائياً تم إعادة صياغته كفرض عدم كالتالي:

H0: لا يؤثر التحفظ المحاسبي معنوياً على ممارسات الشركات المقيدة في بورصة الأوراق المالية المصرية للتجنب الضريبي.

ويوضح الجدول رقم (7) نتائج نموذج الإنحدار رقم (3):

جدول 7: نتائج تحليل الإنحدار المتعدد لإختبار الفرض (H3)

Model (1)	β	Std. Err	T	Sig	Collinearity Statistics		Hypothesis
					Tolerance	VIF	
Cons	-0.026	0.035	-0.743	0.458			H3: Reject
CSR	0.000	0.000	-0.560	0.576	0.980	1.021	
Firm Size	0.001	0.002	0.660	0.509	0.785	1.273	
ROA	0.542	0.025	21.366	0.000	0.728	1.373	
Lev	-0.028	0.013	-2.136	0.033	0.682	1.467	
CASH Holding	-0.087	0.028	-3.083	0.002	0.960	1.042	
R	0.769						
R ²	0.591						
F	134.266			0.000			

ويتضح من هذا الجدول أيضاً عدم وجود المشكلة الإحصائية المعروفة بالإرتباط الخطي المتعدد الذاتي بين المتغيرات المستقلة (Multicollinearity) وذلك عند إجراء تحليل الإنحدار وهو ما يتفق مع النتائج المتحصل عليها عند إجراء إختبار (Pearson)؛ حيث بلغت قيمة معامل التضخم (VIF) للمتغيرات المستقلة أقل من (10)، كما بلغت قيمة مؤشر التباين المسموح به (Tolerance) لهذه المتغيرات أكثر من (0.05)، وهو ما يشير إلى عدم وجود إرتباط خطي متعدد بين المتغيرات المستقلة.

كما يتضح من الجدول السابق؛ أنه عند تطبيق نموذج الإنحدار الخطي المتعدد بلغت إحصائية الإختبار F (134.266) وكان النموذج معنوياً ($\text{Sig} = 0.000$) وذلك عند مستوى معنوية 5%، وهو ما يشير إلى صلاحية النموذج لإختبار العلاقة محل الدراسة. كما بلغت قيمة معامل التحديد ($R^2 = 0.591$) وهو ما يشير إلى القدرة التفسيرية للنموذج؛ حيث أن 59.1% من إجمالي التغيرات التي تحدث في ممارسات التجنب الضريبي (المتغير التابع) يمكن تفسيرها من خلال مستوى التحفظ المحاسبي (المتغير المستقل) والمتغيرات الرقابية المتمثلة في حجم الشركة، ومعدل العائد على الأصول، ودرجة الرفع المالي، ومستوى الإحتفاظ بالنقدية؛ وباقي التغيرات وقدرها

40.9% ترجع إلى الخطأ العشوائي في التقدير؛ أو لعوامل أخرى من الممكن أن يكون لها تأثير على ممارسات التجنب الضريبي بخلاف العوامل السابق ذكرها والتي لم يتم تضمينها داخل النموذج. كما يتضح عدم وجود تأثير معنوي لمستوى التحفظ المحاسبي على ممارسات التجنب الضريبي وذلك عند مستوى معنوية (5%) حيث بلغت القيمة الإحتمالية ($\text{Sig}=0.576$)؛ وعليه فقد تم قبول فرض العدم ورفض الفرض البديل القائل بأن "يؤثر التحفظ المحاسبي معنوياً على ممارسات الشركات المقيدة في بورصة الأوراق المالية المصرية للتجنب الضريبي"، وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسات (Purwantini, 2017; Yuniarish, 2018; Ardillah and Halim, 2022; Trisusanti and Lasdi, 2018)؛ في حين أنها تختلف مع نتائج دراسات (Sundari and Aprilina, 2017; Bornemann, 2018; Sasan and Jalal, 2014; Hidayanto, 2021).

ويرى الباحث أن عدم وجود تأثير معنوي لمستوى التحفظ المحاسبي على ممارسات التجنب الضريبي قد يرجع إلى قوة القوانين واللوائح الحكومية المصرية - إلى حد ما- والتي تحكم عملية التحاسب الضريبي، وبالتالي يقل ميل الشركات إلى اللجوء للممارسات التجنب الضريبي بغض النظر عن وجود تحفظ محاسبي من عدمه؛ وهو ما يتماشى مع نتائج الإحصاء الوصفي والتي تشير إلى أن متوسط الفروق الدفترية الضريبية كمؤشر لممارسات التجنب الضريبي "TA" (0.000896) والذي يشير إلى انخفاض رغبة الشركات عينة الدراسة للقيام بممارسات التجنب الضريبي. وبناءً عليه؛ يمكن القول برفض الفرض الثالث (H3).

6-3-7-4 نتيجة إختبار الفرض الرئيسي الرابع (H4):

يستهدف هذا الفرض إختبار ما إذا كان التأثير المعنوي لوفاء الشركات بمسئوليتها الإجتماعية على ممارساتها للتجنب الضريبي سيختلف بإختلاف مستوى التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية بالنسبة للشركات المقيدة في بورصة الأوراق المالية المصرية أم لا، وقد تم ذلك من خلال الإعتماد على نموذج الإنحدار الخطي المتعدد، وفقاً للمعادلة (4) التالية:

$$TA_{(it)} = \beta_0 + \beta_1 CSR_{(it)} + \beta_2 AC_{(it)} + \beta_3 CSR_{(it)} * AC_{(it)} + \beta_4 Firm\ Size_{(it)} + \beta_5 ROA_{(it)} + \beta_6 Lev_{(it)} + \beta_7 Cash\ Holding_{(it)} + \varepsilon_{(it)} \quad (4)$$

ولإختبار هذا الفرض إحصائياً تم إعادة صياغته كفرض عدم كالتالي:

H0: لا يختلف التأثير المعنوي لوفاء الشركات المقيدة في بورصة الأوراق المالية المصرية بمسئوليتها الإجتماعية على ممارساتها للتجنب الضريبي بإختلاف مستوى التحفظ المحاسبي عند إعداد تقاريرها المالية.

ويوضح الجدول رقم (8) نتائج نموذج الانحدار رقم (1):

جدول 8: نتائج تحليل الانحدار المتعدد لإختبار الفرض (H4)

Model (1)	β	Std. Err	T	Sig	Collinearity Statistics		Hypothesis
					Tolerance	VIF	
Cons	-0.006	0.038	-0.169	0.866			H4: Reject
CSR	0.004	0.003	1.241	0.215	0.389	2.570	
AC	0.000	0.000	-0.545	0.586	0.956	1.046	
AC*CSR	-0.001	0.001	-0.679	0.498	0.445	2.249	
Firm Size	0.000	0.002	0.050	0.960	0.627	1.595	
ROA	0.544	0.025	21.355	0.000	0.724	1.382	
Lev	-0.025	0.014	-1.879	0.061	0.660	1.516	
CASH Holding	-0.089	0.028	-3.138	0.002	0.955	1.047	
R	0.770						
R ²	0.592						
F	96.058			0.000			

ويتضح من هذا الجدول عدم وجود المشكلة الإحصائية المعروفة بالإرتباط الخطي المتعدد الذاتي بين المتغيرات المستقلة (Multicollinearity) وذلك عند إجراء تحليل الانحدار وهو ما يتفق مع النتائج المتحصل عليها عند إجراء إختبار (Pearson)؛ حيث بلغت قيمة معامل التضخم (VIF) للمتغيرات المستقلة أقل من (10)، كما بلغت قيمة مؤشر التباين المسموح به (Tolerance) لهذه المتغيرات أكثر من (0.05)، وهو ما يشير إلى عدم وجود إرتباط خطي متعدد بين المتغيرات المستقلة.

كما يتضح من الجدول السابق؛ أنه عند تطبيق نموذج الانحدار الخطي المتعدد بلغت إحصائية الإختبار F (96.058) وكان النموذج معنوياً (Sig = 0.000) وذلك عند مستوى معنوية 5%، وهو ما يشير إلى صلاحية النموذج لإختبار العلاقة محل الدراسة. كما بلغت قيمة معامل التحديد

($R^2 = 0.592$) وهو ما يشير إلى القدرة التفسيرية للنموذج؛ حيث أن 59.2% من إجمالي التغيرات التي تحدث في ممارسات التجنب الضريبي (المتغير التابع) يمكن تفسيرها من خلال المسؤولية الإجتماعية للشركات ومستوى التحفظ المحاسبي والمتغيرات الرقابية المتمثلة في حجم الشركة، ومعدل العائد على الأصول، ودرجة الرفع المالي، ومستوى الاحتفاظ بالنقدية؛ وباقي التغيرات وقدرها 40.8% ترجع إلى الخطأ العشوائي في التقدير؛ أو لعوامل أخرى من الممكن أن يكون لها تأثير على ممارسات التجنب الضريبي بخلاف العوامل السابق ذكرها والتي لم يتم تضمينها داخل النموذج.

كما يتضح إستمرارية عدم وجود تأثير معنوي لوفاء الشركات بمسئوليتها الإجتماعية على ممارساتها للتجنب الضريبي وذلك عند مستوى معنوية (5%) حيث بلغت القيمة الإحتمالية ($Sig = 0.215$)؛ بالإضافة إلى إستمرارية عدم وجود تأثير معنوي لمستوى التحفظ المحاسبي على ممارساتها للتجنب الضريبي وذلك عند مستوى معنوية (5%) حيث بلغت القيمة الإحتمالية ($Sig = 0.586$).

كما يتضح عدم وجود تأثير معنوي لمستوى التحفظ المحاسبي كمتغير مُعدّل للعلاقة بين وفاء الشركات بمسئوليتها الإجتماعية وممارساتها للتجنب الضريبي وذلك عند مستوى معنوية (5%) حيث بلغت القيمة الإحتمالية ($Sig=0.498$)؛ وعليه فقد تم قبول فرض العدم ورفض الفرض البديل القائل بأن "يختلف التأثير المعنوي لوفاء الشركات المقيدة في بورصة الأوراق المالية المصرية بمسئوليتها الإجتماعية على ممارساتها للتجنب الضريبي بإختلاف مستوى التحفظ المحاسبي عند إعداد تقاريرها المالية"، وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة عبد الرحيم (2021) والتي تم تطبيقها أيضاً على بيئة الأعمال المصرية خلال الفترة ما بين 2014 وحتى 2018؛ وقد أرجعت هذه الدراسة النتيجة التي تم التوصل إليها إلى أن الشركات المصرية قد تقوم بالوفاء بمسئوليتها الإجتماعية إمتثالاً بالقوانين واللوائح والضغوط الحكومية وليس بسبب الإستجابة لضغوط المجتمع؛ فضلاً عن أن وجود آليات أخرى يمكن اللجوء إليها للقيام بممارسات التجنب الضريبي بخلاف الإعتماد على التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير والقوائم المالية.

6-3-7-5 خلاصة نتائج إختبار فروض البحث

يمكن عرض خلاصة نتائج إختبار فروض البحث من خلال الجدول رقم (9) كالتالي:

الفرض	صيغة الفرض البديل	نتيجة إختبار الفرض
H1	يؤثر وفاء الشركات المقيدة في بورصة الأوراق المالية المصرية بمسئوليتها الإجتماعية معنوياً على ممارساتها للتجنب الضريبي.	رفض الفرض
H2	يؤثر التحفظ المحاسبي معنوياً على وفاء الشركات المقيدة في بورصة الأوراق المالية المصرية بمسئوليتها الإجتماعية.	رفض الفرض
H3	يؤثر التحفظ المحاسبي معنوياً على ممارسات الشركات المقيدة في بورصة الأوراق المالية المصرية للتجنب الضريبي.	رفض الفرض
H4	يختلف التأثير المعنوي لوفاء الشركات المقيدة في بورصة الأوراق المالية المصرية بمسئوليتها الإجتماعية على ممارساتها للتجنب الضريبي باختلاف مستوى التحفظ المحاسبي عند إعداد تقاريرها المالية.	رفض الفرض

6-3-8 تحليل الحساسية Sensitivity Analysis

يعتبر تحليل الحساسية إحدى المنهجيات التي يتم الإعتماد عليها للتحقق من مدى قوة أو متانة النتائج المُتحصّل عليها من خلال التحليل الأساسي لفروض الدراسة، وقد يتم إجراء تحليل الحساسية من خلال إختبار فروض البحث على مدار فترات زمنية مختلفة، أو عن طريق إعادة إختبار فروض البحث بالتطبيق على عينة مختلفة، أو من خلال قياس المتغير التابع و/أو المتغير المستقل بمقاييس بديلة مختلفة عن مقاييس التحليل الأساسي. وسيقتصر البحث عند إجراء تحليل الحساسية على الفرض الرئيسي الأول (H1).

وبالإعتماد على مدخل إستخدام مقاييس بديلة للمتغير المستقل و/أو للمتغير التابع؛ سيقوم الباحث بإجراء إختبار تحليل الحساسية بهدف الإجابة على التساؤل التالي: هل تختلف النتائج التي تم التوصل إليها فيما يتعلق بإختبار فرض البحث الرئيسي (H1) من خلال التحليل الأساسي باختلاف طرق قياس المتغيرين الرئيسيين للدراسة؟ وللإجابة على هذا التساؤل فقد تم إعادة تشغيل النموذج المستخدم في إختبار فرض البحث الرئيسي (H1) بالإعتماد على طرق بديلة لقياس المتغيرات.

وقد تم الإعتماد على ثلاثة إفتراضات بديلة في ضوء تغيير طريقة قياس كل من المتغير المستقل و/أو المتغير التابع؛ وقد تم إجراء تحليل الحساسية لإختبار الفرض (H1) وفقاً للمعادلة التالية:

$$TA_{(it)} = \beta_0 + \beta_1 CSR_{(it)} + \beta_2 Firm\ Size_{(it)} + \beta_3 ROA_{(it)} + \beta_4 Lev_{(it)} + \beta_5 Cash\ Holding_{(it)} + \varepsilon_{(it)} \quad (5)$$

وفيما يلي توضيح لنتائج إختبار الفرض (H1) في ظل كل من الإفتراض الأول (قياس CSR بدلالة مقياس ليكرت السباعي لتصنيف الشركات داخل المؤشر، وقياس التجنب الضريبي بدلالة ERT)؛ والإفتراض الثاني (قياس CSR بدلالة اللوغاريتم الطبيعي لمعكوس ترتيب الشركات داخل المؤشر وفقاً للوزن النسبي، وقياس التجنب الضريبي بدلالة ERT)؛ والإفتراض الثالث (قياس CSR بدلالة اللوغاريتم الطبيعي لمعكوس ترتيب الشركات داخل المؤشر وفقاً للوزن النسبي، وقياس التجنب الضريبي بدلالة PBTD)؛ ومقارنتها بالنتائج المتحصل عليها في ظل النموذج الأساسي للبحث.

جدول 10: نتائج إختبار الفرض الرئيسي (H1) في ظل نماذج القياس البديلة مقارنةً بالنموذج الأساسي

Model	النموذج الأساسي		الإفتراض الأول		الإفتراض الثاني		الإفتراض الثالث	
	CSR (مقياس ليكرت) التجنب الضريبي (PBTD)		CSR (مقياس ليكرت) التجنب الضريبي (ERT)		CSR (اللوغاريتم الطبيعي لمعكوس الترتيب) التجنب الضريبي (ERT)		CSR (اللوغاريتم الطبيعي لمعكوس الترتيب) التجنب الضريبي (PBTD)	
	β	Sig	β	Sig	β	Sig	β	Sig
Cons	-0.13	0.735	-0.218	0.276	-0.186	0.360	-0.004	0.920
CSR	-0.002	0.303	0.001	0.924	0.007	0.655	-0.004	0.139
Firm Size	0.000	0.832	0.009	0.386	0.007	0.492	-0.000	0.973
ROA	0.541	0.000	-0.347	0.010	-0.347	0.010	0.541	0.000
Lev	-0.027	0.046	-0.180	0.012	-0.176	0.014	-0.026	0.052
Cash Holding	-0.088	0.002	-0.223	0.139	-0.227	0.132	-0.090	0.002
Sig	0.0000		0.039		0.036		0.000	
R ²	0.591		0.025		0.025		0.592	

ويتضح من تحليل النتائج الموضحة في الجدول السابق؛ أنه في ظل الافتراض الأول يظل النموذج معنوياً ($\text{Sig} = 0.039$)؛ وتنخفض قيمة معامل التحديد R^2 للنموذج إلى (0.025) مقارنةً بالتحليل الأساسي. أما فيما يتعلق بالافتراض الثاني؛ فقد تبين أن النموذج ظل معنوياً ($\text{Sig} = 0.036$)؛ كما إنخفضت قيمة معامل التحديد R^2 للنموذج إلى (0.025) مقارنةً بالتحليل الأساسي. بينما في ظل الافتراض الثالث؛ تبين إستمرار معنوية النموذج ($\text{Sig} = 0.000$)؛ وزيادة القوة التفسيرية R^2 للنموذج إلى (0.592) مقارنةً بالتحليل الأساسي. كما يتضح من الجدول السابق عدم وجود تأثير معنوي لوفاء الشركات بمسئوليتها الإجتماعية على ممارساتها للتجنب الضريبي في ظل الافتراضات الثلاثة؛ حيث بلغت قيمة ($\text{Sig} = 0.924$)، ($\text{Sig} = 0.655$)، ($\text{Sig} = 0.139$)؛ للإفتراضات الثلاثة على التوالي. وهو ما يتفق مع نتائج الإختبار في ظل التحليل الأساسي؛ وبناءً على ذلك فإن نتائج تحليل الحساسية تدعم بشكل كامل نتائج التحليل الأساسي؛ ومن ثمّ تدعم قبول فرض العدم ورفض الفرض البديل القائل بأن "يؤثر وفاء الشركات المقيدة في بورصة الأوراق المالية المصرية بمسئوليتها الإجتماعية معنوياً على ممارساتها للتجنب الضريبي"؛ ومن ثمّ تم رفض الفرض الرئيسي (H1).

وبالإعتماد على مدخل إعادة إختبار فروض البحث بالتطبيق على عينة مختلفة كأداة من أدوات تحليل الحساسية؛ سيقوم الباحث بإعادة تشغيل النموذج الأول المستخدم في إختبار الفرض الرئيسي الأول (H1) من خلال الإعتماد على الشركات المدرجة في مؤشر المسؤولية الإجتماعية للشركات في أى سنة من سنوات الدراسة وقد بلغت عدد المشاهدات في هذه الحالة (100 مشاهدة)؛ على أن يتم قياس المسؤولية الإجتماعية للشركات من خلال إستخدام مقياس ليكرت السداسي وليس السباعي بعد إستبعاد الشركات غير المدرجة في مؤشر المسؤولية الإجتماعية للشركات وبالتالي ستتحصر قيمة هذا المقياس ما بين قيمة (1) وقيمة (6). وفيما يلي توضيح لنتائج إختبار الفرض (H1) في ظل التطبيق على الشركات المدرجة فقط في المؤشر ومقارنتها بالنتائج المتحصل عليها في ظل النموذج الأساسي للبحث.

جدول 11: نتائج إختبار الفرض الرئيسي (H1) في ظل التطبيق على عينة الشركات المدرجة في المؤشر فقط مقارنة بالنموذج الأساسي

Model	النموذج الأساسي		الإفتراض الأول	
	CSR (مقياس ليكرت السباعي) التجنب الضريبي (PBTD)		CSR (مقياس ليكرت السداسي) التجنب الضريبي (PBTD) في ظل المجموعة الأولى من عينة البحث	
	β	Sig	β	Sig
Cons	-0.13	0.735	-0,043	0.698
CSR	-0.002	0.303	-0.002	0.534
Firm Size	0.000	0.832	0.002	0.706
ROA	0.541	0.000	0.618	0.000
Lev	-0.027	0.046	-0.004	0.873
Cash Holding	-0.088	0.002	-0.1	0.085
Sig	0.0000		0.000	
R ²	0.591		0.352	

ويتضح من تحليل النتائج الموضحة في الجدول السابق؛ أنه في ظل التطبيق على عينة الشركات المدرجة في مؤشر المسؤولية الإجتماعية للشركات في أي سنة من سنوات الدراسة الخمس سيظل النموذج معنوياً ($\text{Sig}=0.000$)؛ وتخفض قيمة معامل التحديد R^2 للنموذج إلى (0.352) مقارنة بالتحليل الأساسي. كما يتضح من الجدول السابق عدم وجود تأثير معنوي لوفاء الشركات بمسئوليتها الإجتماعية على ممارساتها للتجنب الضريبي في ظل التطبيق على الشركات المدرجة فقط في مؤشر المصري للمسؤولية الإجتماعية؛ حيث بلغت قيمة ($\text{Sig} = 0.534$). وهو ما يتفق مع نتائج الإختبار في ظل التحليل الأساسي؛ وبناءً على ذلك فإن نتائج تحليل الحساسية السابق أيضاً يدعم نتائج التحليل الأساسي وكذلك نتائج تحليل الحساسية الأول؛ ومن ثمّ تدعم قبول فرض العدم ورفض الفرض البديل القائل بأن "يؤثر وفاء الشركات المقيدة في بورصة الأوراق المالية المصرية بمسئوليتها الإجتماعية معنوياً على ممارساتها للتجنب الضريبي"؛ ومن ثمّ تم رفض الفرض الرئيسي (H1).

وفي نفس الصدد؛ وبالإعتماد على مدخل إعادة إختبار فروض البحث على مدار فترات زمنية مختلفة كأداة من أدوات تحليل الحساسية؛ سيقوم الباحث بإعادة تشغيل النموذج الأول المستخدم

في إختبار الفرض الرئيسي الأول (H1) من خلال تقسيم عينة البحث على خمسة فترات وهي تمثل السنوات المستخدمة في الدراسة؛ على أي يتم إعادة إختبار الفرض الرئيسي الأول (H1) لكل سنة من سنوات الدراسة كلاً على حدى؛ وقد بلغت عدد المشاهدات (95مشاهدة) و(96مشاهدة) و(97مشاهدة) و(93مشاهدة) و(90مشاهدة) لعام (2017) و(2018) و(2019) و(2020) و(2021) على التوالي. وفيما يلي توضيح لنتائج إختبار الفرض (H1) لكل سنة من سنوات الدراسة على حده ومقارنتها بالنتائج المتحصل عليها في ظل النموذج الأساسي للبحث.

جدول 12: نتائج إختبار الفرض الرئيسي (H1) لكل سنة من سنوات الدراسة مقارنةً بالنموذج الأساسي

Model	النموذج الأساسي		سنة 2017		سنة 2018		سنة 2019		سنة 2020		سنة 2021	
	CSR (مقياس ليكرت السباعي) التجنب الضريبي (PBDT)		CSR (مقياس ليكرت السباعي) التجنب الضريبي (PBDT)		CSR (مقياس ليكرت السباعي) التجنب الضريبي (PBDT)		CSR (مقياس ليكرت السباعي) التجنب الضريبي (PBDT)		CSR (مقياس ليكرت السباعي) التجنب الضريبي (PBDT)		CSR (مقياس ليكرت السباعي) التجنب الضريبي (PBDT)	
	β	Sig	β	Sig	β	Sig	β	Sig	β	Sig	β	Sig
Cons	-0.13	0.735	0.108	0.433	-0.062	0.342	-0.53	0.330	-0.036	0.568	-0.099	0.112
CSR	-0.002	0.303	0.005	0.480	0.002	0.513	0.003	0.340	0.002	0.544	-0.002	0.571
Firm Size	0.000	0.832	-0.005	0.453	0.003	0.367	0.003	0.370	0.001	0.776	-0.005	0.150
ROA	0.541	0.000	0.749	0.000	0.488	0.000	0.608	0.000	0.442	0.000	0.426	0.000
Lev	-0.027	0.046	-0.041	0.417	-0.024	0.305	-0.034	0.084	-0.006	0.813	-0.039	0.072
Cash Holding	-0.088	0.002	-0.263	0.009	-0.099	0.034	-0.1	0.031	0.104	0.039	-0.084	0.074
Sig	0.0000		0.000		0.000		0.000		0.000		0.000	
R ²	0.591		0.509		0.448		0.819		0.441		0.846	

ويتضح من تحليل النتائج الموضحة في الجدول السابق؛ أنه في ظل التطبيق على عينة الشركات الخاصة بعام 2017 فقط سيظل النموذج معنوياً (**Sig = 0.000**)؛ وتتنخفض قيمة معامل التحديد R² للنموذج إلى (**0.509**) مقارنةً بالتحليل الأساسي. كما إنه في ظل التطبيق على عينة الشركات الخاصة بعام 2018 فقط سيظل النموذج معنوياً (**Sig = 0.000**)؛ وتتنخفض قيمة معامل التحديد R² للنموذج إلى (**0.488**) مقارنةً بالتحليل الأساسي. بينما في ظل التطبيق على عينة الشركات الخاصة بعام 2019 فقط سيظل النموذج معنوياً (**Sig = 0.000**)؛ وتزداد قيمة معامل التحديد R² للنموذج إلى (**0.819**) مقارنةً بالتحليل الأساسي. في حين إنه في ظل التطبيق على عينة الشركات

الخاصة بعام 2020 فقط سيظل النموذج معنوياً ($\text{Sig} = 0.000$)؛ وتتنخفض قيمة معامل التحديد R^2 للنموذج إلى (0.441) مقارنة بالتحليل الأساسي. وأخيراً؛ ففي ظل التطبيق على عينة الشركات الخاصة بعام 2021 فقط سيظل النموذج معنوياً ($\text{Sig} = 0.000$)؛ وتزداد قيمة معامل التحديد R^2 للنموذج إلى (0.846) مقارنة بالتحليل الأساسي.

المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

- أبو العلا، أسامة مجدي فؤاد محمد. (2021). "أثر الخصائص التشغيلية للشركات على العلاقة بين قابلية القوائم المالية للمقارنة وجهد المراجعة: دليل من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية". مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، جامعة الإسكندرية، العدد (2)، المجلد (5): 1-72.
- أبو سالم، سيد سالم محمد. (2020). "العلاقة بين حجم الشركة والتجنب الضريبي: نظرية التكلفة السياسية أم نظرية القوة السياسية: دراسة إختبارية على الشركات المساهمة المصرية". مجلة الفكر المحاسبي، جامعة عين شمس، العدد (3)، المجلد (24): 1-40.
- أبو هاشم، إسلام ياقوت حسن. (2016). "أثر الإفصاح عن ممارسات المسؤولية الإجتماعية للشركات على قرارات المستثمرين" دراسة تجريبية". رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة دمنهور.
- السيد، أحمد رفعت. (2020). "تأثير المسؤولية الإجتماعية للشركات على العلاقة بين التجنب الضريبي وقيمة المنشأة: دراسة تطبيقية على سوق الأوراق المالية المصرية". المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، العدد (1): 135-154.
- النجار، سامح محمد أمين. (2020). "دراسة تحليلية لطبيعة العلاقة بين هياكل الملكية المركزة وجودة تقارير الإستدامة وأثرها على ممارسات التجنب الضريبي: أدلة عملية من بيئة الأعمال المصرية". المجلة العلمية للدراسات المحاسبية، جامعة قناة السويس، العدد (1)، المجلد (2): 931-846.

حسين، علاء على أحمد. (2020). "تحليل العلاقة بين غموض التقارير المالية، وأداء المسؤولية الإجتماعية، وممارسات التجنب الضريبي، وبين خطر الإنهيار المستقبلي لأسعار أسهم الشركات ذات التصنيف في مؤشر البورصة المصرية للإستدامة". مجلة الفكر المحاسبي، جامعة عين شمس، العدد (1)، المجلد (24):1-67.

خورشيد، محمد محمود محمد. (2021). "تأثير أعراض إستخدام المشتقات المالية على مستوى التجنب الضريبي". مجلة الدراسات المالية والتجارية، جامعة بني سويف، العدد (2): 198-216.

زيتون، محمد خميس جمعة خطاب. (2021). "أثر نوع مكتب المراجعة على سلوك التجنب الضريبي للشركات غير المالية المقيدة في البورصة المصرية". المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، جامعة دمياط، العدد (2)، المجلد (2): 1370:1315.

عبد الرحمن، وليد محمد محمد السيد. (2019). "أثر التجنب الضريبي على قيمة ومستوى الإحتفاظ بالنقدية في الشركات المساهمة المصرية: دراسة إختبارية". مجلة الدراسات والبحوث التجارية، جامعة بنها، العدد (2)، 127-181.

عبد الرحيم، رضا محمود محمد. (2021). "دراسة وإختبار أثر مستوى التحفظ المحاسبي والمسئولية الإجتماعية للشركات على ممارسات التجنب الضريبي في الشركات المدرجة بالمؤشر المصري لمسئولية الشركات." EGX 30 المجلة العلمية للدراسات المحاسبية، جامعة قناة السويس، العدد (3)، المجلد (3)، 302-362.

علي، عرفات حمدي عبد النعيم. (2020). "العلاقة بين ممارسات المسؤولية الإجتماعية والتجنب الضريبي من منظور خصائص الشركات وأثرها على القيمة السوقية لحقوق الملكية: دراسة تطبيقية". مجلة الفكر المحاسبي، جامعة عين شمس، العدد (4)، المجلد (24)، 1-44.

فؤاد، ريمون ميلاد. (2016). "أثر الإلتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية (IAS-IFRS) على التحفظ المحاسبي وجودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية". مجلة الفكر المحاسبي، جامعة عين شمس، العدد (2)، المجلد (20)، 517-572.

فودة، السيد أحمد محمود. (2020). "الأثر الوسيط للتجنب الضريبي على العلاقة بين القيود المالية للشركات والإحتفاظ بالنقدية: دراسة إختبارية". مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، جامعة الإسكندرية، العدد (2)، المجلد (4): 87-172.

كامل، هبة هشام محمد (2019). "قياس مستوى الإفصاح في التقارير المالية في إطار تطبيق أساليب التجنب الضريبي". مجلة الدراسات والبحوث التجارية، جامعة بنها، العدد (3)، المجلد (39)، 785-800.

محمود، عمرو السيد زكي (2017). "دراسة العلاقة بين المسؤولية الإجتماعية للشركات وممارسات التجنب الضريبي: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية في مصر". مجلة الفكر المحاسبي، جامعة عين شمس، العدد (1)، المجلد (21)، 307-361.

مليجي، مجدي مليجي عبد الحكيم (2018). "تحليل العلاقة بين الإحتفاظ بالنقدية والمسئولية الإجتماعية والتجنب الضريبي وأثرها على قيمة الشركة: أدلة عملية من بيئة الأعمال المصرية". مجلة الفكر المحاسبي، جامعة عين شمس، العدد (4)، المجلد (22): 330-401.

موسى، بوسي حمدي حسن (2020). "أثر الآليات الداخلية لحوكمة الشركات على العلاقة بين التحفظ المحاسبي وممارسات التجنب الضريبي: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية". مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، جامعة الإسكندرية، العدد (3)، المجلد (4)، 1-70.

يوسف، أيمن يوسف محمود (2019). "أثر تركيز الملكية وحجم مكتب المراجعة على علاقة ممارسات التجنب الضريبي بعوائد الأسهم ومخاطر الشركات: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية". مجلة الفكر المحاسبي، جامعة عين شمس، العدد (4)، المجلد (23)، 1-68.

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية

- Abdelfattah, T., & Aboud, A. (2020). "Tax Avoidance, Corporate Governance, and Corporate Social Responsibility: The Case of the Egyptian Capital Market". *Journal of International Accounting, Auditing and Taxation*, 38 (1), 100304.
- Alrashidi, R., & Baboukardos, D., & Arun, T. (2021). "Audit Fees, Non-Audit Fees and Access to Finance: Evidence from India". *Journal of International Accounting, Auditing and Taxation*, 43 (2), 100397.
- Alstadsaeter, A., & Johannesen, N., & Herry, S. L. G., & Zucman, G. (2022). "Tax Evasion and Tax Avoidance". *Journal of Public Economics*, 206, 104587.
- Anagnostopoulou, S. C., & Tsekrekos, A. E., & Voulgaris, G. (2021). "Accounting Conservatism and Corporate Social Responsibility". *The British Accounting Review*, 53 (4), 100942.
- Ang, R., & Liu, Z., & Yang, C., & Zheng, Q. (2022). "The Relationship between CSR and Financial Performance and the Moderating Effect of Ownership Structure: Evidence from Chinese Heavily Polluting Listed Enterprises". *Sustainable Production and Consumption*, 30, 117-129.
- Ardillah, K., & Halim, Y. (2022). "The Effect of Institutional Ownership, Fiscal Loss Compensation, and Accounting Conservatism on Tax Avoidance". *Journal of Accounting Auditing and Business*, 5 (1), 1-15.

- Basu, S. (1997). "The Conservatism Principle and the Asymmetric Timeliness of Earnings". *Journal of Accounting and Economics*, 24, 3-37.
- Benkraiem, R., & Gaaya, S., & Lakhal, F. (2022). "Corporate Tax Avoidance, Economic Policy Uncertainty, and the Value of Excess Cash: International Evidence". *Economic Modelling*, 108, 105738.
- Bilicka, K., & Glancey-Shang, D., & Qi, Y. (2022). "Tax Avoidance Regulation and Stock Market Responses". *Journal of International Financial Markets, Institutions and Money*, 77, 101483.
- Bornemann, T. (2018). "Tax Avoidance and Accounting Conservatism". *WU International Taxation Research Paper Series No. 2018-04*.
- Chang, M. L., & Yen, T. Y., & Chiu, S. C., & Chen, Y. (2016). "Tax Aggressiveness and Firm's Cash Holdings: The Role of Corporate Social Responsibility". *International Research Journal of Applied Finance*, 7 (5), 19-37.
- Chen, S., & Chen, X., & Cheng, Q., & Shevlin, T. (2010). "Are Family Firms more Tax Aggressive than Non-Family Firms?". *Journal of Financial Economics*, 95, 41-61.
- Cho, E., & Chun, S. (2015). "Corporate Social Responsibility, Real Activities Earnings Management, and Corporate Governance: Evidence from Korea". *Asia-Pacific Journal of Accounting and Economics*, 23(4), 1-32.
- Cho, S. Y., & Kang, P. K., & Lee, C., & Park, C. K. (2020). "Financial Reporting Conservatism and Voluntary CSR Disclosure". *Working Paper*, available at www.ssrn.com.

- Chouaibi, J., & Rossi, M., & Abdessamed, N. (2021). "The Effect of Corporate Social Responsibility Practices on Tax Avoidance: An Empirical Study in the French Context". *Competitiveness Review: An International Business Journal*, 32(3), 326–349.
- De Klerk, M., & De Villiers, C., & Staden, C. V. (2015). "The Influence of Corporate Social Responsibility Disclosure on Share Prices. *Pacific Accounting Review*, 27(2), 208–228.
- Dhaliwal, D. S., & Radhakrishnan, S., & Tsang, A., & Yang, Y. G. (2012). "Nonfinancial Disclosure and Analyst Forecast Accuracy: International Evidence on Corporate Social Responsibility Disclosure. *The Accounting Review*, 87 (3), 723–759.
- Dhaliwal, D., & Li, O. Z., & Tsang, A., & Yang, Y. G. (2014). "Corporate Social Responsibility Disclosurt and the Cost of Equity Capital: The Roles of Stakeholder Orientation and Financial Transparency". *J. Account. Puplic Policy*, 33, 328–355.
- Doktor, A., & Putra, W. E., & Yuliusman, Y., & Hernando, R. (2020). "The Effect of Accounting Conservatism, CSR Disclosure and Tax Avoidance on Earnings Management: Some Evidence from Listed Companies in Indonesia". *International Journal of Advanced Science and Technology*, 29 (4), 1441–1456.
- Edwards, A., & Schwab, C., & Shevlin, T. (2016). "Financial Constraints and Cash Tax Savings". *The Accounting Review*, 91 (3), 859–881.
- Francis, R. N., & Harrast, S., & Mattingly, J., & Olsen, L. (2013). "The relation between Accounting Conservatism and Corporate Social

- Performance: An Empirical Investigation". *Business and Society Review*, 118 (2), 193-222.
- Fukuda, K., & Ouchida, Y. (2020). "Corporate Social Responsibility (CSR) and the Environment: Does CSR Increase Emissions". *Energy Economics*, 92, 104933.
- Garanina, T., & Kim, O. (2022). "The Relationship between CSR Disclosure and Accounting Conservatism: The Role of State Ownership". *Journal of International Accounting, Auditing and Taxation, Forthcoming*, available at www.ssrn.com.
- Gras-Gil, E., & Manzano, M. P., & Fernandez, J. H. (2016). "Investigating the Relationship between Corporate Social Responsibility and Earnings Management: Evidence from Spain". *Business Research Quarterly*, 19 (4), 289-299.
- Gulzar, M. A., & Cherian, J., & Sial, M. S., & Badulescu, A., & Thu, P. A., & Badulescu, D., & Khoung, N. V. (2018). "Does Corporate Social Responsibility Influence Corporate Tax Avoidance of Chinese Listed Companies?". *Sustainability*, 10 (12), 4549.
- Guo, J., & Huang, P., & Zhang, Y. (2020). "Accounting Conservatism and Corporate Social Responsibility". *Advance in Accounting*, 51, 100501.
- Hidayanto, N., & Puji, E. A., & Endah, W. C., & Erna, W. (2021). "The Effect of Financial Distress and Accounting Conservatism on Tax Avoidance with Leverage as Moderating Variable" *Russian Journal of Agricultural and Socio-Economic Sciences*, 11 (119), 81-86.

- Hoi, C. K., & Wu, Q., & Zhang, H. (2013). "Is Corporate Social Responsibility (CSR) Associated with Tax Avoidance? Evidence from Irresponsible CSR Activities". *The Accounting Review*, 88 (6), 2025-2059.
- Hu, J., & Li, A. Y., and Zhang, F. (2014). "Does accounting conservatism improve the corporate information environment?". *Journal of International Accounting, Auditing and Taxation*, 23 (1), 32-43.
- Huang, X., & Watson, L. (2015). "Corporate Social Responsibility Research in Accounting". *Journal of Accounting Literature*, 34, 1-16.
- Huseynov, F., & Klamm, B. K. (2012). "Tax Avoidance, Tax Management and Corporate Social Responsibility". *Journal of Corporate Finance*, 18, 804-827.
- Jiang, W., & Zhang, C., & Si, C. (2022). "The Real Effect of Mandatory CSR Disclosure: Evidence of Corporate Tax Avoidance". *Technological Forecasting & Social Change*, 179 (10), 121646.
- Karami, G., and Hajiazimi, F. (2013). "Value relevance of conditional conservatism and the role of disclosure: Empirical evidence from Iran". *International Business Research*, 6 (3), 66-74.
- Kim, Y., & Park, M. S., & Wier, B. (2012). "Is Earnings Quality Associated with Corporate Social Responsibility?". *The Accounting Review*, 87 (3), 761-796.
- Kurniawan, M., & Wibowo, D. H. (2009). "Analysis on Accounting Conservatism and Disclosures of Indonesian Banks Listed on IDX

- from 2004 to 2007". *Journal of Applied Finance & Accounting*, 2 (2), 13-30.
- Lafond, R., & Roychowdhury, S. (2008). "Managerial Ownership and Accounting Conservatism", *Journal of Accounting Research*, 46 (1), 101-135.
- Landry, S., & Deslandes, M., & Fortin, A. (2013). "Tax Aggressiveness, Corporate Social Responsibility, and Ownership Structure". *Journal of Accounting, Ethics & Public Policy*, 14 (3), 611-645.
- Lanis, R., & Richardson, G. (2012). "Corporate Social Responsibility and Tax Aggressiveness: An Empirical Analysis". *J. Account. Public Policy*, 31, 86-108.
- Lawrence, A., & Sloan, R., & Sun, Y. (2013). "Non-Discretionary Conservatism: Evidence and Implications". *Journal of Accounting and Economics*, 5 (2-3), 112-133.
- Lee, C. H., & Bose, S. (2021). "Do Family Firms Engage in Less Tax Avoidance than Non-Family Firms? The Corporate Opacity Perspective". *Journal of Contemporary Accounting and Economics*, 17 (2), 1-22.
- Lindgreen, A., & Swaen, V. (2010). "Corporate Social Responsibility". *International Journal of Management Reviews*, 12 (1), 1-7.
- Lu, Y., & Abeysekera, I., & Cortese, C. (2015). "Corporate Social Responsibility Reporting Quality, Board Characteristics and Corporate Social Reputation: Evidence from China, *Pacific Accounting Review*, 27 (1), 95-118.

- Matozza, F., & Biscotti, A. M., & D'Amico, E., & Strologo, A. D. (2020). "Abnormal Audit Fees and Audit Quality. The Impact of Business Context on Auditors' Priorities". *Academy of Accounting and Financial Studies Journal*, 24 (3), 1-16.
- Moser, D.V., & Martin, P. R. (2012). "A Broader Perspective on Corporate Social Responsibility Research in Accounting". *The Accounting Review*, 87 (3), 797-806.
- Muttakin, M. B., & Subramaniam, N. (2015). "Firm Ownership and Board Characteristics: Do they matter for Corporate Social Responsibility Disclosure of Indian Companies?". *Sustainability Accounting, Management and Policy Journal*, 6 (2), 138-165.
- Muttakin, M. B., & Khan, A., & Subramaniam, N. (2015). "Firm Characteristics, Board Diversity and Corporate Social Responsibility: Evidence from Bangladesh". *Pacific Accounting Review*, 27 (3), 353-372.
- Purwantini, H. (2017). "Minimizing Tax Avoidance by Using Conservatism Accounting Through Book Tax Differences (Case Study in Indonesia)". *Research in Business and Social Science*, 6 (5), 55-67.
- Qingyuan, L., & Lumeng, W. (2018). "Financial Statement Comparability and Corporate Tax Avoidance". *China Journal of Accounting Studies*, 6 (4), 448-473.
- Renselaar, J. V. (2016). "The Influence of Corporate Social Responsibility on the Level of Corporate Tax Avoidance". *Master Thesis*, Uppsala University.

- Ruch, G. W., & Taylor, G. (2015). "Accounting Conservatism: A Review of the Literature". *Journal of Accounting Literature*, 34, 17-38.
- Sasan, M., & Jalal, S. S. (2014). "The Effect of Accounting Conservatism and Tax Income on Tax Avoidance". *Journal of Accounting Knowledge and Management Auditing*, 3 (10), 13-33.
- Shaw, T. S., & Raithatha, M., & Krishnan, G. V., & Cordeiro, J. J. (2021). "Did Mandatory CSR Compliance Impact Accounting Conservatism? Evidence from the Indian Companies Act 2013". *Journal of Contemporary Accounting and Economics*, 17, 100280.
- Shen, X., & Ho, K. C., & Yang, L., & Wang, L. F. S. (2020). "Corporate Social Responsibility, Market Reaction and Accounting Conservatism". *Kybernetes*, 50 (6), 1837-1872.
- Sundari, N., & Aprilina, V. (2017). "Pengaruh Konservatism Akuntansi, Intensitas Aset Tetap, Kompensasi Rugi Fiskal Dan Corporate Governance Terhadap Tax Avoidance". *JRAK*, 8 (1), 85-109.
- Tang, T., & Xu, L., & Yan, X., & Yang, H. (2022). "Simultaneous Debt-Equity Holding and Corporate Tax Avoidance". *Journal of Corporate Finance*, 72 (1), 102254.
- Trisusanti, D., & Lasdi, L. (2018). "The Effect of Corporate Governance Mechanism and Accounting Conservatism on Tax Avoidance". *Research in Management and Accounting*, 1 (2), 114-124.
- Van, H. V., & Ly, K. G. (2021). "Does rising Corporate Social Responsibility promote Firm Tax Payments? New Perspectives from a Quantile

- Approach". *International Review of Financial Analysis*, 77, 101857.
- Watts, R. L. (2003). "Conservatism in Accounting Part II: Evidence and Research Opportunities". *Accounting Horizons*, 17 (4), 287-301.
- Yoon, B., & Kim, B., & Lee, J. H. (2019). "Is Earnings Quality Associated with Corporate Social Responsibility? Evidence from the Korean Market". *Sustainability*, 11 (15), 4116.
- Yuniarsih, N. (2018). "The Effect of Accounting Conservatism and Corporate Governance Mechanism on Tax Avoidance". *Academic Research International*, 9 (3), 68-76.
- Zhong, Y., & Li, W. (2016). "Accounting Conservatism: A Literature Review". *Australian Accounting Review*, 27 (2), 195:213.